1
سلسلة
سلامة
وجودة
الأغذية
ISSN 2708-163X

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

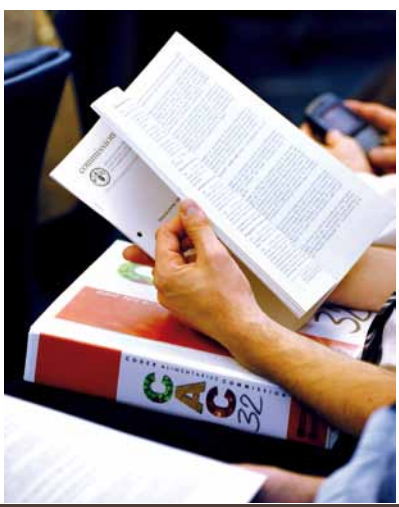

دليل
الرقابة على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر

دليل الرقابة على الأغذية المستوردة
على أساس المخاطر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2021

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2021. دليل الرقابة على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر. سلسلة سلامة وجودة الأغذية رقم 1 روما
https://doi.org/10.4060/i5381ar

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

مطبوع ISSN 2708-163X
عبر الإنترنيت ISSN 2664-0481
ISBN 978-92-5-133519-2
©منظمة الأغذية والزراعة، 2021

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية
http://www. wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

فهرس

قائمة الأشكال..... vi
قائمة المشاركين..... vii
مقدمة..... ix
الإختصارات..... xi

التعريف بالدليل 1
نطاق الدليل وأهدافه..... 1
الجمهور المستهدف..... 2
استخدام الدليل..... 2
بناء القدرات وتنميتها..... 4

أدوات الدعم والتوجيه 1

القائمة المرجعية لتقييم بناء القدرات وتنميتها..... 6
إطار الرقابة على الأغذية المستوردة..... 7
الأطر القانونية والمؤسسية..... 10
خدمات الدعم 12

القسم 1
الهدف من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة..... 17
أهداف السياسات 18
المبادئ والمفاهيم المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة 18
الملاءمة للغرض..... 19
الأساس القانوني والشفافية 20
عدم التمييز 21
أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح 21
صنع القرارات بناءً على المخاطر والعلوم والأدلة 22
التعرف على نظم سلامة الغذاء الأجنبية 22
تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها..... 22
إطار الرقابة على الأغذية المستوردة 22
الأطر القانونية والمؤسسية 25
خدمات الدعم..... 26

القسم 2
إطار الرقابة على الأغذية المستوردة..... 29
مقدمة 30
عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة..... 32
الأدوار والمسؤوليات..... 32
المعلومات المطلوبة 32
مواصفات الأغذية المستوردة، والمستورد والبلد المصدِّر..... 33
تصنيف المخاطر..... 35
تبادل المعلومات/ الاتصالات 36

إجراءات إدارة التصرف في المخاطر 37
عمليات الرقابة ما قبل الحدود 37
عمليات الرقابة عند الحدود 41
الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلد 52

أدوات الدعم والتوجيه 2.1
مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر 55
ملف مواصفات المستورد 56
ملف مواصفات الأغذية المستوردة 57
ملف مواصفات البلد المصدِّر 58
أدوات الدعم والتوجيه 2.2

تصنيف المخاطر 61
أدوات الدعم والتوجيه 2.3

اتفاقات الاعتراف 69
أدوات الدعم والتوجيه 2.4

التحقق من صحة المستندات 73
أدوات الدعم والتوجيه 2.5

ممارسات الاستيراد الجيدة 78
المنتجات الغذائية والمواصفات والإجراءات 79
المباني (من الداخل والخارج)، والصرف الصحي، والمرافق، والموظفون 80

القسم 3
الأطر القانونية والمؤسسية 87
مقدمة 88
الإطار القانوني لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة 88
المفاهيم القانونية الأساسية 88
العناصر الفنية 93
الإطار المؤسسي للرقابة على الأغذية المستورد 101
التنسيق وتبادل المعلومات 101
الإطار المؤسسي 101

القسم 4
عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة- وظائف الدعم 109
مقدمة 110
الإدارة المركزية 111
جمع المعلومات، وتحليل النظام، والتخطيط 111
تصميم البرنامج والمحافظة عليه 114
إدارة البرنامج والاستجابة 115
الدعم العلمي 116
المشورة العلمية 116
استراتيجية أخذ العينات وخطط أخذ العينات السنوية 117
المختبرات 119

دعم التفتيش 122
قبل الحدود 122
عند الحدود 123
ما بعد الحدود/ داخل البلد 124
وظائف الدعم الأخرى 125
دعم الخدمات القانونية 125
الدعم الإداري 127

أدوات الدعم والتوجيه 4.1
التخطيط 132
تخطيط البرامج: عملية التخطيط المتعددة السنوات 132
التخطيط السنوي (التشغيلي) 134

أدوات الدعم والتوجيه 4.2
تصميم البرنامج – المشورة والمعلومات المقدمة للمستورد 136
الترخيص 136
مصادر المنتجات 137
الإبلاغ عن المنتَج المستورد والرقابة عليه وتخزينه وتحديد هويته 137
مراقبة المنتج وعملية التفتيش 138

أدوات الدعم والتوجيه 4.3
تطوير إجراءات التشغيل الموحدة 139

أدوات الدعم والتوجيه 4.4
أمثلة على استراتيجيات أخذ العينات 143
استراتيجية أخذ العينات للرصد والتحقق من الامتثال 143
استراتيجية أخذ العينات للتصنيف 144

أدوات الدعم والتوجيه 4.5
عمليات التفتيش وأخذ العينات – إرشادات إجرائية 146
إجراءات التفتيش 146
إجراءات أخذ العينات 147

أدوات الدعم والتوجيه 4.6
التوصيف الوظيفي وفئات الموظفين 149
الدعم العلمي 149
دعم التفتيش 150
دعم الإدارة المركزية 150
الدعم الإداري 151

أدوات الدعم والتوجيه 4.7
التدريب 153

دليل المصطلحات 154

قائمة الأشكال

الشكل 1.
رسم توضيحي لإطار مبسط لمراقبة الأغذية المستوردة 23

الشكل 2.
إطار الرقابة على الأغذية المستوردة الذي يحدد المكونات الرئيسية
(مثل المواصفات، وتصنيف المخاطر)، والخيارات المحتملة لإدارة التصرف في المخاطر 31

الشكل 3.
مراجعة المستندات- أسلوب منهجي 46

الشكل 4.
تفرعات القرارات لدعم خيار التفتيش 48

الشكل 5.
تفرعات القرارات المتعلقة بالمستندات والشهادات المطلوبة 74

الشكل 6.
المكونات الرئيسية لوظائف دعم مراقبة الأغذية المستوردة 110

الشكل 7.
دورة التخطيط التشغيلي 135

قائمة المشاركين

تود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن تعرب عن تقديرها للأشخاص الذين قدموا المشورة والإرشاد خلال إعداد هذا الإصدار.

فقد اعتنى كل من Catherine Bessy وهي مسؤولة السلامة والجودة الغذائية التي عملت كمحرر تقني، و Renata Clarke، رئيسة وحدة سلامة وجودة الأغذية بالإشراف والتنسيق عموماً.

تشكر وحدة سلامة وجودة الأغذية في المنظمة الكاتبة الرئيسية Mary Ann Green، وهي مستشارة في المنظمة، و Dennis Bittisnich الذي يعمل كمستشار في المنظمة، وكارمن بولون، وهي موظفة الشؤون القانونية في مكتب الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة، على تعاونهم معنا لإعداد هذه الوثيقة.

لقد كانت المشورة المبكرة للأشخاص التاليين مفيدة للغاية في تصميم الدليل وتحديد محتواه:

- Dennis Bittisnich، مستشار في منظمة الأغذية والزراعة.
- Cathy Carnevale، مستشارة في منظمة الأغذية والزراعة.
- Peggy Douglass، مستشارة في منظمة الأغذية والزراعة.
- Alison Pinsent، من كندا.
- Ann Reason، من المملكة المتحدة.
- Maria Eduarda de Serra Machado، من البرازيل.
- Rima Zumot، مستشارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

نُظِّم الاجتماع الأول لاستعراض المسودة الأولى للوثيقة في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا، من 13 إلى 15 آذار/ مارس 2012 بمشاركة:

- Dennis Bittisnich، مستشار في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- Louis Carson، من الولايات المتحدة.
- Hélène Coulibaly، مستشارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- Mary Ann Green، الوكالة الكندية للتفتيش الغذائي، كندا.
- Dominic Veneziano، مصلحة الصحة العامة الأمريكية، الولايات المتحدة.
- Jack Vera، هيئة سلامة المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية في هولندا.

تمت مراجعة المسودة النهائية للدليل من جانب:

- Dennis Bittisnich، المركز الأسترالي للبحوث الزراعية، أستراليا.
- Penny Campbell، مديرية الرقابة على الغذاء، وزارة الصحة، جنوب أفريقيا.
- Guilherme da Costa Junior، إدارة المفاوضات حول الشؤون غير التعريفية، وزارة الزراعة، الثروة الحيوانية والإمداد الغذائي، البرازيل.

- Michael Glavin، رئيس قسم سياسات الواردات والصادرات، وكالة معايير الغذاء، المملكة المتحدة.
- Patricia Langhammer، Stephen Curzon and Bruno Saimour، المديرية العامة للصحة وسلامة الغذاء، المفوضية الأوروبية.
- Hajime Toyofoku، جامعة ياماغوتشي، اليابان.

نود كذلك التعبير عن امتناننا وشكرنا لمساهمة العديد من الزملاء الآخرين في المنظمة، بما في ذلك آنا ماريا برونو، في المراحل الأولى من بلورة الفكرة، وماري كيني وشاشي سارين في استعراض النسخة النهائية من الدليل.

- كما تود المنظمة أن تعرب عن تقديرها لكندا على التمويل الجزئي الذي قدمته في إطار المشروع GCP/GLO/452/CAN.

مقدمة

في عام 2013 ، شكلت المنتجات الغذائية أكثر من 80 في المئة من إجمالي الصادرات الزراعية. وهي تُعتبر ثالث أكثر مجموعات السلع قيمةً يتم تداولها دولياً بعد الوقود والمنتجات الكيماوية غير الدوائية[1]. فالعديد من البلدان، بما في ذلك الكثير من البلدان النامية، يستورد نسبة لا يُستهان بها من إمداداته الغذائية، فيما يعتمد بعض البلدان بشكل شبه كامل على الواردات الغذائية لضمان أمنه الغذائي.

خلال تطوير أنظمة استيراد الأغذية، وضعت الدول بشكل تدريجي إجراءات تفتيش لحماية صحة سكانها وضمان ممارسات تجارية عادلة. ومع الوقت، أدى تزايد كميات الأغذية المستوردة، إلى جانب تنويع منشأها والتعقيد المتزايد للتكنولوجيات المستخدمة لتصنيع الأغذية، إلى الحاجة إلى مراجعة نهج الرقابة على الواردات الغذائية، ذلك أن الاعتماد على النهج التقليدي القائم على التفتيش العشوائي أو المنتظم للمنتجات على الحدود لم يعد يُعتبر فعالاً.

نهج وقائي لمعالجة المخاطر ذات الأولوية، على امتداد السلسلة الغذائية.

لقد تحول نهج الرقابة على الغذاء بشكل عام من كونه في الغالب إجراءً لاحقاً يعتمد على فحص المنتج النهائي إلى نهج وقائي قائم على المخاطر، مع مراعاة السلسلة الغذائية بأكملها. ويتمثل التحدي المحدد بالنسبة للأغذية المستوردة في أن السلطات المختصة المسؤولة عن عمليات الرقابة الرسمية ليس لديها إمكانية الإشراف المباشر على عملية الإنتاج التي يقوم بها شركاؤها التجاريون. ويشكل تطوير العلاقات التجارية، والحوار المكثف بين السلطات المختصة في البلدان المستوردة والبلدان المصدرة، واستخدام آليات إصدار الشهادات، وتحسين الرقابة من قبل مجتمع المستوردين بعض الخيارات التي يمكن أن تساعد في تعزيز فعالية الرقابة على الأغذية المستوردة.

على مدى العقدين الماضيين، حددت الإتفاقيات الدولية (مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة) إطاراً لإجراءات الرقابة الرامية إلى حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وتحدد هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعايير الدولية المشار إليها في اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية بشأن سلامة الأغذية والمعايير الغذائية، وقد أصدرت إرشادات محددة لعمليات الرقابة الرسمية على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر، بما في ذلك" الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية" في الوثيقة CAC/GL 47-2003 وغيرها من النصوص ذات الصلة[2].

توجيهات محدثة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن عمليات الرقابة على الواردات الغذائية بما يتفق مع الدستور الغذائي.

توفر معايير الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته إطاراً عاماً مفيداً ينبغي على البلدان أن تبني عليه تدابير الرقابة الخاصة بها بما يناسب أوضاعها، وتحدياتها ومواردها الخاصة. غير أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد عبّرت عن حاجتها إلى مزيد من الدعم والتوجيه بشأن الإعداد العملي لهذه التدابير.

بناءً على طلب البلدان الأعضاء، وضعت منظمة الأغذية والزراعة توجيهات عالمية لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر. وتستند أهمية هذه التوجيهات إلى الاعتراف بأنه لا يوجد حل يناسب الجميع وأن كل دولة تواجه مجموعة معينة من التحديات والفرص. ويهدف دليل المنظمة هذا إلى دعم السلطات المختصة في صياغة خطة عمل مكيفة، استناداً إلى تحليل لوضعها القطري المحدد. ويقدم الدليل أمثلة ملموسة عن كيفية

1 كما ورد في إحصاءات التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2014.

2 أنظر http://www.codexalimentarius.org/committees-and-task-forces/en/?provide=committeeDetail&idList=5

توجيهات عالمية لخطط العمل المكيّفة

تنفيذ الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي بطرق مختلفة. فإلى جانب احترام المبادئ والتوجيهات والأهداف المتفق عليها من قبل هيئة الدستور الغذائي، يمكن اعتماد خيارات مختلفة لتدابير الرقابة والجمع بينها لتنفيذ مجموعة متماسكة من عمليات الرقابة على المواد المستوردة لتناسب احتياجات كل بلد على الوجه الأمثل. ويقدم الدليل أمثلة مختلفة على النحو المعتمد في عدد من البلدان تظهر توفر عدة بدائل في أغلبية الأحيان للوصول إلى هدف مشترك.

وينصب التركيز بشكل خاص على البرمجة القائمة على المخاطر من أجل دعم البلدان في تخصيص الموارد المتاحة لاستهداف المخاطر ذات الأولوية على النحو الأنسب. ويأخذ ذلك في الاعتبار الوضع التجاري وحالة الأمن الغذائي، والإعداد المؤسسي، والإطار القانوني، وخدمات الدعم المتاحة وغيرها.

استناداً إلى نصوص الدستور الغذائي، تركز هذه التوجيهات على موضوع الرقابة على الواردات الغذائية. وتدرك المنظمة أهمية تأثير سلامة العلف على سلامة الأغذية. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية النُهج التي يتم تناولها في هذا الدليل حول الرقابة على الأغذية المستوردة يمكن أن تطبّق أيضاً على الأعلاف.

وقد أمكن وضع توجيهات عملية وقابلة للتطبيق على نطاق واسع بفضل الخبرة التي اكتسبتها المنظمة من خلال مشاريعها العديدة التي تتناول قضايا الرقابة على الأغذية، ولاسيما عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وبشكل أكثر تحديداً، تم اختبار أقسام من هذا الدليل في كل من الغابون والهند وبنغلادش والأردن (النهج الإقليمي).

يستكمل هذا الدليل التوجيهات الأخرى التي وضعتها المنظمة والتي تهدف إلى تعزيز خدمات التفتيش على الأغذية القائمة على المخاطر في البلدان الأعضاء في المنظمة.

الاختصارات

AOAC	الجمعية الدولية للمحللين الكيميائيين الرسميين
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CAC	هيئة الدستور الغذائي
CCFICS	لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات
CS/IT	نظم الكمبيوتر / تكنولوجيا المعلومات
EEA	المنطقة الاقتصادية الأوروبية
EU	الإتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FEFO	ما تنتهي صلوحيته أولا / يصرف أولا
FIFO	الوارد أولا / يصرف اولا
GAP	ممارسات زراعية جيدة
GATT	الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
GHP	ممارسات صحية جيدة
GIP	ممارسات استيراد جيدة
GMP	ممارسات تصنيع جيدة
HACCP	تحليل الأخطار والتحكّم في النقاط الحرجة
ICMSF	اللجنة الدولية للمواصفات الميكروبيولوجية للأغذية
IHR	للوائح الصحية الدولية
ILAC	المنظمة الدولية لإعتماد المختبرات
INFOSAN	الشبكة الدولية لسلطات سلامة الأغذية
IPPC	الإتفاقية الدولية لوقاية النباتات
ISO	المنظمة الدولية للتقييس
JECFA	لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المتعلّقة بالمضافات الغذائية
JEMRA	إجتماعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المتعلّقة بتقييم المخاطر البيولوجية
JMPR	إجتماعات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمتعلّقة بمخلّفات/بقايا المبيدات
MANCP	برنامج وطني للرقابة متعدد السنوات
OECD/DAC	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية / لجنة المساعدة الإنمائية
OIE	المنظمة العالمية للصحة الحيوانية
QA	مراقبة / ضبط الجودة
QC	ضمان / توكيد الجودة
RASFF	نظام إنذار سريع للأغذية والأعلاف
SOP	إجراءات التشغيل الموحّدة
SPS	الصحّة والصحّة النباتية (اتفاقية منظمة التجارة العالمية)
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
TBT	الحواجز الفنية للتجارة (اتفاقية منظمة التجارة العالمية)
TRACES	نظام الخبراء والمراقبة التجارية للإتحاد الأوروبي
USFDA	إدارة الغذاء والدواء الأمريكية
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

LGT
MO
te
RSK
GOLD

التعريف بالدليل

نطاق الدليل وأهدافه

يهدف هذا الدليل إلى توفير التوجيه، بحيث يمكن للبلدان الإسترشاد به عند تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة التي تناسب سياقها الخاص. ويمكن استخدامه لتطوير التوجيهات البرنامجية والإجرائية على المستوى الاقليمي أو الوطني. ويوفر خيارات للسلطات المختصة في ما يتعلق بتصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتقييمها وإدارتها، بما يتماشى مع ولاية منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الدستور الغذائي.

ملاحظة

لا تقع التوجيهات المتعلقة بولايات المنظمة العالمية لصحة الحيوان (صحة الحيوان وحمايته) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (وقاية النباتات) ضمن نطاق هذا الدليل. غير أنها تحدد كيف يمكن للسلطات المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية، وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن صحة الحيوان وحمايته أو وقاية النباتات، أن تستفيد من التعاون والتنسيق. للحصول على توجيهات مفصلة حول صحة الحيوان وحمايته أو وقاية النباتات، من المهم الرجوع إلى التوجيهات التي أعدتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

سيقوم كل بلد من البلدان بتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة ضمن سياق وضعه الخاص (الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي على سبيل المثال). ومن أجل مساعدة البلدان على مواجهة التحديات التي تواجهها في أثناء ذلك، يقدم هذا الدليل إرشادات بشأن خيارات إدارة التصرف في المخاطر والاعتبارات المتعلقة بالأطر القانونية والمؤسسية ووظائف الدعم. والغرض من ذلك هو إعطاء البلدان الأدوات اللازمة لتصميم عمليات رقابة واضحة ومتسقة على الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر، على الرغم من القيود التي قد تواجهها على صعيد القدرات والموارد، وتحقيق أفضل استخدام استراتيجي لما هو متاح، مع التخطيط لإجراء التحسينات.

التركيز على التوجيهات والخيارات المتاحة حول سلامة الأغذية التي يمكن للبلدان النظر فيها عند وضع عمليات الرقابة على الواردات الغذائية التي تناسب سياقها الخاص.

يتألف الدليل من الأقسام التالية:

- **القسم 1: الهدف من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة**. ويشمل ذلك نظرة عامة إلى المبادئ الرئيسية للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات وتوجيهاتها المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، ومقدمة للمفاهيم التقنية والقانونية التي تقوم عليها هذه المبادئ.
- **القسم 2: إطار الرقابة على الأغذية المستوردة**. يصف هذا القسم تدابير إدارة التصرف في المخاطر المختلفة. ويضع بتصرف البلدان مجموعة من الخيارات لتصميم "إطار" أو "برنامج" رقابة متسق يستند إلى الحالة الخاصة بكل بلد. ويقدم لمحة عامة عن المعلومات المطلوبة (مثل مواصفات المستورد أو الأغذية المستوردة أو البلد المصدر؛ وتصنيف المخاطر) التي يتعين على الحكومات النظر فيها لاختيار أكثر إجراء (الاجراءات) ذات الفعالية لإدارة التصرف في المخاطر- سواء ما قبل الحدود أو عند الحدود أو ما بعد الحدود/ داخل البلد- بالنسبة إلى عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.
- **القسم 3: الإطار القانوني والمؤسسي**. يوضح هذا القسم المفاهيم القانونية الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع القوانين واللوائح لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. كما يحدد المفاهيم التي يجب أن تنظر فيها السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى التي تؤدي دوراً في مجال الأغذية المستوردة.
- **القسم 4: وظائف الدعم**. يستعرض هذا القسم الخطوط التوجيهية والخيارات التي يمكن أن تنظر فيها السلطات المختصة لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة ضمن الإطار القانوني والمؤسسي المبين في القسمين 2 و3. ويشمل المفاهيم الأساسية مثل الإدارة المركزية والتخطيط والإبلاغ ووضع السياسات والبرامج والمشورة العلمية والخدمات المخبرية وخدمات التفتيش.

الجمهور المستهدف

مخصصة للاستخدام من قبل السلطات المختصة بهدف وضع عمليات الرقابة على الواردات الغذائية والحفاظ عليها وتنفيذها ومراجعتها

يتوجه هذا الدليل إلى السلطات المختصة المسؤولة عن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة باعتباره مرجعاً فنياً يمكنها الاستعانة به لتصميم عمليات الرقابة هذه وتقييمها وإدارتها. وقد يكون من المفيد أيضاً للوكالات الدولية والخبراء المكلفين باستعراض عملية تنمية القدرات أو المساعدة على تحقيقها في ما يتعلق بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

ليس المقصود من هذا الدليل أن يكون دليلاً تدريبياً. غير أنه يمكن أن يوفر أساساً وثائقياً جيداً لوضع برامج تدريبية وطنية محددة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان.

استخدام الدليل

حسب الدستور الغذائي

"التحسن المستمر بمعنى أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية يجب أن يتحلى بالقدرة على اكتساب المعلومات من خلال عملية استعراض وإصلاح باستخدام الآليات التي تتحقق من قدرة النظام على تحقيق أهدافه وتقييمها"
CAC/GL 82-2013

إن السلطات المختصة مدعوة إلى مراعاة الارشادات الواردة في هذا الدليل عند تطوير أو مراجعة عملياتها الرقابية على الأغذية المستوردة. وقد تقرر السلطات الشروع في مراجعة عملياتها الرقابية على الأغذية المستوردة لأسباب مختلفة، مثل حدوث أزمة (كالأمراض التي تنقلها الأغذية المرتبطة بالأغذية المستوردة)، أو عدد كبير من حالات رفض الأغذية المستوردة منها، أو وضع لوائح جديدة، أو نتيجة ضغوط من الصناعات أو من المستهلكين، أو كجزء من عملية تحسين مستمرة لديها. وقد تشمل هذه المراجعة جميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (أي التشريعات والسلطات المختصة والبرامج والإجراءات ووظائف الدعم) أو جزءاً منها. وعند إجراء هذه المراجعة، من المهم أيضاً أن نتذكر أن نظام الرقابة على الأغذية المستوردة هو مجموعة فرعية من نظام وطني لمراقبة الأغذية، ويجب ألا يعمل فقط ككيان فعال، بل يجب أيضاً أن يتكامل مع هذا النظام الأوسع نطاقاً ويتفاعل معه بشكل متسق. وتُشجَّع البلدان على الاشارة إلى وثيقة "المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بالنظم الوطنية للرقابة على الأغذية" (CAC/GL 82-2013) التي توفر توجيهات بشأن تصميم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية ووضعها موضع التنفيذ.

حسب الدستور الغذائي

"إن كميات كبيرة من الغذاء تدخل من خارج البلاد في الأسواق العالمية اليوم وبالتالي، يصبح من الضروري وجود نظام حسن التصميم للرقابة على الصادرات والواردات كجزء من النظم الوطنية الشاملة للرقابة على الأغذية".

CAC/GL 82-2013

من شأن بذل جهود منهجية ومستمرة لتقييم قدرة نظام وطني للرقابة على الأغذية، بما في ذلك عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، أن يعزز قدرة السلطات المختصة على تخطيط البرامج والأنشطة ذات الصلة بالرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها ورصدها.

حسب الدستور الغذائي

"إجراءات التقييم الذاتي والمراجعة على النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يمتلك القدرة على التحسن المستمر والقابلية ذات الصلة، وأن يشمل آليات تقيّم قدرته على تحقيق هدفه"

CAC/GL 82-2013

يجب مراجعة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتقييمها بشكل منتظم لضمان مواصلة المساءلة والفعالية. يصحّ ذلك بالنسبة إلى البلدان التي تقوم بعمليات رقابة متطورة على الأغذية مستوردة وكذلك بالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى تطوير عمليات الرقابة الخاصة بها أو تحسينها. ومن خلال استخدام التوجيهات الواردة في هذا الدليل، تصبح السلطات المختصة قادرة على تحديد متطلبات التحسين، وتحديد الأولويات وتنظيم عملها، في سياق الموارد المتاحة.

حسب الدستور الغذائي

"ينبغي أن تشمل العملية التطبيق المتسق لإطار منهجي من أجل تحديد وتقييم، وعند الاقتضاء، مراقبة أخطار سلامة الأغذية التي ترتبط بالمخاطر الجديدة أو تلك المتجددة الظهور".

CAC/GL 82-2013

من الضروري إجراء تقييم منهجي لمدى ملاءمة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلاد وفعاليتها بغية إدخال تحسينات مستمرة عليها.

وتشمل المجالات الرئيسية للتقييم ما يلي:

- تقييم لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة ضمن سياق المعايير والتوجيهات الدولية.
- تقييم التعاون والتنسيق داخل السلطات المختصة المسؤولة عن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وفي ما بينها، وبين السلطات المسؤولة عن تصدير الأغذية حيثما يكون ذلك مناسباً.
- تقييم فعالية إجراءات إدارة التصرف في المخاطر لضمان استيفاء الأغذية المستوردة لمتطلبات البلدان المستوردة.

بناء القدرات وتنميتها

التركيز على الاستعراض المنهجي لعمليات الرقابة على الواردات الغذائية في إطار بناء القدرات والتنمية.

يجب أن تكون المراجعة المنهجية[3] لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مصممة لتتناسب مع الوضع الخاص بالبلد المعني والأسباب التي دعت إلى المراجعة. وتضمن المراجعة المنهجية أن أي تغييرات يتم إجراؤها على جزء واحد من النظام تأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة على أجزاء أخرى من النظام. وقد تؤدي التغييرات على البرنامج التي لا تراعي مثل هذه الآثار إلى مشاكل غير مقصودة وقد تؤثر سلباً على عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وقد تركز المراجعات على جزء من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، مثل إجراءات التفتيش بعد بروز حالة معينة (مثل الأمراض التي تنقلها الأغذية)، أو عمليات الرقابة على واردات محددة (كالتشريعات أو السياسات أو الإجراءات)، أو جميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. ويمكن أن تستند المراجعة إلى:

- قائمة مرجعية (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في القسم 1) للنظام الحالي تستخدم التصنيفات الكمية والنوعية ("قائم"، "قائم جزئيا"...) وتقدم لمحة بسيطة عن المناطق التي تحتاج إلى تحسينات.
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) يحدد مجموعة من خيارات التحسين.
- نُهج رسمية أكثر تحدد الكفاءات وتقترح نظاماً منسقاً لتقييم الانجازات والأداء (مثل أداة التقييم المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية للرقابة على الأغذية التي تُعتمد لتقييم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة باعتبارها مجموعة فرعية من نظام الرقابة على الأغذية).

استخدام الاستعراض المنهجي لتحديد الأهداف والأولويات لتحسين عمليات الرقابة على الواردات الغذائية.

أياً كان النهج الذي يتم اختياره، ينبغي أن تساعد نتائج التقييم في وضع أهداف وأولويات واضحة لتحسين عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة التي تكون مصممة خصيصاً لتتناسب مع وضع البلد المعني. وفي حين أن تحديد الأولويات قد لا يكون بالأمر السهل، إلا أن بعض الإجراءات (مثل إجراءات التعامل مع حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الغذاء) تُعتبر دائماً الأكثر إلحاحاً. كما يجب التعامل مع المجالات المتداخلة (مثل السياسات الجديدة لإدارة التصرف في المخاطر والسلطات التشريعية، وإجراءات التفتيش ومتطلبات التدريب) بشكل متزامن.

أياً كان النهج الذي يتم اختياره، ينبغي أن تساعد نتائج التقييم في وضع أهداف وأولويات واضحة لتحسين عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة التي تكون مصممة خصيصاً لتتناسب مع وضع البلد المعني. وفي حين أن تحديد الأولويات قد لا يكون بالأمر السهل، إلا أن بعض الإجراءات (مثل إجراءات التعامل مع حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الغذاء) تُعتبر دائماً الأكثر إلحاحاً. كما يجب التعامل مع المجالات المتداخلة (مثل السياسات الجديدة لإدارة التصرف في المخاطر والسلطات التشريعية، وإجراءات التفتيش ومتطلبات التدريب) بشكل متزامن.
فور تحديد الأهداف والأولويات، سيتعين على البلدان تقييم خيارات إدارة المخاطر الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة لديها بما يتفق مع توجيهات هيئة الدستور الغذائي وهذا

[3] ترد المشورة العامة بشأن النُهج المختلفة لتحديد احتياجات تنمية القدرات في: تعزيز النظم القطرية للرقابة على الأغذية: مبادئ توجيهية لتقييم احتياجات بناء القدرات (منظمة الأغذية والزراعة، 2003)

الدليل، إذ يمكن لتقييم تكاليف الخيارات قيد الدراسة ولفوائدها أن يساعد في صنع قرارات مستنيرة[4].

سيتأثر تنفيذ أي تحسينات مقترحة على عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة بعوامل أخرى مثل:

- الدعم السياسي الذي يكتسب أهمية خاصة عندما تبرز الحاجة إلى تغييرات في المسؤوليات والواجبات المؤسسية أو على صعيد الإطار التشريعي.
- الموارد المالية لزيادة عدد المفتشين والمحللين والعمليات الأخرى (مثل إدارة المعلومات). ويمكن توفير الموارد مباشرةً من خلال زيادة التمويل الحكومي أو فرض رسوم جديدة.
- فقدان ثقة الجمهور في الغذاء المستورد بسبب مشكلة متكررة، ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى حاجة إلى تنفيذ إجراءات بديلة لإدارة التصرف في المخاطر لمعالجة هذه المسألة.

ملاحظة

تعرّف القدرة بأنها "قدرة الناس والمنظمات والمجتمع بأسره على إدارة شؤونها بنجاح. وعملية تنمية/ بناء القدرات هي عملية إطلاق هذه القدرات وتعزيزها والمحافظة عليها".
يعكس هذا التعريف المستند إلى عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) أوسع توافق آراء ممكن داخل المجتمع الدولي الإنمائي. ويميز إطار منظمة الأغذية والزراعة بين نوعين من القدرات هي القدرات الفنية والقدرات الوظيفية وهي تُطبَّق على مستويات مختلفة من الأبعاد:

- البعد الفردي: التغيرات في المهارات والسلوكيات والمواقف، والتدريب وتبادل المعارف والربط الشبكي هي طرق لتعزيز القدرات ضمن هذا البعد.
- البعد التنظيمي: اتخاذ تدابير لتحسين سير المؤسسة وأدائها بشكل عام. ويتسم هذا البعد بتأثير مباشر على كيفية تطوير الأفراد داخل المؤسسة لكفاءاتهم واستخدام قدراتهم.
- البيئة التمكينية: السياق الذي يترجم فيه الأفراد والمؤسسات قدراتهم إلى أفعال، وحيث تتم عمليات تنمية القدرات. ويشمل هذا البعد: الالتزام السياسي والرؤية السياسية، الأطر السياسية والقانونية والاقتصادية، تخصيصات وعمليات الميزانية، الحوكمة وهياكل السلطة، الحوافز والمعايير الاجتماعية.

[4] يرد وصف لأدوات تقييم التأثير التنظيمي وفوائد التكلفة في تعزيز النظم القطرية للرقابة على الأغذية: مبادئ توجيهية لتقييم احتياجات بناء القدرات (منظمة الأغذية والزراعة، 2003).

أدوات الدعم والتوجيه 1

القائمة المرجعية لتقييم بناء القدرات وتنميتها

توفر أداة واحدة للمراجعة المنهجية لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

تبدأ أنشطة تنمية القدرات بمراجعة منهجية للقدرات القائمة. ويتمثل أحد الخيارات المتاحة لإجراء مراجعة منهجية في استخدام قائمة مرجعية لتقييم مدى ملاءمة عمليات الرقابة المتاحة وصوابيتها. ويمكن استخدام قائمة مرجعية لمراجعة جميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المتوفرة أو أجزاء منها.

عند اتخاذ قرار باستخدام قائمة مرجعية لتقييم نظامها الحالي، يجب على السلطة المختصة تحديد أهدافها بوضوح، والمجالات المحددة التي سيتم تضمينها في المراجعة والمجالات التي سيتم استثناؤها. ونظراً لأن كل نظام من أنظمة الرقابة على الأغذية المستوردة مصمم لحالة قطرية محددة، فإنه يتعين تكييف القائمة المرجعية مع هذه الحالة. . على سبيل المثال، عندما لا يكون لبلد مصلحة تُذكر في تنفيذ عمليات الرقابة ما قبل الحدود يكون لديه مصلحة ضئيلة في وضع قائمة مرجعية لتقييم إجراءات الرقابة قبل الحدود.

ينبغي تكييف القوائم المرجعية مع الأهداف والمتطلبات القطرية المحددة.

تُعد القائمة المرجعية التالية مثالاً على الأسئلة المستخرجة من الأقسام المختلفة لهذا الدليل والتي قد ترغب السلطة المختصة في النظر فيها. إن سرّ الاستخدام الفعال لأي قائمة مرجعية هو جمع المعلومات وتقصي كل سؤال، بما في ذلك التشاور مع جميع السلطات المختصة المناسبة والمؤسسات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة.

في حين أن استخدام القائمة المرجعية يؤدي إلى أجوبة بسيطة (أي **نعم أو لا أو غير معروف أو لا ينطبق**)، يجب أن يتم استكمال هذه الأجوبة بملاحظات تفسيرية تضع الأجوبة في سياقها.

إطار الرقابة على الأغذية المستوردة

1. يجب على إطار الرقابة على الأغذية المستوردة أن:

1.1. يكون متسقاً مع الأهداف الموضوعة في السياسة والتشريعات الحكومية حول سلامة الأغذية وجودتها ومقبولاً منها.

2.1. يملك معلومات عن (مواصفات) المواد الغذائية المستوردة.

3.1. يشمل تصنيف المخاطر.

4.1. يتضمن أنشطة إدارة التصرف في المخاطر المناسبة.

5.1. يستعرض ويعدل بانتظام فئات مخاطر الأغذية، ويستخدم الاستنتاجات والتوصيات في الاستعراض الدوري لسياسة إدارة التصرف في المخاطر الشاملة.

2. برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة

1.2. يأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المستوردين عن ضمان تلبية الأغذية المستوردة للشروط، ومسؤولية السلطات عن تسهيل أو تشجيع الامتثال، والتحقق من الامتثال واتخاذ إجراءات في حالات عدم الامتثال.

2.2. يحدد متطلبات تجميع المعلومات المناسبة لضمان كفاءة العمليات وفعاليتها.

3.2. يتضمن إطاراً للتواصل بين الوكالات والتنسيق بشأن المسائل المتصلة بالأغذية المستوردة.

4.2. لديه وسائل للتواصل مع المستوردين بشأن مسائل الرقابة على الأغذية (مثل المسائل المتعلقة بعمليات الرقابة على الواردات، وقرارات التفتيش، واللوائح، وحالات الطوارئ، والضرائب والرسوم).

5.2. قد أنشأ قنوات تواصل مع:

1.5.2. البلدان التي تنتمي إلى الاتحاد الاقتصادي عينه (عند الضرورة).

2.5.2. الدول المصدرة.

3.5.2. الشبكات الإقليمية أو الدولية للمعلومات والإنذارات بشأن سلامة الأغذية (الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية، منظمة الصحة العالمية) لتبادل المعلومات عن حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية.

3. مواصفات المستورد والأغذية المستوردة

1.3. تحدد المستوردين (مثل الاسم والعنوان وبيانات الاتصال).

2.3. تحدد الأغذية المستوردة (مثل نوع المنتج، والمصدر، والوصف، ووقت الاستيراد، والكمية، والحالة، وسجل الامتثال).

3.3. تحدد موجز بيانات المخاطر في البلد المصدّر (حسب الضرورة).

4. قاعدة المخاطر لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

1.4. يعتمد برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر على:

1.1.4. استخدام إطار تحليل المخاطر في الدستور الغذائي أو تصنيف المخاطر الذي يستند إلى الأسس العلمية والأدلة، وينتج عنه قائمة بالأغذية المستوردة المستهدفة، بالنسبة إلى بعض أخطار محددة، ومستوى المخاطر المحدد.

2.1.4. تضمين معايير مناسبة تستند إلى المخاطر وتتوافق مع المتطلبات الدولية (هيئة الدستور الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية) أو مع المتطلبات الإقليمية المعمول بها (مثل المفوضية الأوروبية، ومعايير الأغذية في أستراليا ونيوزيلندا).

3.1.4. استناد تدابير الرقابة على الأغذية المستوردة (مثل الوثائق والهوية والتفتيش وأخذ العينات والتحليل) إلى فئة المخاطر التي تندرج الأغذية المستوردة ضمنها.

1.3.1.4. يتيح، إذا لزم الأمر، إمكانية تعزيز أو تعديل نوع عمليات الرقابة وصرامتها ووتيرتها وفقاً لملف بيانات المخاطر الخاص بالبلد المصدر و/ أو عمليات الرقابة عند المستورد.

4.1.4. يتم مراجعة فئات المخاطر وتعديلها بانتظام، ويتم استخدام استنتاجاتها وتوصياتها في المراجعة الدورية لسياسة إدارة التصرف في المخاطر الشاملة.

5. إجراءات الاستيراد

1.5. **إجراءات الاستيراد:**

1.1.5. تم إعدادها بالتشاور (على سبيل المثال مع السلطة/ السلطات المختصة الأخرى، والمستوردين).

2.1.5. ليست أكثر صرامة من اللازم في ما يتعلق بعمليات الرقابة على المنتجات الغذائية المحلية.

3.1.5. يتم وصفها في إجراءات التشغيل القياسية أو التعليمات، حسب الضرورة[5]، التي يتم صياغتها ونشرها ووضعها في متناول الجمهور.

4.1.5. متاحة بسهولة للمفتشين وغيرهم من المسؤولين الذين تم تدريبهم على هدفها ومحتواها.

5.1.5. يتم تقييمها وتعديلها بانتظام بعد عملية تشاورية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

6. إجراءات إدارة التصرف في المخاطر

1.6. **حدد برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة بوضوح إجراءات إدارة التصرف في المخاطر حسب الحالة الخاصة بالبلد:**

1.1.6. عمليات الرقابة ما قبل الحدود:

1.1.1.6. في البلد المصدّر (مثل الحصول على ضمانات من السلطة المختصة في البلد المصدّر، التحقق من الطرف الثالث، وعمليات الرقابة على المستورد من قبل الموردين الأجانب).

2.1.6. عمليات الرقابة على الحدود:

1.2.1.6. منع المنتجات أو المكونات الغذائية المحظورة (مثل الأطعمة الحيوانية المصدر التي قد تحتوي على أدوية مسرطنة).

2.2.1.6. إخطار مسبق و/ أو إخطار إلزامي بالشحنات أو الكميات الغذائية المستوردة.

---

[5] على سبيل المثال، الإبلاغ عن الاستيراد، ومراجعة المستندات، والتحقق من الهوية والتحقق المادي (التفتيش، وأخذ العينات والاختبار)، والقرار، والمعلومات المرسلة إلى المستورد، وحالات الطوارئ، والطعون والشكاوى، وإدارة البيانات وما إلى ذلك.

3.1.2.6. تقييم الوثائق/ الشهادات (بما في ذلك التحقق من صحتها، ومكافحة الاحتيال، وما إلى ذلك)، الشهادات الالكترونية (عند الضرورة).

4.1.2.6. التفتيش وأخذ العينات والاختبار- حسب فئة المخاطر التي تنتمي إليها الأغذية المستوردة.

5.1.2.6. إجراء اتخاذ القرار بشأن مقبولية الأغذية (مثل السماح بها أو احتجازها أو رفضها أو إتلافها) وإجراءات الاتصال (مثل البلد المستورد والمصدّر).

6.1.2.6. عملية الطعن.

7.1.2.6. إدارة المعلومات والمحفوظات (التسجيل).

3.1.6. عمليات الرقابة ما بعد الحدود/ داخل البلد:

1.3.1.6. هل هناك معرفة جيدة بالمستوردين والمتطلبات (مثل التسجيل أو تراخيص الاستيراد أو التصاريح)؟

2.3.1.6. هل هناك نهج قائم على المخاطر لتقييم ممارسات المستوردين، وإجراءات تفتيش معززة في حالات عدم الامتثال؟

3.3.1.6. عمليات الرصد (مثل أخذ العينات وتحليل المنتج المسوّق).

4.3.1.6. عملية تعليق أو إلغاء التصاريح/ التراخيص حسب الحاجة.

7. التفتيش وأخذ العينات/ الاختبار

1.7. **يتم وضع أهداف عمليات التفتيش وأخذ العينات والاختبار ووتيرتها وتطبيقها على أساس المخاطر لكل من المنتجات الغذائية المستوردة والإجراءات التي يقوم بها المستوردون، وهي:**

1.1.7. مخطط لها: التواريخ، الموظفون المعنيون، المعدات، العينات.

2.1.7. تُنفَّذ باستمرار، باستخدام إجراءات موثقة تكون مفصلة ومكتوبة ومنشورة بشكل كافٍ لأغراض:

1.1.1.7. عمليات التفتيش.

2.1.1.7. أخذ العينات (بما في ذلك التقارير).

3.1.1.7. النقل والاستلام من قبل المختبر.

4.1.1.7. إرسال التقرير التحليلي.

5.1.1.7. اتخاذ قرار نهائي.

3.1.7. شهادات التفتيش ونماذج أخذ العينات وغيرها من الأشكال المتعلقة بالقرار النهائي بشأن المنتجات.

الأطر القانونية والمؤسسية

1. الإطار القانوني

1.1. **هل قوانين ولوائح الرقابة على الأغذية المستوردة:**

1.1.1. قابلة للتطبيق على جميع المواد الغذائية المستوردة، عند جميع نقاط الدخول؟

2.1.1. مصحوبة بأهداف محددة بوضوح (مثل ضرورة أن تلبي الأغذية جميع المتطلبات التنظيمية)؟

3.1.1. متسقة مع التشريعات الوطنية وتحترم التسلسل الهرمي القانوني المناسب (بين القوانين/ اللوائح الأساسية)؟

4.1.1. متسقة مع كل من التشريعات الوطنية ودون الوطنية؟

5.1.1. تمتثل للاتفاقيات الدولية؟ بما في ذلك:

1.5.1.1. إدارة التصرف في المخاطر القائمة على الأسس العلمية.

2.5.1.1. التتبع.

3.5.1.1. عدم التمييز والمعاملة الوطنية.

4.5.1.1. الشفافية والمرونة.

2.1. **هل اللوائح مكتوبة بشكل واضح ويمكن الوصول إليها بسهولة وهل:**

1.2.1. تسمح للسلطة المختصة بالتكيف مع التطورات العلمية أو الاكتشافات الجديدة أو بتغيير شروط البرنامج؟

3.1. **هل تحدد النصوص القانونية/ التنظيمية المطبقة على الأغذية المستوردة الأدوار والمسؤوليات:**

1.3.1. بالنسبة إلى مشغلي شركات الأغذية (المستوردين):

1.1.3.1. هل يتحملون المسؤولية الأساسية عن ضمان استيفاء الأغذية المستوردة للشروط التنظيمية؟

2.1.3.1. هل يتعين عليهم الوفاء بالتزامات المستورد (مثل ممارسات الاستيراد الجيدة، والتحقق من الموردين الأجانب، والاسترداد، والإبلاغ عن شحنات الاستيراد، والتراخيص)؟

1.3.2. بالنسبة إلى السلطة أو السلطات المختصة؟

1.1.3.2. تحديد المؤسسة (المؤسسات) ومسؤولياتها

2.1.3.2. قواعد بشأن تعيين الموظفين أو التفويض لمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة.

3.1.3.2. الإجراءات المطلوبة لمراقبة الامتثال (مثل مراجعة المستندات والتفتيش) واتخاذ إجراءات الإنفاذ (كاسترجاع المضبوطات) عند الضرورة.

4.1.3.2. متطلبات وآليات تبادل المعلومات، عند الضرورة، والتعاون بين السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى ومع شركات الأغذية.

4.1. **هل تعطي النصوص القانونية/ التنظيمية الصلاحية من أجل:**

1.4.1. وضع متطلبات للأغذية المستوردة (مثل معايير سلامة الأغذية، ومتطلبات العملية)؟

2.4.1. وضع ترتيبات مع السلطات الأجنبية، بما في ذلك خفض الرقابة على الأغذية المستوردة و/ أو متطلبات إصدار الشهادات؟

3.4.1. وضع شروط القبول (مثل منع دخول المكونات المحظورة، والإخطار الالزامي)؟

4.4.1. جمع المعلومات عن المستوردين والأغذية المستوردة؟

5.4.1. إرساء العمليات والإجراءات بما في ذلك:

1.5.4.1. متطلبات الرسوم والضرائب، وطريقة جبايتها.

2.5.4.1. تفتيش الأغذية المستوردة وأخذ العينات منها وتحليلها، بما في ذلك استخدام مختبرات الطرف الثالث، وإذا لزم الأمر، إجراءات الاعتراف/ الاعتماد.

3.5.4.1. عملية صنع القرار والطعون والعقوبات والجزاءات.

2. الإطار المؤسسي

1.2. هل السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى المعنية بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة:

1.1.2. لها صلاحية بموجب القانون؟

2.1.2. تملك ولايات واضحة لا لبس فيها؟

2.2. هل لدى السلطات المختصة اتفاقيات رسمية للتنسيق وتبادل المعلومات، عند الحاجة:

1.2.2. مع جميع السلطات الأخرى المختصة بالرقابة على الأغذية المستوردة؟

2.2.2. مع المؤسسات الأخرى (مثل الجمارك، والمؤسسات المعنية بصحة الحيوان، وصحة النبات، ومراقبة الصحة العامة)؟

3.2.2. مع المؤسسات الخاصة (مثل المستوردين، ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة)؟

4.2.2. مع المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية- الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية)؟

3.2. هل هناك دليل على التعاون وتبادل المعلومات؟

4.2. في حال وجود سلطات أو مؤسسات مختصة فوق وطنية (إقليمية)، وطنية أو دون وطنية متعددة، فهل هناك:

1.4.2. إطار متكامل يمكن أن ييسر التعاون ويكفل تنفيذاً متسقاً عند جميع النقاط الحدودية؟

2.4.2. أدلة على وجود ثغرات أو ازدواجية؟

3.4.2. أدلة على التشرذم أو عدم الاتساق بين الحكومات دون الوطنية أو بين السلطات دون الوطنية والوطنية المختصة؟

5.2. هل تشارك السلطات المختصة بمراقبة الأغذية المستوردة في تطوير المعايير الغذائية المحلية والدولية المناسبة (مثل الدستور الغذائي)؟

خدمات الدعم

1. دعم الإدارة

1.1. **ينبغي أن تشمل السلطة (السلطات) المختصة بمراقبة الأغذية المستوردة وظيفة إدارية مركزية:**

1.1.1. تؤمّن وظيفة التكامل لتصميم الإجراءات المناسبة لإدارة التصرف في المخاطر وتنفيذها وإدارتها.

2.1.1. تقوم بتحليل النظام، لتطوير ملف مواصفات المستورد، وتضع إجراءات التخطيط والإبلاغ.

3.1.1. تتضمن وظيفة لتخطيط البرنامج تهدف إلى تقييم إجراءات إدارة التصرف في المخاطر، بقصد التحسين المستمر.

4.1.1. تتضمن عملية لتخطيط تنفيذ العمليات لضمان استمرار تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (مثل التفتيش والتحليل).

5.1.1. تضمن توثيق تصوّر البرنامج ووجود توجيهات برنامجية مكتوبة للمفتشين والمستوردين.

6.1.1. تتضمن وظيفة لتنسيق الإدارة والاستجابة تضمن التواصل المستمر بين الإدارة وموظفي تنفيذ البرنامج لمعالجة قضايا محددة، وتوفير التوجيه المناسب للحالات الناشئة.

7.1.1. ينبغي أن يتاح لبرنامج الرقابة على الأغذية المستوردة إمكانية الوصول إلى المشورة العلمية المستمرة لإرساء عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المستندة إلى المخاطر والحفاظ عليها.

1.7.1.1. هل يتم الحصول على المشورة العلمية من مصادر دولية (هيئة الدستور الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة) أو غيرها من المصادر الوطنية المناسبة؟

2.7.1.1. هل توجد ترتيبات ملائمة حيث تقدم المؤسسات الوطنية الأخرى المشورة العلمية لتوضيح الأدوار والمسؤوليات ومتطلبات الموارد والتوقعات؟

3.7.1.1. هل تتوفر المشورة العلمية لتطوير استراتيجية أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات؟

4.7.1.1. هل توجد خطط سنوية لأخذ العينات موثقة تحدد نوع عمليات التفتيش/ أخذ العينات التي يتعين جمعها وعددها، والجهة المسؤولة عن جمع العينات، والمكان (مثل الحدود ومستودع المستورد) وتكون متاحة لموظفي التفتيش وموظفي المختبرات؟

2. الخدمات المخبرية (التحليلية)

1.2. **يجب أن يكون بإمكان برامج الرقابة على الأغذية المستوردة الوصول إلى الخدمات التحليلية:**

1.1.2. المختبرات الحكومية المحلية، المختبرات الجامعية، المختبرات الخاصة التابعة لطرف ثالث، المختبرات الحكومية الدولية أو المختبرات التابعة لطرف ثالث.

2.1.2. هل توجد ترتيبات مناسبة تتوفر بموجبها مختبرات خارجية الخدمات التحليلية (أي المختبرات خارجة عن السلطة المختصة تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات ومتطلبات الموارد والتوقعات)؟

3.1.2. هل توجد أنظمة/ بروتوكولات اتصالات محددة لنقل النتائج من المختبرات إلى موظفي الرقابة على الأغذية المستوردة؟

4.1.2. هل القدرات (مثل الاختبارات والمنهجية) والثقة (مثل اعتماد عمليات مراقبة الجودة) معروفة؟

5.1.2. هل يتم تقديم النتائج في الوقت المناسب؟

6.1.2. هل البنية التحتية المناسبة متوفرة؟

7.1.2. هل تراعي مبادئ الاتساق والثقة والشفافية للمختبرات المستخدمة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة؟

8.1.2. إلى أقصى حد ممكن، هل تمتلك المختبرات المستخدمة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة ضمانات أو اعتمادات الجودة المناسبة؟

3. دعم التفتيش

1.3. تتطلب عمليات الرقابة على الواردات إشراف الحكومة للتحقق من استيفاء الأغذية المستوردة والمستوردين الشروط التنظيمية. فهل الإشراف مؤمّن من جانب:

1.1.3. المسؤولين الحكوميين؟

2.1.3. مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة؟

3.1.3. كليهما؟

4. دعم التفتيش قبل الحدود

1.4. هل هناك تفتيش يجري لدعم عمليات الرقابة التي تُنفَّذ قبل الحدود، بما في ذلك تقييم نظام سلامة الأغذية في البلد المصدّر؟

2.4. هل هناك شروط أهلية واضحة للاستعانة بمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة بهدف تقييم الموردين الأجانب (مثل تحقق المستوردين من الموردين الأجانب)؟

5. دعم التفتيش الحدود

1.5. من الجهة المسؤولة عن مراقبة الأغذية المستوردة عند الحدود؟

1.1.5. الدوائر الحدودية؟

2.1.5. مسؤولو الرقابة على الأغذية المستوردة؟

3.1.5. المستوردون، ومقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة؟

2.5. هل هناك مراكز تفتيش كافية لتنفيذ عمليات الرقابة المطلوبة على الحدود؟

3.5. هل هناك ما يكفي من تبادل المعلومات والتواصل بين المراكز الحدودية وموظفي مراقبة الأغذية المستوردة، وبين عمليات الرقابة على المستوردين والأغذية المستوردة؟

6. ما بعد الحدود/ داخل البلد

1.6. هل توجد عمليات رقابة واضحة بعد الحدود (مثل تفتيش المستوردين)؟

2.6. من الجهة المسؤولة عن تنفيذ عمليات الرقابة داخل البلد:

1.2.6. المسؤولون الحكوميون (مثل المسؤولين المحليين عن مراقبة الأغذية، والحكومات دون الوطنية)؟

2.2.6. مقدمو الخدمات المعتمدين من الأطراف الثالثة؟

7. الدعم القانوني

1.7. هل المشورة القانونية متاحة بشكل مستمر؟

1.1.7. لمعالجة اللوائح الجديدة أو المعدلة أو التوجيهات الصناعية/ التشغيلية؟

2.1.7. لمعالجة حالات عدم الامتثال في حال اتخاذ إجراءات قانونية أو حصول محاكمات؟

3.1.7. لدعم المسؤولين في حالات شكاوى المستوردين أو العقوبات الإدارية؟

8. الدعم الإداري

1.8. **يشمل الدعم الإداري إدارة الموارد المالية والمشتريات، ووضع السياسات والإجراءات، ومسائل الصحة والسلامة.**

9. الموارد المالية

1.9. **هل يتم تمويل عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة من خلال:**

1.1.9. إيرادات الحكومة؟

2.1.9. الرسوم المفروضة على المستوردين، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؟

3.1.9. أو كليهما؟

2.9. **هل يتم تحديد الموارد المخصصة لدوائر الرقابة على الأغذية المستوردة بوضوح، وهل يتم توثيق الاستخدام المخطط له والفعلي للموارد؟**

1.2.9. هل الوصول إلى مصادر تمويل محددة مسموح به في حالات الطوارئ؟

2.2.9. هل هناك ضرائب ورسوم مفروضة على عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (حسب الضرورة)؟

3.2.9. هل تسمح بها القوانين، بما في ذلك عملية التحصيل؟

4.2.9. هل تتناسب مع الخدمة المقدمة؟

5.2.9. هل يتم نشرها وجعلها في متناول المستوردين؟

6.2.9. هل يتم تحديثها بانتظام؟

3.9. **هل إجراءات تحصيل الرسوم واضحة وشفافة لكل من المستوردين والمسؤولين؟**

4.9. **هل هناك عمليات تدقيق مالي منتظمة للتحقق من تحصيل الرسوم وإنفاق هذه الرسوم؟**

5.9. **هل المستوردون ملزَمون بدفع كفالة مقابل الأغذية المستوردة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هناك طريقة من أجل:**

1.5.9. إدارة الكفالة؟

2.5.9. إعادة الكفالة للمستورد بمجرد اعتبار الغذاء مقبولاً؟

3.5.9. استخدام الكفالة لدفع ثمن إعادة تصدير أو إتلاف الغذاء المرفوض؟

4.5.9. التدقيق والاستخدام اللاحق للكفالة؟

10. موقع المكاتب

1.10. **هل يُعتبر موقع المكاتب مناسباً:**

1.1.10. هل تقع في نفس الموقع أو على مقربة من نقاط الدخول الحدودية الرئيسية؟

2.1.10. هل تقع المكاتب الأولية بالقرب من النقاط الحدودية الرئيسية؟

3.1.10. عندما يكون موظف مسؤولاً عن أكثر من مدخل حدودي، هل يتيح أحد المكاتب الوصول بسهولة إلى جميع نقاط الدخول؟

4.1.10. هل توجد مكاتب مركزية لتسهيل الاتصال والتنسيق مع المنظمات الوطنية الأخرى؟

11. المختبرات

1.11. تجهيز المختبرات بشكل مناسب لضمان نقل فعال وكفؤ للعينات إليها ووصولها في حالة مقبولة لتحليلها.

12. وسائل النقل

1.12. هل تتوفر وسائل النقل المناسبة لنقل:

1.1.21. المفتشين من مواقع التفتيش وإليها؟

2.1.21. معدات أخذ العينات والعينات إلى موقع التفتيش ومنه إلى المختبر؟

2.21. هل هناك سياسات بشأن استخدام وسائل النقل؟ ولحماية العينات أثناء النقل؟

13. المشتريات:

1.13. هل توجد سياسات وإجراءات للمشتريات:

1.1.13. للحصول على المعدات الرأسمالية؟

2.1.13. للإمدادات العامة؟

3.1.13. للتدقيق في عمليات الشراء ومراجعتها لضمان الاستخدام المناسب للموارد؟

2.13. هل هناك فحص ومعاينة مناسبين للمعدات (عند الضرورة)؟

3.13. هل يتم صيانة المعدات والمواد بشكل دوري وتجديدها وجعلها متاحة في جميع الأوقات؟

4.13. هل الأزياء الرسمية أو الملابس المناسبة[6]، بما في ذلك معدات الوقاية، متوفرة في جميع الأوقات؟

5.13. هل توجد إجراءات للإدارة والصيانة؟

14. الموارد البشرية

1.14. تتطلب عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وجود موظفين محترفين وإداريين يتمتعون بالمهارات اللازمة لتسيير وإدارة عمليات الرقابة على الواردات على أساس المخاطر:

1.1.14. هل هناك وصف واضح للعمل المطلوب حتّى تحدد واجبات ومسؤوليات وظيفة ما.

2.1.14. هل هناك نظام تصنيف ينظم الأوصاف الوظيفية من أجل إدارة فعالة للموارد البشرية؟

2.14. هل هناك مخططات تنظيمية؟ هل هي متاحة للموظفين ولأصحاب المصلحة الخارجيين؟

3.14. هل إجراءات تعيينهم رسمية ومهامهم محددة بشكل جيد؟

15. تدريب الموظفين

1.15. هل هناك سياسات نافذة تحدد الفرص والمتطلبات التدريبية؟

2.15. هل يفهم الموظفون أدوارهم ومسؤولياتهم وهل لديهم المهارات والكفاءات اللازمة لأدائها؟

3.15. هل يلبي المتخصصون المعايير المهنية؟

4.15. يجب أن يكون لدى الموظفين خطة تدريب مصممة خصيصاً لتناسب احتياجات الأفراد، مع مراعاة خلفيتهم الأكاديمية وخبرتهم العملية (في حدود الموارد التدريبية المتاحة).

5.15. هل يتم الإبلاغ عن الدورات التدريبية وتقييمها، وهل تؤثر على الأنشطة المنجزة؟

---

[6] أي الخاصة بهيئة التفتيش وبما يسمح بتحديد الهوية بشكل صحيح.

© FAO/Sue Price

© FAO/Sue Price

© FAO/Ezequiel Becerra

القسم 1

الهدف من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

> أهداف السياسات

> المبادئ والمفاهيم المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

> تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها

أهداف السياسات

حسب الدستور الغذائي

"إن وضع السياسة هو العملية التي تضع الحكومات من خلالها أهدافاً وغايات للنظام الوطني للرقابة على الأغذية، إلى جانب التزامها بمسار للعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات. وينبغي أن تشمل أيضاً تحديد النتائج المتوقعة وتفصيلها بوضوح. وترشد قرارات السياسة الإجراءات اللاحقة، بما في ذلك سن التشريعات واللوائح".

CAC/GL 82-2013

تضع الحكومات أهدافاً للسياسات المتعلقة بسلامة الأغذية، بما في ذلك سلامة الأغذية المستوردة، استناداً إلى وضعها الوطني، بما في ذلك التزاماتها الدولية. ويتم تشجيع الدول على تطوير سياسة خاصة بسلامة الأغذية المستوردة، إما كسياسة قائمة بذاتها أو ضمن سياسة واسعة النطاق للسلامة الغذائية. وعادةً ما تحدد السياسات القطرية لسلامة الأغذية المستوردة الأهداف الوطنية بشكل عام. وقد تختار بعض الدول اعتماد المبادئ المنصوص عليها في الدستور الغذائي لتشكل سياستها الوطنية، وتقوم السلطات المختصة بعد حين بتطوير تصوّر لبرنامج يحدد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر الواجب تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

حسب الدستور الغذائي

"... ينبغي إيلاء الأولوية لحماية صحة المستهلك وضمان تطبيق الممارسات المنصفة في تجارة الغذاء بدل إيلائها لاعتبارات اقتصادية أو تجارية أخرى".

CAC/GL 47-2003

تهدف عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى حماية صحة المستهلكين وتسهيل الممارسات العادلة في تجارة الأغذية مع تجنب العوائق التقنية غير المبررة أمام التجارة[7]، وذلك تماشياً مع توجيهات الدستور الغذائي. ويعمد العديد من البلدان إلى تضمين تلك الأهداف في تشريعاتها لتوجيه القرارات اللاحقة بشأن تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

حماية صحة المستهلكين.

تدرك الدول أن التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة يفترض اعتماد إجراء/ إجراءات إدارة المخاطر الأكثر ملاءمة لاستهداف المنتجات ذات المخاطر الأعلى، وبالتالي موازنة تكاليف التدخل التنظيمي (بما في ذلك التكاليف التي تتكبدها الصناعة والمستهلكون) مع الهدف الرئيسي لحماية صحة المستهلكين وسلامتهم. ويكمن العنصر الرئيسي لهذا التوازن في تطبيق نُهج رسمية مراعية للمخاطر تشمل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارة التصرف فيها، كما أوصت بها هيئة الدستور الغذائي[8]، كأساس لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

تسهيل الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية.

المبادئ والمفاهيم المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

تتوافق المعلومات الواردة في هذا الدليل مع المبادئ الواردة في وثائق الدستور الغذائي ذات الصلة وتفصّلها.

7 الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CAC/GL 47-2003).

8 مبادئ العمل لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات (CAC/GL 62-2007).

حسب الدستور الغذائي

تشمل "مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة" (CAC/GL 20-1995) المبادئ التالية:

- الملاءمة للغرض.
- تقييم المخاطر.
- عدم التمييز.
- الفعالية.
- التوافق.
- التكافؤ.
- الشفافية.
- المعاملة الخاصة والتفضيلية.
- إجراءات الرقابة والتفتيش.
- صحة الشهادات.

حسب الدستور الغذائي

توضح "الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية" (CAC/GL 47-2003) الخصائص التالية:

- متطلبات الأغذية المستوردة التي تتسق مع متطلبات الأغذية المحلية.
- مسؤوليات محددة بوضوح للسلطة أو السلطات.
- التشريعات وإجراءات العمل الشفافة والمحددة تحديداً واضحاً.
- إيلاء الأولوية لحماية المستهلك.
- أحكام البلد المستورد للاعتراف بنظام الرقابة على الغذاء الذي تعتمده السلطة المختصة في البلد المصدّر.
- تنفيذ موحّد للأنظمة في جميع أنحاء البلد.
- التطبيق الذي يضمن اتساق مستويات الحماية التي تم الوصول إليها، مع مستويات الحماية المعمول بها بالنسبة للغذاء المحلي.

يوضح هذا القسم عدداً من المبادئ والمفاهيم الواردة في المبادئ التوجيهية، غير أن السلطات مدعوة إلى مراجعة منشورات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات[9].

الملاءمة للغرض

تحقيق أهداف السياسة المعلنة

حسب الدستور الغذائي

"الملاءمة للغرض. ينبغي أن تتسم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة بالفاعلية المطلقة في تحقيق أهدافها المرسومة."

CAC/GL 20-1995

9 http://www.codexalimentarius.org/committees-and-task-forces/en/?provide=committeeDetail&idList=5

ينبغي أن تكون إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المرتبطة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة فعالة تماماً وأن تفي بالغرض (أي تحقق الأهداف الوطنية المعلنة). ويمكن أن تشمل عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مجموعة من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر.

قد تشمل إجراءات إدارة التصرف في المخاطر عمليات التفتيش عند الحدود أو عند نقطة الدخول (بما في ذلك التحقق من الوثائق والهوية والتفتيش المادي)، والتدقيق في نظم سلامة الأغذية في البلدان المصدرة، وتقييم ممارسات الاستيراد الجيدة للمستوردين والتأكد من أن الشهادات الرسمية أصلية ودقيقة (على سبيل المثال عن طريق التواصل مع سلطات الرقابة على الأغذية المصدرة). يجوز للبلدان المستوردة:

- تعديل طبيعة عمليات التفتيش والتدقيق وأخذ العينات والاختبار ووتيرتها بما يتناسب مع تقييم مخاطر الأغذية المستوردة، وتاريخ امتثال (أو عدم امتثال) المنتج الغذائي المستورد، والمورّد الأجنبي و/ أو المجهّز، والمستورد.
- تعديل عمليات الرقابة في ضوء تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، ونتائج عدم الامتثال الحرجة (التفتيش أو الاختبار)، والتنبيهات الدولية حول سلامة الأغذية (إشعارات الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية، على سبيل المثال).

ملاحظة

إن الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية هي شبكة دولية تضم الجهات المسؤولة عن سلامة الأغذية، إدارتها مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهي تهدف إلى:

- تعزيز التبادل السريع للمعلومات أثناء الحوادث التي تتعلق بسلامة الأغذية.
- تبادل المعلومات حول القضايا الهامة التي تتعلق بسلامة الأغذية والتي لها أهمية على الصعيد العالمي.
- تعزيز الشراكات والتعاون بين الدول، وبين الشبكات.
- مساعدة الدول على دعم قدراتها على إدارة طوارئ سلامة الأغذية.

أساس قانوني واضح مع متطلبات قانونية متاحة بسهولة

الأساس القانوني والشفافية

حسب الدستور الغذائي

"التشريعات وإجراءات العمل الشفافة والمحددة تحديداً واضحاً."

CAC/GL 47-2003

ينبغي أن تستند عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى أساس قانوني واضح، إلى جانب قوانين ولوائح ومعايير جاهزة للاستعانة بها (أي شفافة) وفئات أخرى من إجراءات التشغيل تكون متسقة مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لسلامة الأغذية (مثل الدستور الغذائي)، بالإضافة إلى غيرها من المعايير المتصلة بالأغذية، حيثما ينطبق الأمر (كالمنظمة الدولية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات).

يجب صياغة المراجع التشريعية واللوائح وإجراءات التشغيل ونشرها وإتاحتها بسهولة لجميع الأطراف المعنية (مثل شركات استيراد أو تصدير الأغذية، والسلطات المختصة في البلد المصدّر/ البلدان المصدرة).

يمكن الحصول على المزيد من التوجيهات حول الأساس القانوني في القسم 3 من هذا الدليل.

عدم التمييز

حسب الدستور الغذائي

"ينبغي أن تضمن البلدان المستوردة تجنب التفريق التعسفي أو غير المبرر، في ما يتعلق بمستوى المخاطر، وذلك لتجنب التمييز أو القيود الخفية في مجال التجارة."

CAC/GL 20-1995

"ينبغي، في حدود الإمكان، تطبيق المتطلبات على الأغذية المصنعة محلياً والأغذية المستوردة على حد سواء."

CAC/GL 47-2003

ينبغي للسلطة المختصة اتباع مبدأ عدم التمييز، ما ينبغي أن تكون المتطلبات التنظيمية للأغذية المستوردة متسقة قدر الامكان مع متطلبات سلامة الأغذية المحددة للأغذية المنتجة محلياً. غير أن تقييم الامتثال للمعايير، لاسيما ضوابط العمليات (مثل ممارسات التصنيع الجيدة) قد تختلف بين الأغذية المحلية والمستوردة. فعلى سبيل المثال، يجوز إعادة النظر في عمليات الرقابة على أساليب عمل الشركات التجارية للأغذية المحلية أثناء التفتيش، بينما يمكن أن تقدم السلطة المختصة في البلد المصدر ضمانات الرقابة على العمليات بالنسبة للأغذية المستوردة.

يجب أن تكون الإشتراطات المتعلّقة بالأغذية المستوردة متسقة مع الشروط الخاصّة بالأغذية المحلية.

إن استخدام الأدلة (مثل سجل الامتثال، وترتيبات سلامة الأغذية) لتطبيق نظامين مختلفين للرقابة على الواردات من الأغذية المماثلة القادمة من بلدين مصدّرين مختلفين لا يُعتبر تمييزاً بالضرورة. فعندما يقدم البلد المصدّر على سبيل المثال بتقديم ضمانات بالامتثال، يمكن الحد من تفتيش للأغذية عند الحدود، في حين أنه في حال عدم وجود ضمانات، قد يتم التشدد أكثر في تفتيش الصنف عينه من الأغذية عند الحدود.

أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح

حسب الدستور الغذائي

"مسؤوليات محددة بوضوح للسلطة أو للسلطات."

CAC/GL 47-2003

السلطات المختصة

سلطات مختصة ذات ولايات واضحة.

ينبغي أن يكون للسلطة أو السلطات المختصة المسؤولة عن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (سواء كانت وطنية أو دون وطنية أو إقليمية) وغيرها من المؤسسات (مثل الجمارك أو وكالات الزراعة أو التجارة أو الصحة) صلاحيات ومسؤوليات واضحة. وفي الحالات التي تستعين فيها السلطات بمقدمي الخدمات من أطراف ثالثة لمراقبة الأغذية المستوردة، يجب أن تكون جميع الترتيبات متسقة مع إرشادات الاعتماد الرسمية الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات[10].

[10] الخطوط التوجيهية لتصميم نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات وتشغيلها وتقييمها واعتمادها (CAC/GL 26-1997).

المسؤولية الرئيسية للمستوردين/ قطاع الأغذية

حسب الدستور الغذائي

"لمشغلي قطاع الأغذية دور أساسي ومسؤولية في إدارة السلامة الغذائية لمنتجاتهم والامتثال للاشتراطات المتعلقة بجوانب الأغذية تلك الخاضعة لرقابتهم"

CAC/GL82-2013

يتحمل المستوردون المسؤولية الرئيسية عن الغذاء الذي يستوردونه.

يتحمل المستوردون المسؤولية الأساسية عن الغذاء المستورد، وينبغي أن يكون منصوص على ذلك بوضوح. ويولّد ذلك واجب الرعاية. ويجب أن تحدد المتطلبات القانونية بوضوح معيار الرعاية- أي ما يجوز أو لا يجوز للمستورد فعله، مثل حظر استيراد الأغذية التي لا تستوفي معايير المنتج أو التجهيز، أو التي تستلزم من "المستورد" تلبية المتطلبات (مثل ممارسات الاستيراد الجيدة، وتراخيص الاستيراد الإلزامية).

صنع القرارات بناءً على المخاطر والعلوم والأدلة

حسب الدستور الغذائي

"ينبغي للسلطة المختصة اتخاذ القرارات داخل النظام الوطني للرقابة على الأغذية استناداً إلى المعلومات العلمية، و/ أو الأدلة و/ أو مبادئ تحليل المخاطر، وذلك بحسب المقتضى."

CAC/GL 82-2013

توفر عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر وسائل فعالة لتحقيق سلامة الغذاء..

توفر عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المراعية للمخاطر وسيلة أكثر فعالية للتصدي لمخاطر سلامة الأغذية. وينبغي أن تستند عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى تقييم للمخاطر التي يشكلها الغذاء المستورد بحد ذاته، والمخاطر في المصدر وعمليات الرقابة التي تُنفّذ في المصدر (مثل بلد التصدير، والشركات المصدّرة للأغذية) والمخاطر لدى المستورد وعمليات الرقابة التي ينفذها عليها.

التعرف على نظم سلامة الغذاء الأجنبية

حسب الدستور الغذائي

"تمكين البلد المستورد من الاعتراف بنظام الرقابة على الغذاء الذي تطبّقه السلطة المختصة في البلد المصدّر."

CAC/GL 47-2003

قد تأخذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة في الحسبان نظام الرقابة على الأغذية في البلد المصدّر..

قد تشمل عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة الاعتراف بضوابط سلامة الأغذية المعمول بها في البلدان المصدرة، مثل متطلبات إصدار الشهادات أو غيرها من أشكال الاتفاقيات المتبادلة (مثل الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، أو مذكرات التفاهم، أو من خلال اتفاقيات التكافؤ الرسمية).

تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها

تتحمل البلدان وسلطاتها المختصة مسؤولية ضمان تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها على أساس المبادئ والتوجيهات الدولية. وتشمل عمليات الرقابة الفعالة على الأغذية المستوردة تصميم إطار برنامجي

الشكل 1 نموذج مبسّط لإطار الرقابة على الأغذية المستوردة

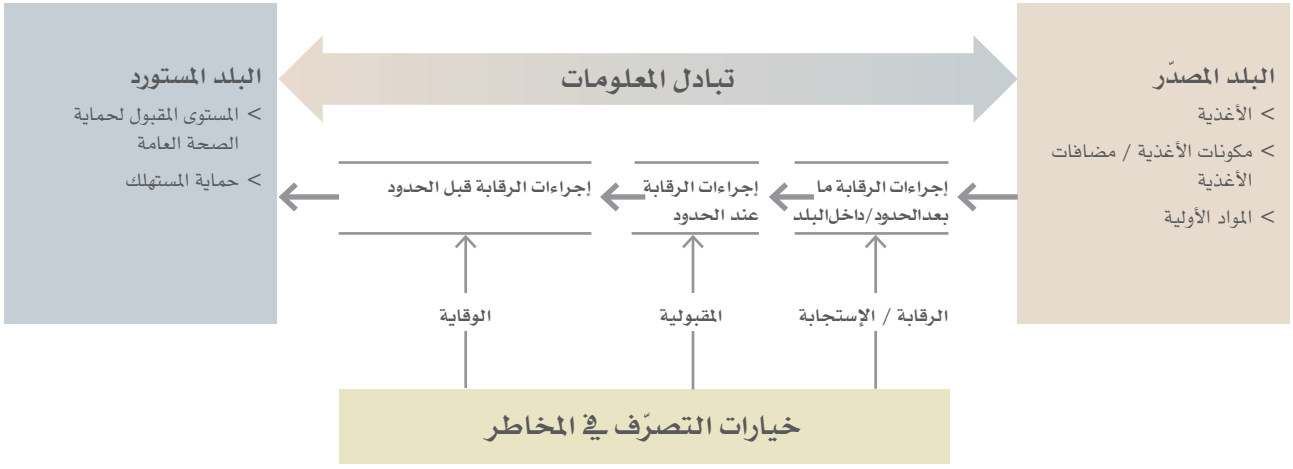

(أنظر القسم 2) يحدد المسؤوليات الرئيسية والمعلومات المطلوبة وخيارات إدارة التصرف في المخاطر. ويتطلب تنفيذ الإطار توفر أطر قانونية ومؤسسية ملائمة (أنظر القسم 3) وخدمات الدعم (مثل الإدارة، والمشورة العلمية، وخدمات التفتيش) (أنظر القسم 4). في ما يلي مقدمة موجزة للمفاهيم التقنية والقانونية الرئيسية التي تقوم عليها عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

تستند عمليات الرقابة إلى إجراءات إدارة المخاطر المثلى، بهدف فعالية التكلفة والكفاءة، ومصممة خصيصاً لتتناسب مع الوضع الخاص بالبلد.

ينبغي تنظيم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة ضمن إطار متماسك يراعي المخاطر ويستند إلى متطلبات محددة من المعلومات.

يجب تطوير كل من تصوّر البرنامج (ما يجب القيام به) وإجراءات البرنامج (كيف يجب القيام بذلك) على أساس خصوصيات كل بلد. ويمكن اعتبار عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، عقب تصميمها وتنفيذها، إطاراً لمراقبة الأغذية المستوردة (أنظر الشكل 1 أدناه) ينبغي أن يستند إلى الإجراءات المثلى لإدارة التصرف في المخاطر من أجل فعالية التكلفة والكفاءة، سواء جرى تطبيقها قبل الحدود، عند الحدود أو داخل البلد. عند تحديد الإجراءات المناسبة لإدارة التصرف في المخاطر، ستحتاج السلطة المختصة إلى معلومات عن المستوردين وعن مواصفات الأغذية المستوردة، بما في ذلك موجز عن البلد المصدّر. كما ستحتاج إلى تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة، إلى جانب عمليات الرقابة التي تنفذها السلطة المختصة في البلد المصدّر، وقطاع تصدير الأغذية والمستورد. ويحتاج تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أيضاً إلى تواصل مستمر بين البلدان المصدرة والمستوردة.

المعلومات المطلوبة

حسب الدستور الغذائي

يُعتبر ابتكار طريقة فعالة لجمع البيانات عبر السلسلة الغذائية أمراً مهماً من حيث الإلمام بالحالة (يستعين بمعلومات دقيقة وراهنة على امتداد السلسلة الغذائية) وقياس الأداء والاستعراض المستمر وتحسين النظام.

CAC/GL 82-2013

ملف مواصفات المستورد والأغذية المستوردة والبلد المصدّر.

يتطلب تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر وتنفيذها قيام السلطة المختصة بإعداد ملف خاص بالأغذية المستوردة (المنتج المستورد، والمكان والزمان والطريقة) والمستورد، بما في ذلك سجل الامتثال، وأوجه الاستخدام (مثل المواد الخام، أو المنتجات المصنّعة). وتعتبر المعلومات الواردة في ملف المواصفات أساسية لتحديد عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على أساس المخاطر، مع التركيز على كل من المخاطر المرتبطة بالمنتجات الغذائية وأي عوامل أخرى يمكن أن تقلل أو تزيد من المخاطر (عمليات الرقابة على التجهيز عند المصدر، وعمليات الرقابة على النقل على سبيل المثال).

المعلومات المستخدمة لتنفيذ عمليات الرقابة على الواردات القائمة على المخاطر.

تُعتبر المعلومات المقدمة من السلطات المختصة الأخرى (مثلاً داخل بلد ما أو بين البلدان) أو من المنظمات الدولية (مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية) مهمة، حيث إن نطاق تجارة الأغذية أصبح أكثر عالمية، مع توفر المواد الخام والمنتجات المصنعة في العديد من البلدان.

إجراءات إدارة التصرف في المخاطر

أهداف الحد من المخاطر وزيادة امتثال الواردات الغذائية.

على الرغم من أن إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المرتبطة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة قد تختلف عن إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المحلية، بما في ذلك وتيرة التفتيش وصرامته ونوعه، فإن الهدف يبقى ذاته- وهو الحد من المخاطر وزيادة معدل الامتثال.

قد تُنفَّذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود، على أساس الثقة في عمليات الرقابة التي تُجرى في البلد المصدّر أو قطاع تصدير الأغذية، أو عند الحدود ، أو ما بعد الحدود (أي داخل البلد المستورد) على أساس تقييم السلطة المختصة المستوردة لعمليات الرقابة التي ينفذها المستوردون.

قبل الحدود

حسب الدستور الغذائي

"قد ترغب البلدان في الدخول في اتفاقيات تتعلق بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة لتوفير وسائل معززة لضمان استيفاء الأغذية المصدّرة لمتطلبات البلد المستورد"

CAC/GL 34-1999

الضمانات التي تقدمها عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدّر.

تُصمَّم إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المطبقة قبل الحدود في المقام الأول بهدف ضمان أن عمليات الرقابة في البلد المصدّر تؤدي إلى تعزيز السلامة الغذائية. ويتم توفير هذا الضمان في أغلب الأحيان من قبل السلطة المختصة في البلد المصدّر.

في حين يمكن أن تشكل عمليات الرقابة قبل الحدود وسيلة فعالة لضمان استيفاء الأغذية المستوردة للشروط، إلا أنها قد لا تكون مناسبة دائماً وفعالة من حيث التكلفة (على سبيل المثال في حالة الكميات الصغيرة أو العلاقات التجارية غير المنتظمة). ويتطلب تنفيذ عمليات الرقابة قبل الحدود موارد من قبل كل من الدولة المصدرة والمستوردة، ويجب أن يتم تصميمها بعناية لتتناسب مع الوضع الخاص لكل بلد.

بصفة عامة، عندما تقدم البلدان المصدرة ضمانات حول سلامة الأغذية، يتم التعبير عن هذه الضمانات عبر ترتيبات رسمية تستند إلى توجيهات الدستور الغذائي. وينبغي أن تشمل هذه الترتيبات إجراءات رسمية لتبادل المعلومات (مثل تبادل الشهادات الرسمية، وإبلاغ تفاصيل الشحنات الغذائية المرفوضة وقرارات الاستيراد).

عند الحدود

حسب الدستور الغذائي

"يجوز عند ذلك تعديل طبيعة ووتيرة عمليات التفتيش بما يتماشى مع ما تم إثباته من مستوى إستيفاء لمتطلبات سلامة الغذاء"

CAC/GL 47-2003

تقييم الامتثال ومعالجة المقبولية.

تهدف إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المنفذة على الحدود إلى تقييم مدى امتثال الأغذية المستوردة وتحديد مدى مقبولية المنتجات. ويمكن أن تشمل عمليات الرقابة على الحدود معلومات عن الواردات والتحقق من صحة المستندات وفحص المنتج واختباره. كما يمكن تعديل طبيعة عمليات الرقابة بناءً على مستوى الامتثال لشروط سلامة الأغذية.

ما بعد الحدود/ داخل البلد

حسب الدستور الغذائي

"نقطة الرقابة: يمكن للبلد المستورد إجراء عمليات الرقابة على الغذاء المستورد في نقطة: المنشأ، إذا ما تم الاتفاق في شأنها مع البلد المصدّر؛ الدخول إلى البلد الوجهة، التصنيع الإضافي، النقل والتوزيع، التخزين، والبيع (بالتجزئة أو بالجملة)."

CAC/GL 47-2003

إجراء فعال لتقييم مدى تلبية المستوردين لمسؤولياتهم.

كذلك يمكن تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر التي تدعم الرقابة على الأغذية المستوردة على الأراضي الوطنية للبلد المستورد (أي ما بعد الحدود أو داخل البلد). وقد يشمل ذلك تطبيق عمليات رقابة على المستورد (مثل التسجيل والترخيص والتصاريح)، ومطالبة جميع المستوردين باستيفاء ممارسات الاستيفاء الجيدة والتحقق من مستوى امتثالهم. ويمكن أن تشمل عمليات الرقابة بعد الحدود تفتيش المنتجات واختبارها في مستودع المستورد لتقييم عمليات الرقابة لدى المستورد أو مستوى إشرافه على المنتج الذي تم توزيعه على السوق.

الأطر القانونية والمؤسسية

حسب الدستور الغذائي

التشريعات وإجراءات العمل الشفافة المحددة بكل وضوح:
تهدف التشريعات إلى إرساء أسس وسلطة تطبيق نظام الرقابة على الواردات الغذائية. ويسمح الإطار القانوني بتكريس السلطة (السلطات) المختصة والعمليات والإجراءات المطلوبة للتثبت من مدى امتثال المنتجات المستوردة مقارنة بالمتطلبات.

CAC/GL 47-2003

تشمل جميع التشريعات مثل معايير التشريعات الأولية والثانوية والتنفيذية التي تؤثر على عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

إن توفر أطر قانونية ومؤسسية شاملة لا لبس فيها وفعالة أمر ضروري لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. لا بد من إطار قانوني واضح يرعى جميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وعلى الإطار القانوني للأغذية المستوردة أن يشمل جميع النصوص القانونية (مثل التشريعات الأولية أو الثانوية) التي تحدد مبادئ وأهداف الرقابة على الواردات (مثل ضمان حماية المستهلك، وتسهيل تجارة الأغذية) وتحدد مسؤوليات السلطات المختصة وشركات الأغذية.

عندما تقوم الحكومات دون الوطنية بسن المتطلبات القانونية لمراقبة الأغذية المستوردة على أراضيها، فإنها تصبح جزءاً من الاطار القانوني. ومن الواضح أن المتطلبات القانونية دون الوطنية ينبغي أن تكمل الإطار القانوني الوطني من دون أن تعرضه للخطر أو تتعارض معه.

مفاهيم الاتساق مع المتطلبات الدولية، والمتطلبات المحلية، وبين التشريعات الوطنية ودون الوطنية.

يوضح القسم 3 الاعتبارات التي ينبغي للبلدان النظر فيها في ما يتعلق بالإطار التشريعي. وهذا يشمل مفاهيم مثل الاتساق مع التشريعات المحلية بشأن الأغذية والامتثال للاتفاقيات الدولية. ويشمل المبادئ الأساسية (مثل الشفافية والمرونة) والحاجة إلى المشاركة من جانب شركات الأغذية وأصحاب المصلحة والجمهور. كما يوفر القسم 3 بعض الخيارات والاعتبارات الفنية التي تغطي الاعتبارات التشريعية لوضع المعايير، والصلاحيات المطلوبة لترتيبات ما قبل الحدود، وعمليات الرقابة على الحدود، وعمليات التفتيش، بما في ذلك مقدمي الخدمات من الطرف الثالث، والتعاون، وتقاسم المعلومات في سياق عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. ويتضمن هذا القسم أيضاً معلومات عن إجراءات الانفاذ، وعند الضرورة، إجراءات الطعن أو الاستئناف.

حسب الدستور الغذائي

ينبغي أن يشتمل النظام على وسائل رسمية للتبليغ عن القرارات. ويتعين تركيز آلية النقض و/ أو منح الفرصة لمراجعة القرارات الرسمية التي تم اتخاذها في شأن الشحنات

CAC/GL 47-2003

ستنشئ كل دولة السلطة المختصة المناسبة لتطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها ومراقبتها وتطبيقها، بحيث تستوفي الأغذية المستوردة المتطلبات التنظيمية. ويعتمد التنفيذ الناجح لهذه الرقابة على توفر أهداف وولاية وسلطات ومسؤوليات محددة بوضوح لدى السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى، وفي حال وجود العديد من السلطات المختصة، لا بدّ من أن تملك الآليات المناسبة للتعاون وتبادل المعلومات

سيكون لكل بلد إطار مؤسسي فريد.

سيكون لكل بلد إطار مؤسسي فريد من نوعه ومصمم خصيصاً لوضعه الخاص، ليس فقط من أجل تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، ولكن أيضاً لتنفيذ المتطلبات على الحدود ولدى الجمارك، وعلى النباتات، وصحة الحيوانات وحمايته، وغير ذلك من المتطلبات المناسبة. وفي بعض الحالات، يكون من المفيد للغاية التعرف على جميع المؤسسات التي لديها بعض المسؤوليات بخصوص الأغذية المستوردة من أجل توضيح الوضع وضمان وجود تعاون مناسب بين مختلف المؤسسات.

الشرط الرئيسي للتآزر والتعاون بين السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى

يوضح القسم 3 الاعتبارات المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة للبلدان ذات السلطات فوق الوطنية أو الإقليمية أو الوطنية أو دون الوطنية المختصة. كما يحدد اعتبارات التعاون مع المؤسسات الأخرى (مثل مراقبة الصحة العامة، والدوائر الجمركية، وهيئات توحيد المعايير). وعندما يتم توزيع المسؤوليات بين مؤسسات متعددة، من المهم وجود ترتيبات موثقة للتعاون وتبادل المعلومات في ما يتعلق بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

يجب أن تكون وظائف الدعم الفعالة في خدمة إطار الرقابة على الواردات

يتطلب التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة تكامل وظائف الدعم.

وعلى الرغم من أنه سيتعين على كل بلد أن يأخذ في الاعتبار ما له من خصوصيات، فإن هناك وظائف رئيسية يتعين على البلدان مراعاتها عند تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة لديها أو تنفيذها أو تحسينها.

وتشمل وظائف الدعم الإدارة المركزية لتصميم البرامج وتنفيذه، مع الدعم العلمي المناسب، ودعم التفتيش، ووظائف الدعم الأخرى، بما في ذلك الدعم القانوني والإداري ودعم الموارد البشرية.

Central management ensures consistency and coherence in the development and implementation of imported food controls.

الإدارة المركزية

تُعتبر الإدارة المركزية لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة ضرورية لتنفيذ الرقابة على نحو فعال: فهي تضمن الاتساق والترابط في النهج في جميع أنحاء البلاد. والإدارة المركزية مسؤولة عن تحديد أنسب إجراءات إدارة التصرف في المخاطر وتحديد الغايات والأهداف والأولويات. وفي النظام الوطني، تسمح الإدارة المركزية بالتركيز على الإدارة المستمرة للمعلومات والإدارة والموارد البشرية.

تضمن الإدارة المركزية الاتساق الوطني في إدارة المعلومات وتحليل البيانات (على سبيل المثال التخطيط والإبلاغ)، وتصميم البرامج المراعية للمخاطر وتنفيذها والاستجابة لها

الدعم العلمي

تتطلب عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر الوصول إلى المشورة العلمية.

من أجل تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المراعية للمخاطر، تحتاج البلدان إلى الوصول إلى المشورة العلمية لتحديد المخاطر المرتبطة بالأغذية، وتحديد المعايير، ووضع استراتيجية مناسبة لأخذ العينات وخطط أخذ العينات السنوية. كما يعني الدعم العلمي أن تتمتع البلدان بإمكانية الوصول المناسبة إلى الخدمات التحليلية.

سوف يسعى العديد من البلدان إلى الحصول على المشورة من المصادر الدولية (مثل هيئة الدستور الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية) لتحديد المخاطر، ووضع المواصفات الغذائية، ووضع استراتيجيات أخذ العينات وخطط أخذ العينات.

يُطلب من دوائر التحليل دعم عمليات أخذ العينات وتحليل الأغذية المستوردة.

من المطلوب الحصول على الخدمات التحليلية من أجل التمكن من أخذ العينات وتحليل الأغذية المستوردة، سواء في المختبرات الحكومية أو الخاصة. ويجب النظر بعناية في أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة للخدمات التحليلية، على أساس القدرات المتاحة ومستوى الثقة بالمختبرات- التي يجب أن تتوفر لديها ضمانات جودة كافية لضمان دقة النتائج. في بعض الحالات، قد تطلب الدول أن تكون المختبرات معتمدة لتقديم خدمات تحليلية رسمية.

دعم التفتيش

يوفر دعم التفتيش الرقابة التنظيمية لتعزيز امتثال المستوردين والأغذية المستوردة.

يُعتبر دعم التفتيش من المتطلبات الرئيسية للحكومات للوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالإشراف التنظيمي على امتثال المستوردين والأغذية المستوردة. ويمكن إسناد وظيفة الإشراف إلى الموظفين الحكوميين (مثل المفتشين)، أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة (مثل المؤسسات المعترف بها رسمياً) أو كليهما. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكييف نوع دعم التفتيش مع إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المحددة المدرجة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم البلد المستورد بتنفيذ عمليات الرقابة قبل الحدود من خلال طلب الحصول على ضمانات من البلد المصدّر، فذلك يُعتبر بشكل عام وظيفة بين حكومة وأخرى، غير أنه يمكن الاستعانة بمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة من أجل التحقق من الموردين الأجانب بالنيابة عن المستوردين

ويتمثل الاعتبار الرئيسي في تقييم دعم التفتيش المطلوب والوسيلة الأكثر فعالية لتقديم هذا الدعم، مع مراعاة المراجع التشريعية وعناصر البرنامج والموارد المتاحة.

أشكال الدعم الأخرى

يتضمن المشورة القانونية والموارد المالية والموارد الإدارية والبشرية.

في حين أن المشورة العلمية ودعم التفتيش يُعتبران عنصرين حاسمين في تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، ثمة عناصر أخرى مثل دعم الخدمات القانونية والموارد المالية والإدارة والموارد البشرية. وسيكون لكل مجال من مجالات الدعم اعتبارات عامة مماثلة لتلك الخاصة بعمليات الرقابة الأخرى على الأغذية (مثل الأغذية المحلية وشهادات التصدير). ولكن يجب النظر إليها جميعاً في سياق عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة لضمان التنفيذ الفعال.

© FAO/Joan Manuel Baliellas

© FAO/Alessandra Benedetti

القسم 2

إطار الرقابة على الأغذية المستوردة

> مقدمة

> عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

> إجراءات إدارة التصرف في المخاطر

> أدوات الدعم والتوجيه

> 2 . 1. مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر

> 2 . 2. تصنيف المخاطر

> 2 . 3. اتفاقات الاعتراف

> 2 . 4. التحقق من صحة المستندات

> 2 . 5. ممارسات الاستيراد الجيدة

مقدمة

عند تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها، يعتمد البلد بشكل عام تصميم البرنامج (ما يجب القيام به) وإجراءات تشغيلية موحدة (كيف يجب القيام بذلك) تضمن استيفاء الأغذية المستوردة للشروط التنظيمية للبلد[11].

ينبغي تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المخطط لها والمنفذة ضمن سياق ما يُعرف عموماً ببرنامج أو إطار الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها على أساس الحالة الخاصة بكل بلد، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة المرتبطة بالأغذية المستوردة (مثل الفئة، والمنشأ، والعمليات، وأوجه استخدامها من قبل المستهلك) وعمليات الرقابة التي تنفذها السلطة (السلطات) المختصة أو قطاع تصدير الأغذية أو المستوردون داخل البلد المصدِّر.

ينبغي تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المخطط لها والمنفذة ضمن سياق ما يُعرف عموماً ببرنامج أو إطار الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها على أساس الحالة الخاصة بكل بلد.

عليه ، لا يوجد حل "يناسب الجميع"، ولا حد أدنى من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المحددة، حيث إن الوضع في كل بلد سيكون فريداً، ليس فقط بالنسبة إلى عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، ولكن أيضاً في إطار السياسة الحكومية الأوسع (مثل سياسة الأمن الغذائي والتجارة الدولية) التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

لا يوجد حل واحد يناسب الجميع

ملاحظة

غالبًا ما تنظر البلدان المستوردة في اعتماد عمليات الرقابة الكلية أو الجزئية على الواردات الغذائية التي أثبتت فعاليتها في بلد آخر. وفي حين أن تبني برنامج ناجح أمر جذاب، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون ناجحاً ما لم يتم إيلاء العناية لتقييم نقاط قوته وضعفه ولتكييف إجراءات إدارة التصرف في المخاطر مع الوضع الخاص بالبلد.

ولكن كما هو موضح في هذا القسم، هناك نُهج مشتركة (جمع المعلومات الأساسية واستخدامها لتصنيف المخاطر) تسمح للسلطة المختصة باختيار وتنفيذ التركيبة الأكثر ملاءمةً من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر الكفيلة بأن تؤدي إلى عمليات رقابة متسقة وعلى أساس المخاطر للأغذية المستوردة[12].

ينبغي أن يستند إطار الرقابة على الأغذية المستوردة (أنظر الشكل 2) إلى الجمع على النحو الأمثل بين إجراءات إدارة التصرف في المخاطر من أجل فعالية التكلفة والكفاءة، سواء طُبّقت قبل الحدود، عند الحدود أو داخل البلد. ومن أجل تحديد المزيج المناسب لإجراءات إدارة التصرف في المخاطر، ستحتاج السلطة المختصة إلى معلومات عن المستوردين والأغذية المستوردة، وكذلك معلومات حول البلد المصدِّر. ويمكن تلخيص هذه المعلومات في ملفات التعريف. كما أنها سوف تحتاج إلى تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة، مع مراعاة عمليات الرقابة التي تنفذها السلطة المختصة في البلد المصدِّر، وقطاع تصدير الأغذية والمستورد. ويحتاج تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أيضاً إلى تواصل مستمر بين البلدان المصدرة والمستوردة. يقدم الشكل 2 مثالاً واضحاً يبين المجموعة الكاملة لإجراءات إدارة التصرف في المخاطر التي يمكن للسلطات المختصة أن تختارها كجزء من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة[13] عندها.

يجب أن تستند عمليات الرقابة على الواردات الغذائية إلى أنشطة إدارة التصرف في المخاطر المثلى لضمان فعالية التكلفة والكفاءة.

ويورد هذا القسم مزيداً من التفاصيل حول عناصر إطار الرقابة على الأغذية المستوردة المبينة في الشكل 2.

---

11 في حين أن متطلبات سلامة الغذاء هي محور التركيز الرئيسي لهذا القسم، بما أنها مبنية حول مفهوم مخاطر سلامة الأغذية، يمكن النظر في نُهج مماثلة بالنسبة للمتطلبات الأخرى المرتبطة بها.

12 تعني الرقابة على الأغذية المستوردة الإجراءات التي تتخذها السلطة المختصة أو تُتخذ بالنيابة عنها في ما يتعلق بجمع المعلومات أو تحليل المخاطر أو توصيف المخاطر، وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر المصممة والمنفذة لضمان سلامة الأغذية المستوردة.

13 يشمل مصطلح الغذاء في هذا القسم بشكل عام الأغذية، والمكونات الغذائية، والمضافات الغذائية، والمواد الخام، وفقاً للتعريف الوارد في الدستور الغذائي.

وعادةً ما تختار البلدان مزيجاً من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر بناءً على المخاطر المرتبطة بسلعة معينة والموارد المتاحة التي ستوفر ضمانةً للمستوى المقبول من الصحة العامة وحماية المستهلك. ومن الواضح أنه لا حاجة إلى اعتماد جميع إجراءات إدارة التصرف في المخاطر لجميع الأغذية المستوردة في جميع الأوقات وفي جميع الحالات. بدلاً من ذلك، يجب على الدول استخدام مزيج من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر التي توفر عمليات الرقابة الفعالة من حيث التكلفة على الأغذية المستوردة.

الشكل 2 **إطار الرقابة على الأغذية المستوردة الذي يحدد المكونات الرئيسية (مثل المواصفات، وتصنيف المخاطر)، والخيارات المحتملة لإدارة التصرف في المخاطر**

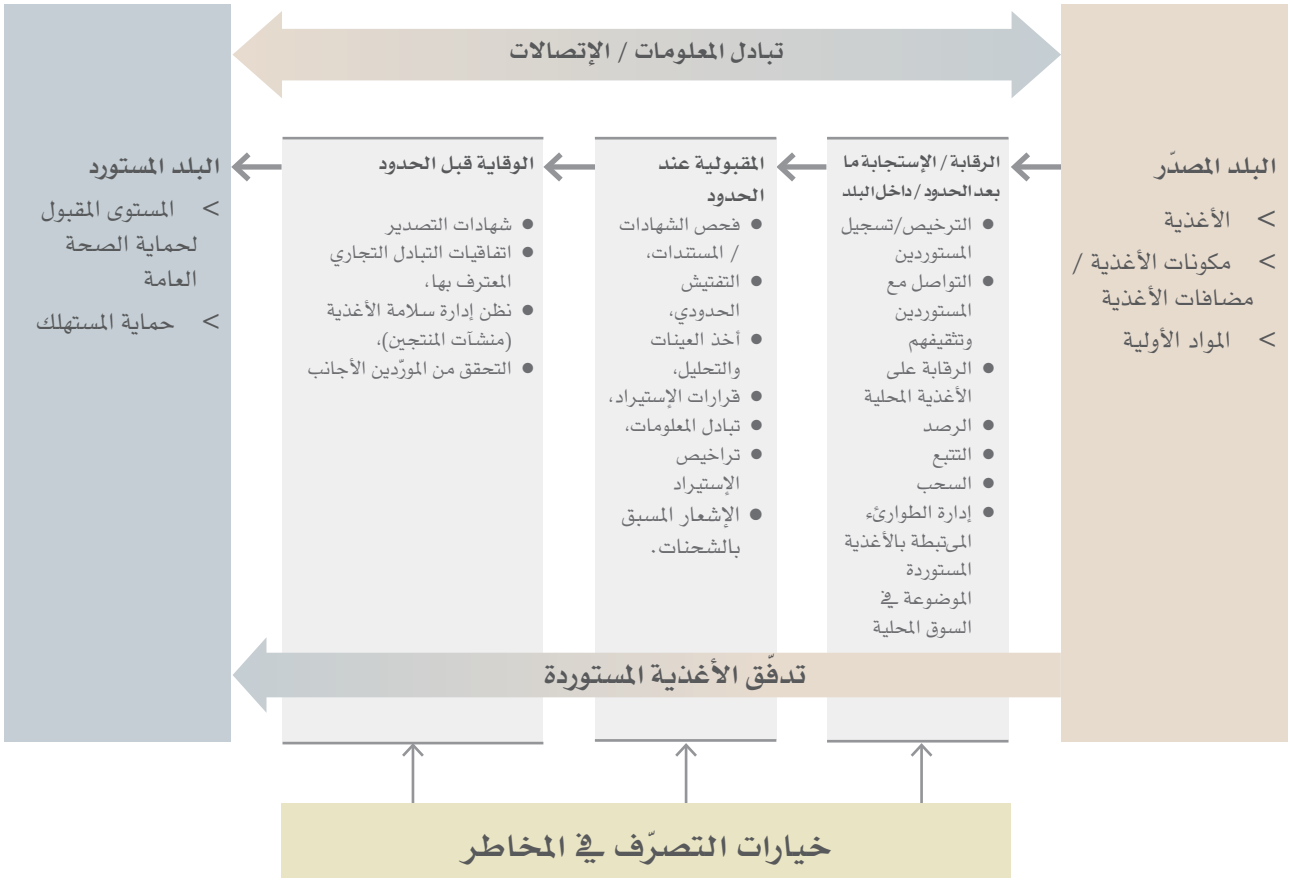

المعلومات الأساسية المطلوبة:

ملامح/مواصفات المستورد والأغذية المستوردة والبلد المصدرة، تصنيف المخاطر

عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

يتطلب تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها امتلاك السلطة المختصة معلومات كافية حول المستوردين والأغذية المستوردة، لاسيما المخاطر المحتملة المرتبطة بالأغذية، وعمليات الرقابة المطبقة في البلد المصدِّر وفي البلد المستورد (مثل المستوردين). ويفترض ذلك فهماً واضحاً لأدوار ومسؤوليات المستوردين والسلطات المختصة والمؤسسات الأخرى.

الأدوار والمسؤوليات

ينبغي أن يراعى تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها مسؤوليات المستوردين والسلطة (السلطات) المختصة التي لديها رقابة على سلامة الأغذية المستوردة:

إن المستوردين هم المسؤولون عن ضمان استيفاء الأغذية المستوردة لمتطلبات البلد.

- إن المستوردين[14] مسؤولون عن ضمان استيفاء الأغذية المستوردة لمتطلبات البلد، مما يعني أنه ينبغي عليهم معرفة متطلبات السلامة الغذائية، وإبلاغ تلك المتطلبات للموردين الأجانب، واتخاذ إجراءات تصحيحية لمنع تسويق الأغذية غير المطابقة.
- إن السلطة (السلطات) المختصة مسؤولة عن تعزيز الامتثال أو تيسيره (مثل الإبلاغ عن شروط الاستيراد، والاعتراف بنظم سلامة الأغذية في البلدان الأجنبية)، والتحقق من الامتثال (إن كان المستوردون يتحملون مسؤولياتهم، على سبيل المثال)، واتخاذ إجراءات الإنفاذ في حالات عدم الامتثال.
  - حيثما توجد عدة سلطات مختصة بسلامة الأغذية، يلزم التعاون والتآزر في ما بينها للحد من التداخل والازدواجية.

السلطات المختصة مسؤولة عن تعزيز أو تسهيل الامتثال والتحقق منه، وعن اتخاذ إجراءات الإنفاذ عند الضرورة.

ينبغي أن يأخذ تصميم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها في الحسبان هذه الأدوار والمسؤوليات، فضلاً عن أدوار المؤسسات الحكومية الأخرى ومسؤولياتها، مثل الجمارك ومصالح حماية النباتات وصحة الحيوان وحمايته. يمكن الحصول على المزيد من الإرشادات حول التعاون بين المؤسسات في القسم 3 بعنوان "الأطر القانونية والمؤسسية".

المعلومات المطلوبة

يجب أن يستند تنفيذ عمليات الرقابة على الواردات الغذائية القائمة على المخاطر وعلى أسس علمية وعلى الأدلة إلى المعلومات التي يمكن الوصول إليها من جانب المستوردين والسلطات المختصة على حد سواء.

يتطلب تصميم نظام الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذه أن تكون المعلومات متاحة بسهولة لجميع المشاركين:

- تحتاج السلطات المختصة إلى معلومات عن المستوردين والأغذية المستوردة لكي تكون قادرة على وضع برنامج للأغذية المستوردة قائم على المخاطر وتطبيقه.
- يحتاج المستوردون إلى معلومات حول شروط البلد لاستيراد المواد الغذائية التي تلبي هذه الشروط.

كما من شأن نظام فعال للرقابة على الأغذية المستوردة أن يوفر معلومات لتثقيف المستوردين. وبإمكان السلطة المختصة أن تسهل قدرة المستوردين على تحمل مسؤولياتهم عن طريق مدّهم بمعلومات يسهل الوصول إليها عن نظافة الأغذية ومعايير السلامة والمتطلبات الأخرى (مثل عمليات التفتيش).

[14] يجب أن تعتمد الدول تعريفاً حاسماً لمصطلح "المستورد" ضمن إطارها القانوني. ويتم استخدامه في هذا الدليل للإشارة إلى شركة الأغذية (مثل المرسَل إليه، والمستورد الرسمي) المسؤولة عن بيع الأغذية وتوزيعها داخل البلد المستورد. ويشمل استيراد الأغذية والمكونات الغذائية لاستخدامها في عمليات التجهيز الإضافية.

مواصفات الأغذية المستوردة، والمستورد والبلد المصدِّر

تحتاج السلطات المختصة إلى معلومات حول الجهة المستوردة لأي غذاء ومن أي بلد مصدّر.

إن معرفة وفهم مواصفات المستورد والأغذية المستوردة في البلد المعني هي شرط أساسي. ذلك أن بلورة خيارات فعالة لإدارة التصرف في المخاطر وتنفيذها يتطلب جمع البيانات ذات الصلة حول الأغذية المستوردة والمستورد والدول المصدِّرة، بما في ذلك عمليات الرقابة على الواردات المرتبطة بها.

ينبغي أن تقوم السلطات المختصة بمراجعة وتقييم منتظمَين للمعلومات المطلوبة، ولكن عليها أن تركز جهودها على أهم المعلومات المطلوبة لتحديد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر الأنسب.

أثناء المراجعة، من الطبيعي أن يتم تحديد ثغرات المعلومات، مما يؤكد الحاجة إلى تجميع وتقييم مستمرين للمعلومات الناقصة. كما يؤكد ذلك على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لجمع المعلومات، من أجل الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المحدودة. ولكن لا يجوز أن يحول وجود نقص في المعلومات دون تنفيذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر بناءً على الأدلة الموجودة.

توفر مواصفات البلد المصدّر دليلاً على عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في بلدان المصدر.

توفر أدوات **الدعم والتوجيه في الفقرة 2.1** مزيداً من الارشادات بشأن تطوير مواصفات للأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر، بما في ذلك مساهمة هذه المواصفات في توجيه عملية تصميم عمليات الرقابة الفعالة على الأغذية المستوردة.

إجمع فقط المعلومات المتعلقة بالمواصفات التي يمكن الحفاظ عليها وتحليلها في نظام المعلومات.

يمكن أن يشتمل ملف مواصفات المستورد والأغذية المستوردة والبلد المصدِّر على المعلومات التالية:

المستورد

- من المسؤول عن الغذاء المستورد؟ (على سبيل المثال، اسم المستورد أو المرسَل إليه أو المالك، إن لم يكن هو الشخص نفسه، وعنوانه، والجهة المسؤولة).
- السجل العام للامتثال.

الأغذية المستوردة

- ما هو الغذاء الذي يتم استيراده؟ (نوع المنتَج، ووصفه، والكميات التقريبية، على سبيل المثال).
- المصدر (بلد المنشأ والمورّد؛ ويمكن أن يتضمن ذلك وصفاً للرقابة على الأغذية في البلد المصدِّر ومعمل التصنيع).
- متى سوف يتم استيراده- الموسمية (مثلاً مرة واحدة في السنة، خلال مواسم محددة، على مدار السنة).
- المكان (الموقع) وطريقة/ وسيلة الاستيراد/ النقل (مثل الاستيراد عن طريق الجو أو البحر أو البرّ، بما في ذلك نقاط الدخول المقترحة).
- شروط الشحن- هل هو استيراد مباشر أو غير مباشر؟ (على سبيل المثال، يتم الشحن مباشرةً من البلد المصدِّر إلى البلد المستورد، أو الشحن من البلد المصدر مروراً ببلد ثالث ووصولاً إلى البلد المستورد، أو البيع في أعالي البحار).
- لماذا يتم استيراد الأغذية- هل هي مكونات خام يمكن تجهيزها وإعادة تصديرها، أو تجهيزها لبيعها في السوق المحلي؟
- سجل الامتثال (على سبيل المثال، مطابقة المنتَج وامتثال المستورد).

مواصفات البلد المصدِّر

- ما هو الدليل على حصول عمليات الرقابة في البلد المصدِّر[15]؟
- ماذا عن السلطة (السلطات) المختصة، والأدوار والمسؤوليات؟ ماذا عن الإشراف؟
- سجل مطابقة المواد الغذائية المستوردة من هذا البلد؟

يجب تحديث ملفات المواصفات القطرية للأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر بانتظام مع الوقت كلما توفرت معلومات إضافية أو عند نشوء مخاطر جديدة. لذلك من المهم حفظ المعلومات في نظام يسهل قدرة السلطة المختصة على تحديث المعلومات بسرعة وكفاءة على المستوى الوطني وفي المكاتب الفردية واستردادها. ويسمح الوصول إلى المعلومات على المستوى الوطني للادارة المركزية بتحليل البيانات كجزء من التخطيط وإدارة البرامج والدعم. وسوف يسهل الوصول على المستوى المحلي التشغيل اليومي للنظام، واتخاذ القرارات بشأن الغذاء والمستورد الذي يجب تفتيشه.

قد تستخدم الدول أنظمة الكمبيوتر، أو الأنظمة الورقية، أو مزيج من الإثنين لإدارة المعلومات المطلوبة من أجل تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة والحفاظ عليها وتنفيذها. وغالباً ما يتم استخدام الورق أو مزيج من النظام المعلوماتي والورقي بسبب عدم توفر الأنظمة المؤتمتة على مستوى البلاد أو عدم موثوقيتها. ويتمثل الشرط الرئيسي، بغض النظر عن نظام إدارة المعلومات المستخدم، في التأكد من وجود نظام ملائم لجمع المعلومات وتحليلها، ونظام فعال لاستعادة المعلومات.

مثال

قامت المفوضية الأوروبية بتطوير نظام معلوماتي أو إلكتروني شامل باستخدام نظام مراقبة التجارة والخبراء (ترايسس) ونظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف. يتيح نظام ترايسس إنتاج وتبادل الشهادات المتعلقة بالحيوانات ومنتجاتها. وهو يبقي جميع السلطات المختصة مطلعة على آخر المستجدات عبر الإشعارات التي يتم تشغيلها بشكل تلقائي. في حالة الطوارئ يسرّع نظام ترايسس التتبع السريع للحيوانات والمنتجات الحيوانية، مما يسمح باستجابة سريعة. أما نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف فهو أداة تسمح للسلطات المختصة في الدول الأعضاء بتبادل المعلومات بشكل إلكتروني، مما يساعدها على التحرك بسرعة أكبر وبطريقة منسقة رداً على خطر صحي ناجم عن الغذاء أو الأعلاف. ويقدم معلومات عن شحنات الأغذية والأعلاف التي تم رفضها على الحدود والتي تم فحصها ورفضها على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية عند العثور على مخاطر صحية. ويتم إرسال الإخطارات إلى جميع المراكز الحدودية للمنطقة الاقتصادية الأوروبية من أجل تعزيز عمليات الرقابة، ولضمان عدم دخول المنتج المرفوض إلى الاتحاد الأوروبي عبر نقطة حدودية أخرى.

[15] بالإضافة إلى عمليات الرقابة على سلامة الأغذية، يمكن أن تتضمن مواصفات البلد أيضاً حالة صحة الحيوان في البلد وحالة الآفات النباتية حسب الضرورة.

تصنيف المخاطر

عدم كفاية المعلومات لتقييم المخاطر لا يحول دون تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر.

يمكن أن يكون تصنيف المخاطر بديلاً مقبولاً.

ينبغي أن يكون إطار تحليل المخاطر في الدستور الغذائي[16] هو الأساس لتطوير الرقابة على الأغذية المستوردة التي تستند إلى المخاطر. ولكن غالباً ما لا يتوفر للبلدان معلومات كافية لإجراء تقييم كامل للمخاطر، وهو الأساس العلمي لتحليل المخاطر. ونظراً لصعوبة استكمال التقييمات الرسمية للمخاطر لجميع مركّبات الأغذية المستوردة والأخطار المتصلة بها، فإن نقطة الانطلاق لتطوير برنامج للرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذه وتشغيله ستكون بصفة عامة تصنيف المخاطر.

وتصنيف المخاطر هو عبارة عن تحليل قائم على الأدلة يسمح للسلطة المختصة باتخاذ قرارات بشأن إدارة المخاطر على أساس موثق، وذلك باستخدام نهج قائم على المخاطر للرقابة على الأغذية المستوردة.

توفر أدوات **الدعم والتوجيه في الفقرة 2.2** إرشادات بشأن تطوير تصنيف المخاطر واستخدامها في سياق عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وتُعتبر المعلومات التي يتم جمعها في ملف مواصفات المستورد والأغذية المستوردة أساسية لتطوير عملية تصنيف المخاطر.

يمكن وصف تصنيف المخاطر على أنه عملية تتضمن:

- أولاً: التركيز على المخاطر المرتبطة بالمنتجات الغذائية والتي تُدعى خصائص المنتج، وهي تأخذ في الاعتبار بشكل عام المعلومات مثل إمكانية النمو الميكروبي، ووجود السموم أو تكوّنها، وأوجه استخدامها من المستهلك. وتتضمن خصائص المنتج عموماً نوع تجهيز الأغذية المستخدمة في عملية الانتاج.
- ثانياً: النظر في العوامل الأخرى التي يمكن أن تقلل من مخاطر المنتج أو تؤثر عليها، مثل عمليات الرقابة التي ينفذها المصنّع أو البلد المصدِّر أو المستورد، والتي تُسمى خصائص الرقابة. وتراعى المخاطر المتعلقة بمخلفات مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية والمواد المضافة ضمن هذه المرحلة من العملية.
- نتيجةً لهاتين الخطوتين، يتم وضع تصنيف للمخاطر وهو ما يمكن اعتباره خطوة دالة لخطر المنتج ودالة عكسية لعمليات الرقابة التي يجريها البلد المصدِّر أو المصنع أو المستورد. وعند استخدام تصنيف المخاطر، يمكن للسلطات المختصة توجيه الموارد نحو واردات الأغذية العالية الخطورة.

ينبغي للمعلومات المستمدة من مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدّر أن ترشد برنامج تصنيف المخاطر.

تمثل ملفات المواصفات الخاصة بالأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر وتصنيف المخاطر الدليل الأساسي اللازم لاعتماد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر الأكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في القسم المخصص لإجراءات إدارة التصرف في المخاطر أدناه.

[16] يشير الدستور الغذائي إلى إطار لتحليل المخاطر يتضمن ثلاثة عناصر هي: تقييم المخاطر، وإدارة التصرف في المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر (المرجع: دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي، ومبادئ العمل لتحليل المخاطر). يتم بصفة عامة تشجيع البلدان على استخدام المعلومات المتاحة من التقييم الرسمي للمخاطر الذي تقوم به المنظمات الدولية (هيئات تقييم المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مثل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات)، أو الوكالات الاقليمية/ الوطنية، إذا توفرت. وقد تكون ثمة معلومات أخرى متاحة من بيانات المخاطر التي تعدها الوكالات الوطنية.

تبادل المعلومات/ الاتصالات

يجب أن تكون آليات التواصل متوفرة لتبادل المعلومات حول الغذاء المستورد، مع البلدان المصدّرة والسلطات المختصة الأخرى والمستوردين.

تُعد المعلومات والاتصالات المتعلقة بالمنتجات الغذائية المستوردة جزءاً من عملية تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها. بالاضافة إلى تبادل المعلومات مع البلدان المصدِّرة، يمكن للسلطات المختصة أيضاً تبادل المعلومات بشكل مستمر مع السلطات والمؤسسات المحلية المختصة الأخرى ومع المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية/ الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية، التي توفر منصة مهمة للتبادل السريع للمعلومات في حالات أزمات سلامة الأغذية، ولتبادل البيانات حول قضايا سلامة الأغذية الروتينية والناشئة). لا ينبغي أن يقتصر تبادل المعلومات على حالات مثل حالات الرفض أو حالات طوارئ سلامة الأغذية[17]، بل يجب أن يشمل أيضاً الحالات الروتينية. و لا بد من أن تكون آليات الاتصال في متناول الدول المستوردة للحصول على مزيد من المعلومات، بشأن منتَج أو منتِج ما على سبيل المثال، حسب الضرورة

أصبح تبادل المعلومات والاتصالات أكثر أهمية مع تزايد الترابط بين النظم الغذائية القطرية على جميع المستويات، من التجارة في المواد الخام إلى المنتجات المعبأة والمجهزة. إلا أن تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر، بما في ذلك آلية تبادل المعلومات، لا ينبغي أن يضع عبئاً غير ضروري على السلطات المختصة في الدول التجارية، أو يسفر عن قيود تجارية غير ملائمة.

وبما أن الأغذية أصبحت تستورَد من عدد كبير من البلدان، من الطبيعي أن يحصل تفاوت في مستوى ونطاق التعاون والاتصال، حيث إنه عادةً ما يكون التعاون والاتصال أكبر وأكثر تواتراً حيثما تزدهر تجارة الأغذية.

أما داخل البلد الواحد حيث يوجد العديد من السلطات المختصة (على المستوى الوطني ودون الوطني مثلاً)، فإن الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات الرقابة على السلامة الغذائية تتطلب مستوى عالٍ من التواصل وتبادل المعلومات لضمان عدم وجود ثغرات، وللحد من التداخل والازدواجية.

في كل من التعاون الدولي والوطني، من المهم جداً إنشاء قوائم بجهات الاتصال الرئيسية والحفاظ عليها (مثل الاسم، والمنصب الرسمي، والعنوان، ورقم الهاتف، ورقم الفاكس، والعنوان الالكتروني) والمراسلات الخطية لتبادل المعلومات.

أهداف الحد من المخاطر وزيادة الامتثال للأغذية المستوردة.

عندما تكون الموارد محدودة للتمكن من المحافظة على جهات الاتصال الرئيسية، ينبغي على السلطات المختصة النظر في إمكانية استخدام نقاط الاتصال الخاصة بهيئة الدستور الغذائي أو قوائم الطوارئ الخاصة بالشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية. وقد تشمل الخيارات الأخرى تعيين موظف من السفارة أو مكتب اتصال (أي ليس فرداً) داخل السلطة المختصة.

توفر أدوات **الدعم والتوجيه في الفقرة 2.3** مزيداً من الإرشادات بشأن إنشاء ترتيبات رسمية.

---

17 راجع نصوص الدستورالغذائي: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال سلامة الغذاء (CAC/GL 19-1995) والخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة (CAC/GL 25-1997).

إجراءات إدارة التصرف في المخاطر

أهداف الحد من المخاطر وزيادة الامتثال للأغذية المستوردة.

لن يتمكن البلد المستورد من الوصول إلى معلومات حول كامل السلسلة الغذائية للمُزارع والمجهز والمصدِّر والمستورد وتاجر التجزئة، وبالتالي فإن عمليات الرقابة التنظيمية للأغذية المستوردة تختلف عن تلك اللازمة لبرنامج السلامة الغذائية المحلية. غير أن الهدف لا يزال هو نفسه- وهو الحد من المخاطر التي تشكلها الأغذية المستوردة وزيادة معدل الامتثال لمتطلبات البلد المستورد. ومن المحتمل أن تتفاوت إجراءات الرقابة التنظيمية وإدارة التصرف في المخاطر في البلدان المستوردة، مع الحاجة إلى تطبيق تدابير أكثر صرامة على الصادرات القادمة من البلدان التي يتبين أن عمليات الرقابة على سلامة الأغذية فيها هي أقل شمولية.

غالباً ما تتميز إجراءات إدارة التصرف في المخاطر (أنظر الشكل 2) بأنها تُطبّق:

1. ما قبل الحدود، أي تكون مصممة بصفة عامة لإدارة التصرف في المخاطر المرتبطة بالأغذية قبل الاستيراد، ولتوفير الرقابة على الأغذية المستوردة قبل الاستيراد، من قبل السلطات المختصة في البلد المصدِّر و/ أو المستورد. ويتم توفير مزيد من المعلومات أدناه.
2. عند الحدود، أي مصممة بصفة عامة للاشراف على البرنامج، والتحقق من أن عمليات الرقابة على الواردات تعطي النتيجة المطلوبة واتخاذ القرارات لناحية القبول، وتمارَس عند وصول الغذاء إلى نقطة الدخول، أو أي موقع مناسب آخر (مثل مستودع جمركي). ويتم توفير مزيد من المعلومات أدناه.
3. ما بعد الحدود، وهو غالباً ما تُسمى بعمليات الرقابة القطرية، أي التي تقيِّم بشكل عامعمليات الرقابة على المستوردين أو تراقب الأغذية المستوردة بعد وضعها في الأسواق. وترتبط هذه الإجراءات عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة بعمليات الرقابة على الأغذية المحلية (وهو موضوع لا يتناوله هذا الدليل) وتوفر جواباً متكاملاً ينبغي في حال حدوث مشاكل تتعلق بالأغذية المستوردة. ويتم توفير مزيد من المعلومات أدناه.

يمكن تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر قبل الحدود، عند الحدود أو بعد الحدود/ داخل البلد.

عند تنفيذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر، يجب على الدول مراعاة ما يلي:

- تكلفة التدابير لكي تتناسب مع المخاطر، حيث إن التكلفة تؤثر على الحكومة، وقطاع الأغذية المستوردة، والمستهلكين.
- الحاجة إلى تجنب استخدام عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة كممارسات تمييزية أو مقيدة للتجارة.

يتم تسهيل إجراءات إدارة التصرف في المخاطر من قبل المستوردين والدول المصدِّرة التي لديها إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بشروط الاستيراد (كالوثائق المكتوبة). ويسمح هذا المستوى من الشفافية والاطلاع على شروط الاستيراد للمستوردين بتوفير المعلومات لمورديهم، كما يسهل وصول السلطات المختصة في البلدان المصدرة إلى المعلومات.

عمليات الرقابة ما قبل الحدود

ضمانات عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدّر.

يتمثل الهدف من عمليات الرقابة قبل الحدود في السعي إلى ضمان أن تؤدي عمليات الرقابة في البلد المصدِّر (مثل إنتاج الأغذية وتجهيزها وتصديرها) أغذية أكثر سلامةً. وستسعى معظم البلدان المستوردة إلى الحصول على هذه الضمانة من السلطة المختصة في البلد المصدِّر. غير أنه ثمة خيارات أخرى، بما في ذلك مطالبة المستوردين بتوفير ضمانات، أو ربما العمل مع أطراف ثالثة معتمدة.

ملاحظة

لا تُعتبر عمليات الرقابة قبل الحدود ضمانة للسلامة الغذائية إذ لا يمكن اعتبار أي نظام خالياً من المخاطر بشكل مطلق. وهناك أيضاً مخاطر مرتبطة بالمناولة والنقل في مرحلة ما بعد التصدير يمكنها أن تضر بالمنتجات الغذائية.

يجب على السلطات المختصة استخدام المعلومات الواردة من ملفات مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر لتحديد ما إذا كانت عمليات الرقابة المنفذة قبل الحدود مناسبة، ولأي أغذية.

ضمانات من السلطة المختصة في البلد المصدّر

ضمانات عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدّر للأغذية العالية الخطورة.

تُعتبر الضمانات المقدمة من السلطة المختصة في البلد المصدِّر من أكثر عمليات الرقابة شيوعاً قبل الحدود، إذ تتيح هذه الضمانات للدولة المستوردة استخدام نظام سلامة الأغذية المعتمد في البلد المصدِّر لمصلحتها، بما في ذلك الحد من مستوى عمليات الرقابة الحدودية أو القطرية والموارد اللازمة لها.

ملاحظة

اعتبارات لنجاح عمليات الرقابة قبل الحدود

- معرفة بالمستوردين وبالمواد التي يستوردونها
- معرفة وفهم لنظام سلامة الأغذية في البلدان المصدّرة
- عمليات رقابة حدودية فعالة

وتكتسب الضمانات أهمية خاصة بالنسبة إلى الأغذية العالية الخطورة، حيث تتمثل الوسيلة الوحيدة للتحكم في المخاطر في التنظيم والمراقبة خلال الإنتاج الأولي والحصاد والتجهيز. وتوفر السلطة المختصة في البلد المصدِّر ضمانات بأنه يتم إنتاج الأغذية وفقاً لشروط البلد المستورد. كما يسمح تبادل المعلومات والتواصل بالحفاظ على الثقة في أنه يتم تواصل عمليات الرقابة وتنفيذها بشكل صحيح في البلد المصدِّر.

مثال

على سبيل المثال، حدد الاتحاد الأوروبي المعايير الرئيسية التي يجب أن تستوفيها السلطة المختصة في البلد المصدّر، حيث يجب على أن تثبت قدرتها على استيفاء هذه المعايير من أجل توفير الضمانات. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مكتب الشؤون الغذائية والبيطرية وهو مسؤول عن التدقيق في قدرة السلطات المختصة في البلد المصدّر وتقديم المشورة بشأنها. وبموجب هذا النظام، لن تطلب السلطات المختصة في البلد المستورد عموماً تصاريح أو تراخيص استيراد.

ضمانة تتجسد في الترتيبات الرسمية.

بشكل عام، تعبّر الدول التي تقدم ضمانات حول سلامة الأغذية للشركاء التجاريين عن ضماناتها من خلال اتفاقات رسمية بين الشركاء. وقد وضعت هيئة الدستور الغذائي[18] إرشادات واعتبارات لإنشاء الاتفاقيات. وهي تتراوح بين:

[18] الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقيات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 34-1999) والخطوط التوجيهية بشأن تقدير تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بنظم التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات لها (CAC/GL 53-2003).

- الاتفاقيات التي تنص على تبادل تعاوني للخبرات والمعلومات، وتحدد جهات الاتصال والعمليات، حتى تتمكن السلطات المختصة في البلدان المصدِّرة والمستوردة من التواصل في ما بينها بشأن سلامة الأغذية ونتائج التفتيش.
- الاتفاقات التي تحدد مسارات محددة لتقليل الحاجة إلى عمليات الرقابة المزدوجة في البلد المستورد أو إلغائها (مثل التفتيش أو التحليل المخبري) استناداً إلى شهادة البلد المصدِّر.
- الاتفاقات القائمة على الاعتراف من جانب البلد المستورد بالسلطات المختصة في البلد المصدِّر وصلاحيتها لتقديم الضمانات بأن الأغذية المصدّرة قد جرى إنتاجها في ظروف مقبولة.

من المحتمل أن يسعى الشركاء التجاريون في بعض الحالات أولاً إلى توثيق التعاون وتبادل المعلومات التي ستساعد في تطوير العلاقات الثنائية و/ أو المتعددة الأطراف. تشكل هذه العلاقات، بالاضافة إلى المساعدة المتبادلة التي يمكن أن تنشأ منها، حجر الأساس للاعتراف في مرحلة لاحقة بالضمانات المتصلة بعمليات الرقابة التي ينفذها البلد المصدّر. وكما يرد سابقاً، توفر أدوات **الدعم والتوجيه في الفقرة 2.3** مزيدًا من الارشادات بشأن تطوير الاتفاقات الرسمية.

متى ينبغي النظر فيها؟

في حين أنه من شأن ترتيب العلاقات الثنائية بين البلدان المصدِّرة والمستوردة أن يسهل التجارة وعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، إلا أنه يتطلب وقتاً وموارد من كل من البلد المصدِّر والمستورد. ويصح ذلك بشكل خاص بالنسبة إلى إعداد الوثائق الضرورية ومراجعتها، وإجراء التقييمات أو عمليات التدقيق القطرية، والتفاوض على الاتفاق الرسمي.

في ما يلي بعض الاعتبارات لتحديد ما إذا كان من المجدي اقتصادياً استثمار الوقت والموارد في إجراء عمليات الرقابة قبل الحدود. يمكن استخدام تصنيف المخاطر لتحديد الأولويات من أجل بلورة الاتفاقات.

الحاجة إلى إيلاء الأولوية لوضع الاتفاقيات، لأنها تتطلب الوقت والموارد من البلدان المصدرة والمستوردة.

- حجم الواردات من بلد ما. في العديد من الحالات، قد يكون إنشاء اتفاق رسمي بين بلدين لا تربطهما تبادلات تجارية قائمة أو محتملة ملحوظة باهظ التكلفة بالنسبة لكلا البلدين.
- فئات المخاطر المرتبطة بالمنتج الغذائي القادم من بلد ما. يجب إعطاء الأولوية للأغذية العالية الخطورة حيث يتم التحكم بالأخطار بشكل أفضل في البلد المصدِّر.
- مواصفات البلد المصدِّر، بما في ذلك نظام السلامة الغذائية الخاص به، كما يتضح من سجل مطابقة الأغذية، ووجود اتفاقيات مع البلدان الأخرى وعمليات التدقيق المتاحة من الأطراف الثالثة.
- عدد السلطات المختصة في البلد المصدِّر. فوجود سلطات مختصة متعددة يمكن أن يجعل تنفيذ عمليات التقييم أكثر تعقيداً وصعوبة.

النُهج الثنائية مقابل النهج المتعددة الأطراف

تُعتبر الاتفاقيات الثنائية (أي تلك المعقودة بين بلد مصدِّر وبلد مستورد) ذات قيمة خاصة عندما يكون حجم التجارة مهماً بينهما. ولكن عندما يكون هناك تعاون إقليمي كبير، ينبغي التفكير في إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف (أي بين ثلاثة بلدان أو أكثر). وعلى الرغم من أن التفاوض بشأنها أكثر تعقيداً بسبب التباين في نظم سلامة الأغذية، فإن وضع اتفاقيات متعددة الأطراف ينبغي أن يقلل من مخرجات الموارد على المدى الطويل. وما إن تصبح نافذة، سيصبح الشركاء قادرين على الاعتماد على نتائج الامتثال من عدة برامج للرقابة على الأغذية المستوردة، والتعاون في عمليات تقييم أنظمة البلدان المصدِّرة.

حيثما يكون هناك تبادل تجاري بين العديد من الدول، يجب النظر في الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

التحقق من الطرف الثالث

أصبح استخدام الأطراف الثالثة لتوفير ضمانات حول سلامة الأغذية ذا أهمية متزايدة لكبار تجار البيع بالتجزئة الكبيرة والمستوردين من أجل الوفاء بمسؤولياتهم والتأكد من أن الأغذية التي يستوردونها تفي بالشروط التنظيمية. فمن مصلحة تجار التجزئة والمستوردين السعي للحصول على ضمانات بأن الأغذية المستوردة تستوفي متطلبات البلدان، حيث يمكن أن تتأتى تكاليف باهظة عن حالات عدم الامتثال. فعلى سبيل المثال، يمكن لمزودي الخدمات من الأطراف الثالثة فحص دفعات من المنتج وتدقيقها ومعاينتها، أو تقديم معلومات عن عمليات الرقابة على سلامة الأغذية التي يقوم بها المجهزون الأجانب.

إذا تمت الاستعانة بأطراف ثالثة في عمليات الرقابة الأخرى على الأغذية المستوردة (مثل تجار التجزئة، أو الدوائر الجمركية)، يجب تقييم مدى فائدتهم في عمليات الرقابة على سلامة الأغذية.

لدى بعض الدول اتفاقات تعاقدية مع مزودي خدمات من الأطراف الثالثة يقومون بموجبها بالتحقق بشكل منهجي من جميع الشحنات قبل نقلها، استكمالاً (وأحياناً كبديل) لعمليات الرقابة على الحدود. وقد تستعين بلدان أخرى بمقدمي خدمات من الأطراف الثالثة ليعملوا كموظفين حدوديين (لفحص المنتج على سبيل المثال بهدف تحصيل الضرائب أو الرسوم).

في مثل هذه الحالات، يمكن للسلطات المختصة أن تنظر في ما إذا كان بالإمكان الاستعانة بمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وكيفية استخدامهم كجزء من عمليات الرقابة الحكومية، أو كجزء من متطلبات المستورد.

عندما يتم إشراك مقدمي الخدمات في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة قبل الحدود، من المهم البحث في منحهم اعتمادات، وتقييمهم على أساس معايير موضوعية والامتثال للمعايير، لاسيما في ما يتعلق بالكفاءة والاستقلالية والنزاهة. ويجب أن يحصل تقييم منتظم لأداء مقدمي الخدمات هؤلاء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف المرتبطة باستخدام الأطراف الثالثة تحتاج إلى تقييم دقيق للتأكد من أنها الاستخدام الأكثر فعالية للموارد بهدف تأمين سلامة الأغذية.

عمليات الرقابة التي يقوم بها المستوردون

يمكن أن تشمل مسؤولية المستوردين التحقق من الموردين الأجانب.

يمكن أن تنطوي عمليات الرقابة قبل الحدود على شرط قيام مستوردي الأغذية بتقييم مورديهم والأغذية المستوردة (مثل التحقق من الموردين الأجانب، وتنفيذ خطط إدارة سلامة الأغذية) لضمان سلامة الأغذية.

يمكن تطبيق الطلب من المستوردين بممارسة عمليات الرقابة باعتبارها مرحلة أولية للرقابة قبل الحدود، أو كتكملة لعمليات الرقابة الحكومية. ونظراً لأن عمليات الرقابة ستزيد من تكلفة الأغذية المستوردة وقد تثني بعض الشركات عن استيراد الأغذية، فإن العمليات الأكثر صرامة يجب أن تستهدف الأغذية ذات المخاطر الأعلى. ويمكن أن تتضمن الشروط الأساسية ما يلي:

- قيام المستوردين بوضع قائمة بالموردين وبمعلومات الاتصال بهم:
  - اسم شركة كل مورد وعنوانه وأرقام هواتفه وعنوان بريده الإلكتروني والشخص المسؤول عن التواصل والمنتجات التي يقوم بتوريدها، بما في ذلك متعهدو تجميع الشحنات والموزعون، إذا كان ذلك مناسباً.
- الخيارات التي يحدد المستوردون على أساسها مدى ملاءمة مورّد، مثل:
  - إنشاء العقود أو اتفاقيات الشراء أو أي مواصفة أخرى بما يتفق مع متطلبات سلامة الأغذية.
  - طلب تفاصيل موثقة عن أنظمة سلامة الأغذية الخاصة بالمورّد (مثل عمليات الرقابة على نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة)، أو التحقق من الموردين الأجانب أو برامج السلامة الغذائية.

- السعي للحصول على ضمانات بأن المورّد يعمل بشكل قانوني ضمن نظام أجنبي لسلامة الأغذية.
- قيام سلطة مختصة أو أو هيئة أخرى مناسبة تابعة لطرف ثالث بالتحقق من أن المنتجات قادمة من عند المورد، وفقاً للمسارات المذكورة، و/ أو المصادقة على ذلك.
- عمليات التدقيق بأماكن المورّدين الأجانب وأساليب عملهم وأنظمة سلامة الأغذية لديهم من قبل شخص كفء من الناحية الفنية يعمل لدى المستورد.
- أخذ العينات والاختبار أو زيادة عمليات الرقابة على المنتج، مثل أخذ العينات والاختبارات المخبرية ومراجعة الطرف الثالث، وسواها.

يمكن أن تتضمن عملية التحقق متطلبات الاستيراد في عقود الشراء، أو التحقق من المستندات، أو عمليات التدقيق، أو أخذ العينات والفحص.

الاعتراف بعمليات الرقابة ما قبل الحدود

إذا تضمن برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة عمليات رقابة قبل الحدود كما هو موصوف أعلاه، فإن البلد المستورد سوف يحتاج إلى آلية لتحديد الأغذية التي خضعت لهذه الرقابة عند تقديمها على الحدود. وتُدار هذه العملية بشكل عام من خلال الشهادات الصادرة عن السلطة المختصة في البلد المصدِّر أو عن طرف ثالث معترف به/ معتمد.

هناك عدد من الأدوات التي يمكن استخدامها للحصول على الاعتماد الرسمي، خاصة بموجب اتفاقيات تُعقد مع البلدان المصدِّرة، مثل:

- تحديد مصانع التجهيز التي تعتمدها الدولة المصدرة لاستيفائها متطلباتها (وغالباً ما يتم وصفها بأنها مصانع تتمتع بوضع نظامي جيد).
- استخدام شهادات التصدير لدُفعة معينة من منتج محدد أو عدة دُفعات قادمة من مصنع معين، وهي ممارسة تُخصَص عادةً للأغذية العالية الخطورة.
- يمكن أن تكون شهادات التصدير لدفعة واحد أو أكثر من الأغذية ورقية أو إلكترونية. وعادةً ما يتم التفاوض على الشكل والصيغة بين البلدان المصدرة والمستوردة، بما يتفق مع توجيهات الدستور الغذائي[19].

يمكن تضمين آلية التعرف في ترتيبات، على أن تكون عملية منح الشهادات لكل دُفعة من الدُفعات مخصصة للأغذية عالية الخطورة.

عمليات الرقابة عند الحدود

توفر عمليات الرقابة الحدودية للبلدان المستوردة فرصة للرقابة والرصد والتحقق من الأغذية المستوردة ولتنفيذ عمليات الرقابة في كل من البلد المصدر والمستورد. وهي تتعلق بشكل أساسي بتحديد مقبولية المنتج. ويمكن اللجوء إلى عمليات الرقابة الحدودية، خاصةً تفتيش المنتجات، للتحقق من فعالية عمليات الرقابة الأخرى (مثل عمليات الرقابة ما قبل الحدود من قبل المستوردين أو الأطراف الثالثة أو الحكومات الأخرى). وعند القيام بعمليات الرقابة عند الحدود، يجب أن تتمتع السلطة المختصة ووكلاؤها بسلطات قانونية واضحة بالنسبة إلى إجراءاتها.

إتاحة فرصة للرقابة والرصد والتحقق من الأغذية المستوردة ومن عمليات الرقابة التي ينفذها البلد المصدّر والمستوردون.

ملاحظة

- اعتبارات لنجاح عمليات الرقابة الحدودية
- وجود مستوردين لديهم عمليات رقابة مهمة على الواردات
- وجود عمليات رقابة قوية على الحدود
- قدرات المفتش والمختبرات

[19] راجع الوثيقة CAC/GL 38-2001.

قد تتضمن تدابير الرقابة الحدودية ما يلي:

- حظر أو تقييد الدخول لفئات معينة من الأغذية.
- إلزامية الاشعار المسبق و/ أو الإشعار بشحنات أو دفعات من الأغذية المستوردة.
- عمليات الإجازة المسبقة، خاصةً للأغذية القابلة للتلف.
- التحقق من الوثائق للتثبت من صحة الواردات، بما في ذلك تأكيد هوية المنتج والتثبت من الشهادة.
- فحص الأغذية المستوردة وحالة النقل التي قد تشمل أخذ العينات وتحليل الأغذية.
- رفض دخول الواردات غير المقبولة أو إتلافها.

قد تشمل التحقق من المستندات والهوية، وعمليات التفتيش، وأخذ العينات والتحليل.

ينبغي أن تستخدم السلطة المختصة المعلومات المستقاة من المستورد وملف مواصفات الأغذية المستوردة وتصنيف المخاطر (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرات 2.1 و2.2) عند إرساء عمليات الرقابة الحدودية، بما في ذلك مستوى الإشراف المطلوب. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد في تحديد طبيعة التفتيش ووتيرته على الحدود أو نقطة مراقبة الاستيراد.

وينبغي أن تكون المتطلبات التنظيمية وإجراءات الرقابة الحدودية متاحة بسهولة للمستوردين والمصدرين، لأن الشفافية ستعزز الامتثال. وينبغي أن تحدد هذه المعلومات بوضوح الأغذية المحظورة والوثائق المطلوبة (كبيانات الشحن، ومستندات الشحن، والشهادات) وما إذا كان يلزم إشعار مسبق و/ أو إشعار لكل دفعة من الأغذية، أو لحاوية تحمل العديد من المواد الغذائية.

بغض النظر عن الوثائق المطلوبة، يجب أن يقوم تفتيش سلامة الأغذية القائم على المخاطر، وأخذ العينات، والتحليل والقرارات ذات الصلة، على أساس الدفعات الفردية المستوردة، كما هو محدد في التشريعات، وليس على أساس محتويات حاويات الشحن.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لخطر غذائي معين تتوفر بصدده تدابير قليلة، إن وُجدت، أو قابلة للتنفيذ عملياً من أجل التخفيف من أثره، قد تختار البلدان حظر استيراد غذاء مشتبه به. هذا هو الحال في كثير من الأحيان مع الأغذية التي قد تحتوي على مركبات محظورة (كالأدوية البيطرية).

يُتخذ قرار القبول بناءً على تسلسل واضح للقرارات يبدأ بالإخطار وصولاً إلى القرار النهائي بشأن مقبولية دُفعة من الأغذية المستوردة.

يتضمن تحديد مقبولية الأغذية المستوردة على الحدود سلسلة من الخطوات التي تتطلب تسلسلاً واضحاً من القرارات تنطلق من الإخطار بالأغذية المستوردة على الحدود وصولاً إلى القرار النهائي. وهو ينطوي على الاعتراف والقرارات المستندة إلى مراحل المراقبة التي يتم تطبيقها قبل الحدود (مثل تقييم أنظمة سلامة الأغذية الأجنبية) أو ما بعد الحدود (مثل ترخيص المستورد). ويشمل أيضاً عمليات التفتيش التي قد تتضمن إجراءات مثل:

- استعراض الشهادات ووثائق الاستيراد الأخرى للتأكد من ملاءمتها ودقتها وصلاحيتها.
- التحقق من الحالة العامة للشحنة بأكملها (على سبيل المثال، في حال كان المنتج مجمداً، هل تظهر على الحاوية بقع مائية قد تشير إلى ذوبان الجليد؟ هل تظهر بقع على علب الكرتون قد يُستدل منها إلى تسرب المياه أو تلف بسبب المياه؟).
- فحص المنتج الغذائي في الشحنة ووضع إشارة مرجعية للتحقق من صحة الوثائق المرافقة لها، وغالباً ما يُسمى ذلك بعملية التحقق من الهوية.
- التقييم الحسي للمنتج.
- أخذ العينات (العشوائية) على أساس خطة أخذ العينات- بما في ذلك تحليل المختبر.

> يجب حفظ الفحص الإلزامي لكل دفعة من الدفعات والمصحوب بالاختبار للأغذية ذات المخاطر الأعلى.

إن اتساق التفتيش والقرارات أمر مهم بالنسبة لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. فقد تكون مصداقية البرنامج عرضة للخطر إذا ظهرت تناقضات في عملياته بين الموانئ و/ أو طرائق الدخول، وموظفي التفتيش. ويُعتبر تصميم البرنامج وإجراءات التشغيل الموحدة مهمة لضمان الاتساق. كما أن اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أمر مهم أيضاً، وينبغي تطوير العمليات لتقليل التأخيرات غير المبررة في نقطة أو نقاط الدخول

يعزز اتساق التفتيش والقرارات المتعلقة بالأغذية المستوردة مصداقية عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة والثقة بها.

ومع ذلك، ينبغي أن تراعي إجراءات التشغيل أيضاً خبرة المسؤولين عن الرقابة على الأغذية المستوردة. وفي الحالات التي يلاحظ فيها المسؤولون مشكلات محتملة تتعلق بعدم الامتثال عند الاستيراد، ينبغي أن يكونوا قادرين على تنفيذ إجراءات مناسبة لإدارة التصرف في المخاطر عند الحدود.

ويرد وصف إضافي لكيفية استخدام هذه الأساليب في المسار المبين أدناه.

إشعار مسبق أو إشعار عن الأغذية المستوردة

> من أجل الحصول على عمليات رقابة فعالة وذات كفاءة على الحدود، يجب أن يتم تقديم إشعار مسبق أو إشعار بكل شحنة من الأغذية المستوردة بشكل رسمي، أي أنه يجب تقديم المعلومات عن الأغذية لأغراض المراجعة. ويُفضل تقديم إشعار مسبق بالواردات، حيث يتم تقييم الشحنات الغذائية الفردية لتحديد الدفعات العالية الخطورة التي قد يجري إخضاعها للتفتيش، ومن أجل التوصية برفض الشحنات غير المقبولة.

يجب تقديم المعلومات عن كل دُفعة من المواد الغذائية المستوردة إلى السلطة المختصة.

> يكون الإخطار من قبل المستورد مناسباً، إما عند الوصول أو في غضون 48 ساعة من الاستيراد، حيث يتم احتجاز المنتجات الغذائية للتفتيش في مرفق التخزين الخاص بالمستورد، أو للمنتجات المنخفضة المخاطر التي يتم تقييمها بشكل عام أثناء عمليات الرقابة داخل البلد (أي بعد الإفراج عنها في السوق).

تتطلب عمليات الرقابة على الحدود معلومات مهمة حول كيفية استعراض الأغذية المستوردة من قبل مسؤولي سلامة الأغذية. وتُعزز كفاءة استعراض المعلومات من خلال الوثائق الموافقة (كالشهادات)، لذلك يتم تشجيع البلدان على تطوير وثائق موحدة تستند إلى أقصى حد ممكن إلى توجيهات الدستور الغذائي[20].

تتطلب عمليات الرقابة على الحدود توفير معلومات دقيقة لكل شحنة أو حاوية أو دُفعة، مثل:

تتطلب عمليات الرقابة على الحدود توفير معلومات دقيقة عن كل دُفعة من الأغذية المستوردة.

> وصف للمنتَج.
> الكمية.
> المنتِج.
> بلد المنشأ، بما في ذلك ما إذا كان الغذاء قد تم نقله عبر بلد ثالث، أو تمت إعادة توجيهه عقب عملية بيع أثناء العبور.
> الموقع الذي سيتم فيه حفظ الغذاء أو تخزينه عند دخوله إلى البلد.
> اسم المستورد وعنوانه ورقم هاتفه وفقاً لما تم إعلانه في الدوائر الحدودية.
> رقم ترخيص المستورد، حيث يكون ذلك شرطاً إلزامياً؛ وحيثما ينطبق ذلك، اسم وكيل المستورد الذي يتقدم بالإخطار (كالوسيط على سبيل المثال) وعنوانه ورقم هاتفه.

[20] المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصميم ووضع وإصدار واستعمال الشهادات الرسمية العامة (CAC/GL 38-2001).

قد تلزم إجراءات محددة للأغذية المصدّرة التي يتم شحنها من دولة إلى أخرى عبر بلد ثالث.

يتم نقل الأغذية المستوردة عبر بلد ثالث

في حين يتم إعداد الكثير من شحنات الأغذية في بلد معين لتصديرها إلى وجهة محددة (البلد المستورد)، إلا أن ذلك ليس واقع الحال دائماً. فقد لا يكون لدى البلدان ذات الأسواق الأصغر حجماً عمليات تجارية كافية لترسل شحنات مباشرة، كما أن المستورد الكائن في بلد ما قد يستورد الأغذية ثم يعيد تصديرها إلى البلدان المجاورة.

العبور

قد يكون المنتج الغذائي الموجه لبلد ما مروراً ببلد آخر (كأن يمر المنتَج الذي تكون وجهته النهائية هي روسيا عبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي) ، وبالتالي من دون دخول أسواق الاتحاد الأوروبي. يجوز لبلد العبور وضع متطلبات محددة بما في ذلك إبراز شهادة العبور. وبما أن المواد الغذائية غير مستوردة وغير معروضة للبيع في بلد العبور، فإن المتطلبات والشهادات غالباً ما تتعلق بالصحة الحيوانية أو بحماية النباتات.

النقل العابر

يمكن إعادة شحن الأغذية، أي: استيرادها بطريقة قانونية إلى بلد واحد، وتخزينها في ذلك البلد ثم شحنها إلى دولة ثالثة وتصديرها إليها. وفي حالة النقل العابر، يتم تخزين الأغذية في ظروف مناسبة، ولا تحدث أي عملية تجهيز.

الشحنات الموحدة

قد يتم تصدير الأغذية إلى بلد واحد من متعهد لتجميع الشحن، وغالباً ما يكون من مصادر متعددة، بالنية المعلنة بإعادة التصدير إلى بلد ثالث، عند توافر الحجم الكافي (مثل عدد المنتَجات والأنواع والكمية) لتلبية طلب المستورد في بلد ثالث.

وينبغي تقديم تفاصيل حول مثل هذه الشحنات إلى مسؤولي الرقابة على الواردات قبل الاستيراد، مع تحديد ما إذا كان المنتَج قد مرّ ببساطة عبر بلد ثالث أو تمت إعادة شحنه أو كان جزءاً من شحنة مدمجة. ويجب أن يتمكن المستورد من تحديد مصدر المنتَج، والحصول على معلومات عن الشحن (مثل النقل) وظروف التخزين. وينبغي أن يكون المستورد قادراً على تقديم معلومات عن الإجراءات المتخذة لضمان امتثال المنتجات لمتطلبات البلد المستورد.

ينبغي لبلد لديه العديد من شحنات الأغذية العابرة أو المنقولة أو المجمعة[21] بسبب موقعه أو أنماطه التجارية أو حجم سوقه أو مستورديه الذين يتعاملون مع العديد من البلدان، أن يضع متطلبات محددة لهذا النوع من الأغذية- مثل إدارة التصرف في المخاطر، ومتطلبات المستورد المعززة (مثل التحقق من الموردين الأجانب) أو عمليات تفتيش الحدود المعززة. في حالة الشحنات المنقولة أو المجمعة، ستقتصر الضمانات التي يقدمها البلد المصدِّر بصفة عامة على شروط التخزين والنقل. ويجب أن تتضمن هذه المتطلبات خطابات المصادقة أو الشهادات التي يكفلها بلد المنشأ (مثل ظروف التجهيز). وفي بعض الحالات، يمكن أن تحدث مشاكل لأن المنتج الذي تم نقله قد لا يكون قد تم إنتاجه خصيصاً لتلبية متطلبات البلد المستورد، خاصةً عند توزيع الواردات على عدد من البلدان.

يكون المستورد مسؤولاً عن توفير مستندات واضحة ودقيقة ومقروءة.

مراجعة المستندات

بمجرد استلام الإشعار، تصبح الخطوة التالية هي مراجعة المستندات (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.4). وتقع على عاتق المستورد مسؤولية توفير مستندات واضحة ودقيقة ومقروءة.

[21] لا تتشابه عمليات العبور أو النقل العابر أو دُفعات الأغذية المجمعة مع عودة المنتجات المرفوضة. يجب أن تفي أي عودة للمنتج المرفوض بالمتطلبات القانونية المحددة مسبقاً بشأن عمليات الاسترداد.

ملاحظة

قد تشمل المستندات الرسمية:

- طلبات الشراء، بما في ذلك المواصفات المطلوبة.
- سندات الشحن وبيانات الشحنة.
- إذن الاستيراد أو الترخيص أو غيرها من المستندات المطلوبة التي تجيز الاستيراد.
- الشهادات الرسمية، إذا لزم الأمر.

سيتم مراجعة المستندات المطلوبة رسمياً فقط; قد يتم رفض دخول الأغذية المستوردة غير المصحوبة بالمستندات المناسبة.

يجب أن يقوم مسؤولو سلامة الأغذية بمراجعة المستندات الرسمية التي يقدمها المستورد، وفي حال عدم اكتمال هذه المستندات، عليهم تقديم المشورة للمستورد. وقد يتم الاحتفاظ بالشحنات المستوردة من دون المستندات الرسمية المناسبة بانتظار قيام المستورد بما يلزم، أو قد تُعتبر استيراداً غير قانوني ويُمنع دخولها.

يجب إعطاء المستورد إرشادات واضحة لتقديم أي مستندات ناقصة ذات الصلة (مثل الجداول الزمنية) مع بيانات تشير إلى أنه لن يتم القبول بالمعلومات الظرفية، بحيث يمكن اتخاذ قرار نهائي بشأن مقبولية الشحنة في الوقت المناسب. وهذا يعني أنه قد يتم رفض الشحنة أو عدم قبولها (كأن تُعاد إلى البلد المصدِّر) إن لم يتم توفير المستندات المناسبة في إطار زمني محدد.

يقدم الشكل 3 مثالاً على أسلوب منهجي لمراجعة المستندات والتحقق من صحة الشحنة. ويرد عدد من الاعتبارات الرئيسية والخطوات المنطقية في الشكل 3، بدءاً من أسئلة أساسية وسهلة الجواب عن جودة المستندات ومضمونها، متبوعةً بأسئلة قد تتطلب من المسؤولين التحقق من المعلومات الرسمية (مثل المجهزين المعتمدين). ويتم توفير المزيد من التفاصيل ضمن أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.4 (التحقق من صحة المستندات). وفي كثير من الأحيان يتم إنجاز مراجعة المستندات قبل الاستيراد أو في حين لا تزال الشحنة في ميناء الدخول. غير أنه بمجرد البحث في إمكانية اتخاذ إجراء آخر، قد يتم الإيعاز إلى المستورد بنقل شحنة محتجزة إلى موقع محدد (كالمستودعات الجمركية) للخضوع للتفتيش.

إن مراجعة المستندات هي نهج تدريجي مترابط يهدف إلى تقييم مدى اكتمال وصحة المستندات الرسمية المقدمة من المستورد.

قرار بالتفتيش أو عدم التفتيش

عند الانتهاء من مراجعة المستندات، يجب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب فحص الشحنة أم لا. وتستند قرارات التفتيش عموماً إلى تصنيف المخاطر والمعايير المتعلقة بامتثال المنتَج لمتطلبات البلد المستورد. ومن شأن وضع معايير واضحة حول الحالات التي يتعين فيها تفتيش فحص الشحنة بالاضافة إلى الاتساق في عملية التفتيش أن يقلل من مخاوف المستوردين وشعورهم بالاحباط. ويمكن إجراء عمليات التفتيش من قبل السلطة المختصة أو من قبل مزود خدمات معتمد عندما يكون مخولاً بذلك بموجب القانون. ولا ينبغي أن تكون قرارات التفتيش عشوائية، بل أن تستند إلى عملية صنع قرار منظمة، ويجب توثيق كثافة التفتيش ونوعه ووتيرته.

يعتمد تفتيش الأغذية المستوردة عموماً على تصنيف المخاطر وسجل الامتثال.

بشكل عام، تدعو عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى فحص المنتج:

- عندما يتوفر سجل بسيط، في حال توفره، بالمنتَج أو المصدر.
- عند وجود سوابق معروفة بعدم الامتثال.
- للتحقق من دقة المستندات.
- لمراقبة المنتج المستورد وفقاً لخطة أخذ العينات المحددة مسبقاً.

يجب توثيق القرارات المتعلقة بصرامة عمليات التفتيش ونوعها ووتيرتها كجزء من عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

يتمثل اعتبار رئيسي آخر في توفر موقع مناسب لجميع عمليات التفتيش المادي. ومن المهم أن يتمكن مسؤولو الرقابة على الأغذية المستوردة من الوصول الكامل لفحص كمية مستوردة، وهذا يعني بالنسبة إلى شحنات الحاويات التفريغ أو الإفراغ. وإذا تعذر إنجاز عملية التفريغ عند الحدود، ينبغي النظر في إنشاء مستودعات

الشكل 3 فحص المستندات/الوثائق – الأسلوب المنهجي

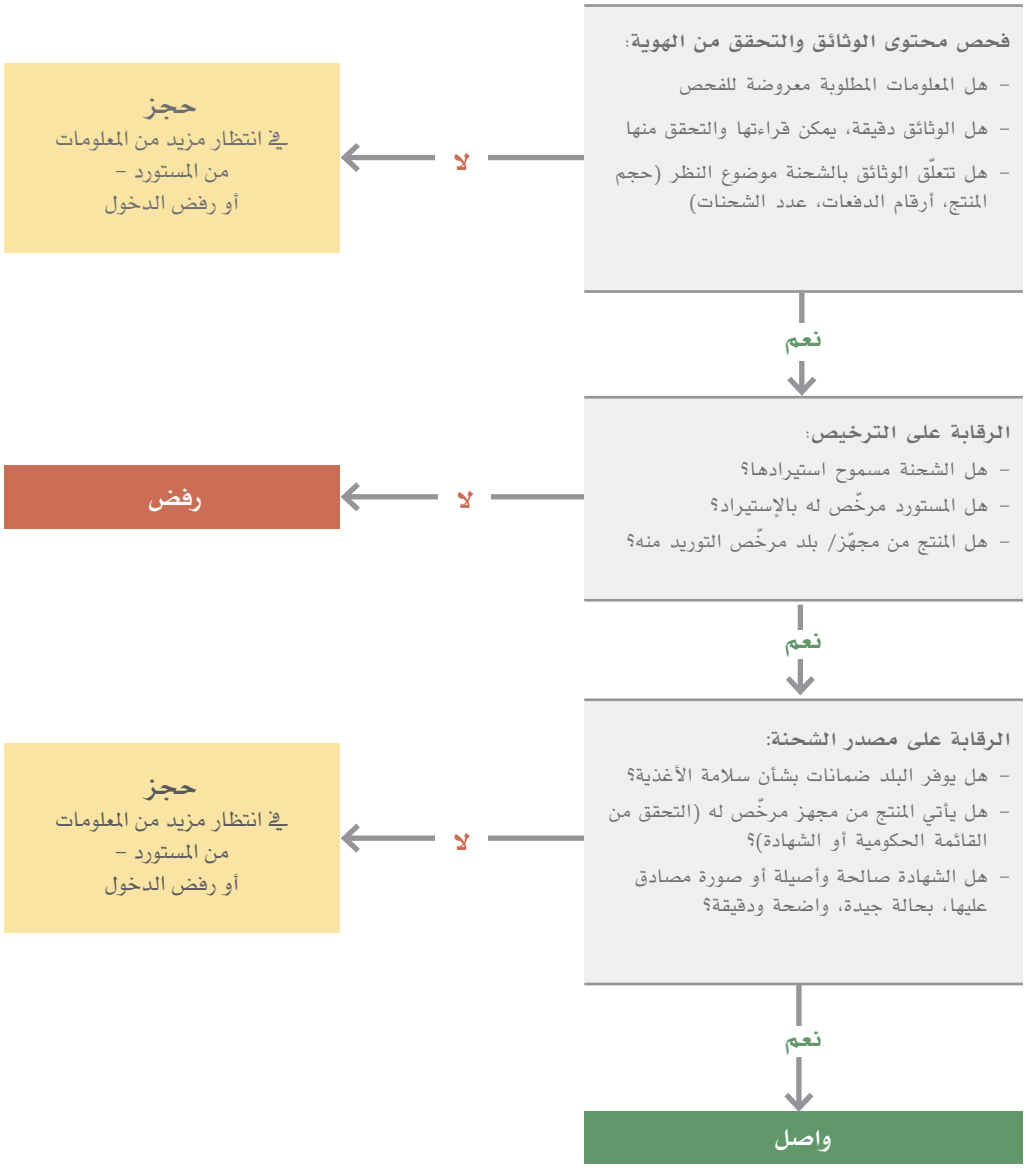

يجب تفريغ الحاويات من حمولتها لتمكين الموظفين من الوصول الكامل لفحص دُفعة (دُفعات) المواد الغذائية المستوردة.

للواردات (أي مواقع محددة) حيث يمكن إجراء عمليات التفتيش. وقد يؤدي التفتيش المادي من دون الوصول إلى الأغذية المستوردة إلى إخفاء الواردات غير القانونية داخل الحاويات التي يتعذر على مفتشي الأغذية وموظفي الجمارك الوصول إليها.

في مثل هذه الحالات، قد يتطلب قرار المقبولية عملية على مرحلتين:

1. مراجعة جمركية (مثل مراجعة الرسوم الجمركية والتعريفات والمستندات).
2. قرار بشأن مقبولية سلامة الأغذية.

مع إعطاء التخليص فقط بعد الانتهاء من كلا المرحلتين بشكل مُرضٍ.

يلخص الشكل 4 الخطوات الرئيسية التي تؤدي إلى قرار تفتيش الشحنة أو الإفراج عنها.

الشكل 4 شجرة القرارات لدعم اختيار قرار التفتيش

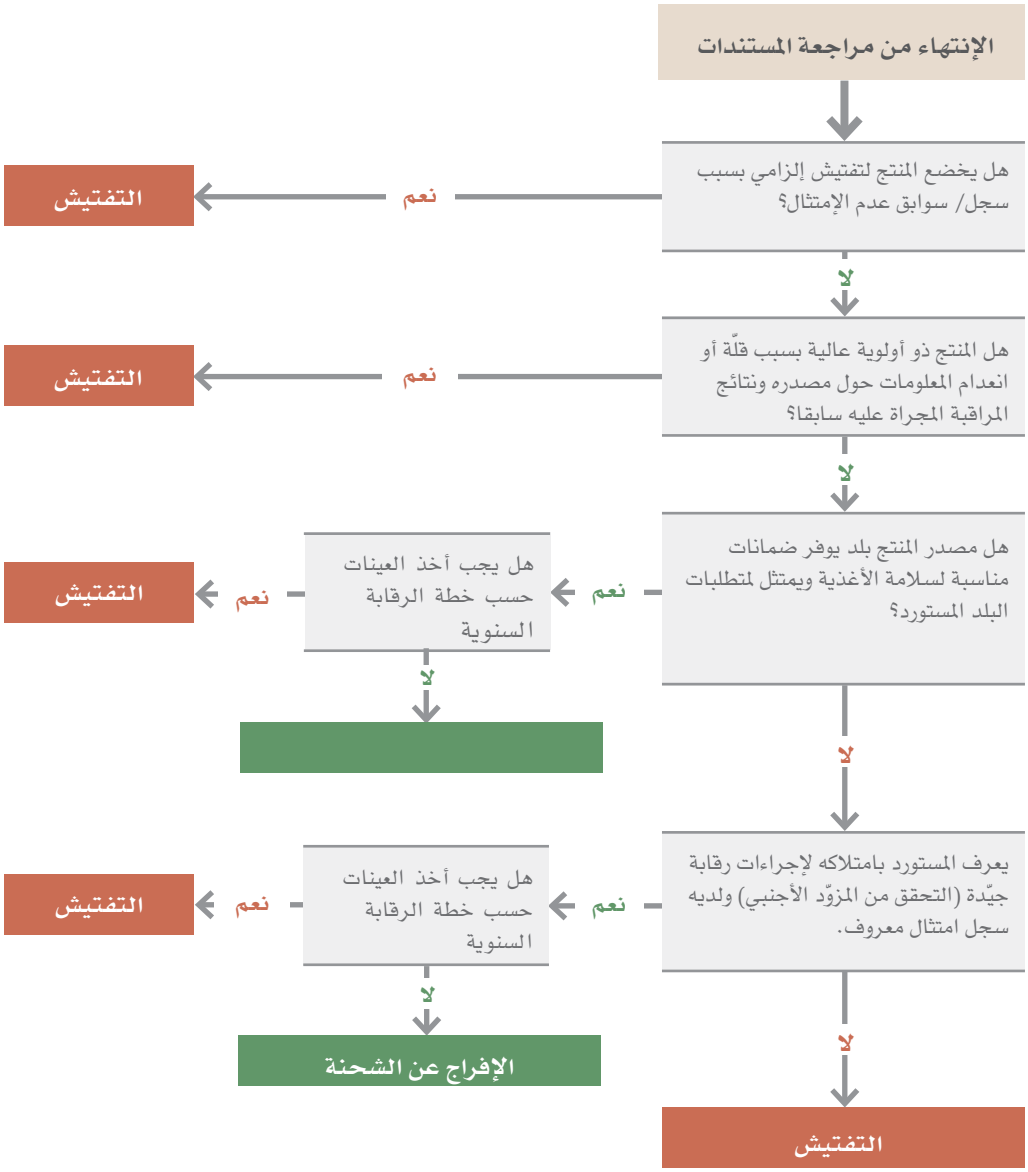

ينبغي أن يكون لدى السلطة المختصة خطة مكتوبة للتفتيش وأخذ العينات تحدد متطلبات التفتيش والمعاينة (مثل الأرقام والاختبارات).

يجب أن يستند أخذ العينات إلى إرشادات دولية مقبولة (مثل الدستور الغذائي، والمفوضية الدولية للمواصفات المايكروبيولوجية للأغذية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ورابطة جماعات العاملين في التحليل الكيميائي).

متطلبات التفتيش

إذا كان التفتيش له ما يبرره في عمليات الرقابة المعمول بها في البلدان المستوردة، ينبغي إبلاغ المستورد بهذا القرار.

- يمكن الإفراج المشروط عن الشحنة ونقلها إلى مرفق آخر لضمان ظروف التخزين المناسبة أثناء عمليات التفتيش (مثل المستودعات الجمركية، أو مستودع المستورد).
- في معظم الحالات، سيتم احتجاز الشحنة في مرافق التخزين إلى حين صدور نتائج التفتيش.

ينبغي أن تكون طبيعة عمليات تفتيش الأغذية المستوردة وأخذ العينات منها واختبارها ووتيرة هذه العمليات قائمة على المخاطر وموثقة بوضوح (مثل خطة التفتيش وأخذ العينات والاختبار السنوية). ويمكن زيادة وتيرة

التفتيش وأخذ العينات بالنسبة للمنتجات القادمة من مصادر يكون مستوى الامتثال فيها غير معروف أو سيئاً في الماضي. وفي بعض الحالات، قد تخضع كل شحنة (أي 100 بالمئة) للتفتيش أو أخذ العينات حتى يتم التأكد من مطابقتها. كما يمكن حجز الأغذية ذات سجل الامتثال الضعيف، إلى أن يقدم المستورد دليلاً على أنها تتوافق مع متطلبات البلد.

ينبغي أن تضع السلطة المختصة خطة مكتوبة للتفتيش وأخذ العينات تحدد التفتيش و/ أو التحليل المطلوب، والأرقام والإجراءات. ويجب أن يكون هناك تواصل واضح حول من سيكون مسؤولاً عن أخذ العينات (على سبيل المثال، المفتشين الحكوميين، ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، والمستورد، والمختبرات المعتمدة)، وحول الاختبارات المطلوبة وكيفية إرسال النتائج.

ملاحظة

ينبغي أن تستند عملية أخذ العينات إلى الإرشادات الواردة في المبادئ التوجيهية العامة للدستور الغذائي بشأن المعاينة (CAC/GL 50-2004) التي تحقق هدف سلامة الأغذية في البلد المستورد، أو أي خطة معاينة أخرى مقبولة دولياً (مثل المفوضية الدولية للمواصفات المايكروبيولوجية للأغذية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ورابطة جماعات العاملين في التحليل الكيميائي). بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام طرق التحليل القياسية المعتمدة دولياً أو الطرق المعتمدة من خلال البروتوكولات الدولية لفحص الأغذية. وتوفر طرق التحليل المعاينة الموصى بها في الدستور الغذائي (المواصفة 1999-234) إرشادات حول هذه الطرق.

ينبغي اتخاذ القرارات بشأن المقبولية بشكل سريع.

فور معرفة نتائج الفحص والمعاينة، يمكن اتخاذ قرار بشأن شحنة الأغذية.

- إن كان الغذاء المستورد يستوفي شروط البلد المستورد، يمكن الإفراج عن الشحنة.
- إن لم يفِ المنتج بالشروط وما زال رهن الاحتجاز، فينبغي استمرار الحجز.
- إن لم يفِ المنتج بالشروط ولم تصدر النتائج إلا بعد دخوله البلد وتوزيعه، ينبغي استرداد المنتَج أو أي اعتماد إجراء آخر مناسب لإدارة التصرف في المخاطر، رهناً بطبيعة الخطر المرتبط بالغذاء

ينبغي النظر بعناية في نتائج الفحص، ونتائج التحليل المخبري عند استخدامه، في اتخاذ القرارات بشأن قبول الدفعات أو الشحنات أو ردّها. ويجب أن تكون قواعد اتخاذ القرار محددة بوضوح ومتاحة لجميع المستوردين، وأن تنطوي على تبليغ رسمي للنتائج وإمكانية الطعن.

الطعون الإدارية

ينبغي أن توفر السلطة المختصة مساراً واضحاً وشفافاً للطعون الإدارية، بما في ذلك، حيثما يكون ذلك متاحاً، خيارات لاستخدام الشحنة غير المطابقة أو التخلص منها. يمكن الحصول على المزيد من التوجيهات حول الطعون في القسم 3 بعنوان "الأطر القانونية والمؤسسية".

ينبغي للسلطة المختصة أن تنشئ عملية واضحة وشفافة للطعون الإدارية.

إن الطعون الإدارية:

- توفر للمستوردين فرصة لمناقشة القرار مع المسؤولين، وربما لتوفير المزيد من المعلومات بهدف توضيح الوضع.
- تحدد معايير بشأن الأدلة التي ستنظر فيها السلطة المختصة أو تمتنع عن النظر فيها. فعلى سبيل المثال، عندما تثبت النتائج التحليلية وجود مسببات الأمراض أو المواد السامة، فإن تقديم نتائج التحليل اللاحق لا يبطل النتيجة الأولى، بالنظر إلى التوزيع غير المتجانس لتلك المواد.
- توفر أطراً زمنية لتقديم المراجعات.

القرارات المتعلقة بالمنتجات غير المطابقة

بمجرد تحديد أن المنتَج المستورد ينتهك شروط البلد المستورد، ينبغي إبلاغ المستورد. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم المعلومات المتعلقة بالشحنة المرفوضة إلى البلد المصدِّر[22]. وينبغي أن تكون هذه المعلومات متسقة مع التوجيهات المقدمة من الدستور الغذائي، ما لم تضع البلدان المستوردة والمصدرة شروطاً محددة (كجزء من اتفاقها على سبيل المثال).

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطة المختصة تقييم ما إذا كان ينبغي الإبلاغ عن المعلومات بموجب ترتيبات دولية أخرى (مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائي، واللوائح الصحية الدولية).

في ما يتعلق بالمنتَج غير المطابق، ثمة خيارات متاحة، رهناً بطبيعة الانتهاك. ينبغي للسلطة المختصة، عند التواصل مع المستورد، أن تحدد شروط تخزين الشحنة (كالمستودعات الجمركية) والمهل الزمنية لاتخاذ قرار.

وتشمل الخيارات:

قد تنطوي القرارات المتعلقة بالمنتجات غير المطابقة على تحويل المنتج إلى منتج مطابق، أو إعادته إلى المورّد الأجنبي، أو إعادة تصديره، أو إتلافه.

1. جعل المنتَج مطابقاً إن أمكن (على سبيل المثال حيث يرتبط الانتهاك بوضع ملصقات البيانات ويمكن تخفيفه من خلال إعادة وضع ملصق بيانات). ويمكن أن تشمل الخيارات تحويل المنتَج إلى علف حيواني، بحسب إمكانية انتقال الخطر إلى الحيوانات ومستوى الرقابة على المنتَج أثناء التخزين والتوزيع.
2. إن لم تكن عملية التقليل من الانتهاك ممكنة، فقد يرغب المستورد في:
   أ. إعادة المنتَج إلى المورّد، خاصةً في الحالات التي يبقى فيها المنتَج ملكاً للمصدِّر/ المورد.
   ب. إعادة تصدير المنتج (عند الضرورة). في حال إعادة تصدير المنتَج، ينبغي إبلاغ الشركاء التجاريين بقرار التفتيش.
3. عندما تكون هناك مخاطر صحية جسيمة[23]، ينبغي النظر في اتخاذ قرار يطالب بإتلاف الشحنة.

إن إعادة الشحنة المرفوضة إلى المورِّد ستكون مشروطة بالوفاء بالمتطلبات القانونية. فعلى سبيل المثال، إن العديد من الدول تطلب شهادات إعادة التصدير من السلطة المختصة الراغبة في إعادة اللحوم المرفوضة إلى بلد المنشأ.

في حال الحاجة إلى إتلاف المنتجات غير المطابقة، يجب جعلها غير صالحة للأكل، وأن يتم التخلص منها على نحو يتوافق مع سياسات الحكومة بشأن حماية البيئة وسلامة العمال.

في حال اتخاذ قرار بالتخلص من الأغذية، ينبغي تنفيذه بالحد الأدنى من التأخير. وأثناء عملية التخلص، ينبغي النظر في:

- ضمان إتلاف الأغذية لإبطال مفعول أي مسببات للأمراض، وجعل المنتَج غير صالح للأكل، وبالتالي تقليل إمكانية تحويل وجهة استخدامه أو سرقته.
- حماية العمال من الأخطار (مثل خطر التعامل مع الأغذية المتحللة).
- التقليل من الشواغل البيئية بما في ذلك المخاطر التي تتعرض لها الحياة البرية.

ينبغي إعداد استراتيجية للتخلص من الأغذية المستوردة كجزء من عمليات الرقابة عليها. وتشمل القضايا التي يتعين معالجتها الخيارات المتاحة بالنسبة إلى مجموعة واسعة من الأغذية (مثل الكميات، والتلوث المحتمل) ومعالجة الشواغل البيئية خلال عملية التخلص. وسيتطلب تطوير استراتيجية متماسكة التعاون بين موظفي الرقابة على الأغذية المستوردة والهيئات الحكومية الأخرى ذات الصلة، ولاسيما في ما يتعلق بتحديد طريقة التخلص وموقعه، والمعدات والمرافق الضرورية. ويفترض ذلك بشكل عام التشاور مع السلطات الأخرى، بما في

22 الخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة

23 مدونة الأخلاقيات الخاصة بالتجارة الدولية بالأغذية (CAC/RCP 20-1979).

ذلك الحكومات الوطنية والمحلية المسؤولة عن حماية البيئة، حسب الضرورة. كذلك قد يتطلب التشاور مع دول مجاورة أخرى، إذا حدث التخلص بالقرب من حدودها. وينبغي النظر في الموارد المطلوبة، وما إذا كان يجب على المستورد تحمل التكاليف.

متابعة حالات رفض المنتَج

يجب أن يتم إدراج حالة رفض المنتج في نظام إدارة المعلومات للاسترشاد بذلك عند اتخاذ قرارات مستقبلية بشأن إدارة التصرف في المخاطر.

من المهم أن يتم إدخال المعلومات المتعلقة بعدم الامتثال في نظام المعلومات الخاص ببرنامج الرقابة على الواردات، لتوجيه قرارات القبول أو عدمه في المستقبل.

عند إبلاغها بالرفض، يجب على السلطة المختصة في البلد المصدِّر اتخاذ الاجراء التصحيحي المناسب لضمان الامتثال. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالة التلوث الميكروبي أو الكيميائي الذي لا يمكن معالجته إلا عند المصدر.

يجوز للسلطة المختصة في البلد المستورد أيضاً تنفيذ عمليات رقابة معززة للشحنات المستقبلية. وعندما ترسب الشحنة في التفتيش، قد يؤدي ذلك إلى ضبط الشحنات اللاحقة التي تصل من المورّد نفسه لتحليل كل شحنة على حدة، أو تعزيز عملية أخذ العينات والاختبار. كما قد يؤدي ذلك إلى ورود طلبات للحصول على معلومات من السلطة المختصة في البلد المصدِّر. وفي حال دلّ رفض المنتَج إلى وجود مشكلة أكثر منهجية، قد يتم أيضاً زيادة صرامة عمليات التدقيق ووتيرتها لتشمل مورّدين آخرين من البلد عينه/ المنطقة عينها.

ينبغي أيضاً تقديم المعلومات إلى البلد المصدّر وإلى المستورد.

كما يجب على المستورد تعزيز عمليات الرقابة على شحنات الواردات المستقبلية القادمة من هذا المصدر. ويمكن أن يشمل ذلك زيادة صرامة عمليات التدقيق أو وتيرتها، وطلبات المعلومات والتعاون من جانب المورّدين، أو القيام بزيارات ميدانية لمرافق التصدير.

غالباً ما ترتبط شروط وضع ملصقات البيانات (مثل اللغة، والأسماء الشائعة، والمكونات، والأحجام، والأوصاف، أو المطالبات) بمستوى عالٍ من عدم الامتثال من قبل المنتجات المستوردة. ونظراً لتكرار هذه المشكلات، قد تساعد الموافقة على بطاقة البيانات قبل الاستيراد في الحد من احتمالات عدم الامتثال. وتتطلب الموافقة المسبقة من المصدِّر أو المستورد للغذاء تقديم بطاقة البيانات الملصقة على الغذاء المستورد إلى السلطة المختصة في البلد المستورد قبل الاستيراد، لتحديد ما إذا كان وضع ملصق البيانات يلبي جميع المتطلبات. غير أن أي شرط للموافقة المسبقة على بطاقات البيانات يجب أن يتم إدارته بعناية للحيلولة دون كونه حاجزاً من الحواجز غير الجمركية، وللتقليل إلى الحد الأدنى من إمكانية اعتبارالموظفين مستشارين في هذا القطاع. وينبغي النظر في احتمال قيام طرف ثالث بمراجعة بطاقات البيانات، أو فرض رسوم لضمان استرداد تكلفة مراجعة بطاقة البيانات.. ومن أجل نجاح أي مراجعة لبطاقة البيانات قبل الاستيراد لا بد من وضع شروط واضحة ونشرها.

عندما يكون سوء وضع ملصقات البيانات سبب عدد كبير من حالات الرفض، قد يؤدي فرض الحصول على موافقة مسبقة على بطاقات البيانات إلى تقليل حالات الرفض.

عمليات الرقابة ما بعد الحدود/ داخل البلد

يمكن أن تشمل عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أيضاً إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المتخذة داخل البلد المستورد.

قد تشمل الرقابة على الأغذية المستوردة أيضاً الأنشطة التي تتم داخل بلد الاستيراد. على سبيل المثال، أي رقابة على المستوردين (مثل تقييم نظامهم لضمان سلامة الأغذية المستوردة، ومدى ملاءمة مستودعاتهم، ووسائل النقل، وغيرها) تتعلق بهذه الفئة. غير أن ذلك يمكن أن يشمل أيضاً الرقابة الفعلية على منتجات غذائية مستوردة محددة، سواء كانت لا تزال في مخازن المستورد أو قد وُضعت في السوق المحلية.

تحديد مواصفات المستوردين

إن فهم مواصفات المستورد هو الأساس لفهم الإجراء الرقابي الذي يجب تنفيذه، كما هو موضح أدناه. ويتراوح ذلك من المعرفة الأساسية (أي الجهة المستوردة) وصولاً إلى طلب التصاريح أو التراخيص بشروط أو من دون شروط:

1. التعريف الأساسي بالمستوردين: اسم الشركة، العنوان الفعلي، معلومات الاتصال (البريد الإلكتروني، الهاتف، المدير) ، عنوان المكان الذي يجب تخزين الأغذية المستوردة فيه (في حال كان مختلفاً عن العنوان الفعلي).
2. تحديد الحد الأدنى من متطلبات المستورد: مثل تلبية ممارسات الاستيراد الجيدة.
3. اشتراط الحصول على تصاريح الاستيراد للأغذية العالية الخطورة: اشتراط قيام جميع المستوردين بالتقدم بطلب للحصول على تصريح والالتزام بشروط ذلك التصريح.
4. حصر الواردات بالمستوردين المرخص لهم: لا استيراد من دون ترخيص، وضع متطلبات للحفاظ على الترخيص وعملية لإلغاء الترخيص.

تُعتبر معرفة هوية الجهة المستوردة للغذاء عنصراً أساسياً من عناصر عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة التي تجري داخل البلد.

لتحديد أي من تدابير الرقابة المذكورة أعلاه هي الأكثر ملاءمة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أداء نظام الرقابة وقدرة المستوردين. ويمكن إدخال التغييرات والتحسينات على النظام مع مرور الوقت، مع توفر المعلومات، وكجزء من التحسين المستمر لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. ومع إدخال التحسينات، ينبغي منح المستوردين ما يكفي من الوقت للتأكد من أن إجراءات الاستيراد الخاصة بهم تلبي أي متطلبات جديدة.

يجب تصميم ملفات مواصفات المستورد بهدف جمع المعلومات التي يمكن الحفاظ عليها وتحليلها في نظام إدارة المعلومات.

على سبيل المثال، بالنسبة لنظام الرقابة الورقي ذي القدرة المحدودة على صيانة المعلومات واستخدامها، قد تكون المعلومات الأساسية عن الواردات والمستوردين هي المعلومات الوحيدة التي تم جمعها. ومع تطور أداء النظام بمرور الوقت (مثل إدخال الملفات الإلكترونية، وقواعد البيانات)، فإن القدرة على جمع المعلومات وصيانتها واستخدامها سوف تتطور أيضاً.

غالباً ما يقضي جزء رئيسي من عمليات الرقابة ما بعد الحدود بجمع قائمة بالمستوردين والحفاظ عليها. وهذه المعلومات هي جزء أساسي من تصميم نظام قائم على المخاطر. وما إن يتم وضع قائمة بالمستوردين، يمكن استخدامها بهدف:

- جمع البيانات لتصميم النظام القائم على المخاطر والمحافظة عليه.
- تثقيف المستوردين حول الأغذية وبأنها ليست مجرد "سلعة"، وتحديد متطلبات البلد التي يجب الوفاء بها.
- التواصل المستمر مع المستوردين المعروفين (إعلامهم بالمشاكل في بلد مصدِّر).
- إنشاء برنامج رقابي يمكن استخدامه للتحقق من أن المستوردين يستوفون متطلبات البلد.

يجب استخدام ملف المواصفات لتحديد أكثر عمليات الرقابة على المستوردين الأكثر ملاءمة ضمن إجراءات إدارة التصرف في المخاطر داخل البلد..

ينبغي تحليل مواصفات المستوردين والأغذية المستوردة لتحديد عمليات الرقابة الأكثر ملاءمة، مثل:

- مطالبة المستوردين بتأمين ظروف مناسبة للتخزين والصرف الصحي.
- المطالبة بالحفاظ على الوثائق والمعلومات المتعلقة بالأغذية المستوردة وإتاحتها للمراجعة.
- طلب تصاريح استيراد للمنتجات العالية الخطورة، حيث يتعين على المستوردين تقديم طلب إلى السلطة المختصة عندما ينوون استيراد أغذية عالية الخطورة. وهذا يسمح للسلطة المختصة بمناقشة القضايا المهمة مع المستورد، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالغذاء، والحاجة إلى تخزين الغذاء والمحافظة عليه عند الوصول للحفاظ على سلامتها، وربما وضع شروط.
- ترخيص المستوردين، بحيث لا يُسمح إلا للمستوردين المرخصين باستيراد الأغذية. ويمكن أن يتضمن الترخيص العديد من الشروط مثل ممارسات الاستيراد الجيدة، والتحقق من المشتري الأجنبي.

وحيثما توجد متطلبات بالنسبة إلى المستورد (مثل شروط الترخيص)، هناك أيضاً حاجة لتقييم مستوى امتثال

المستورد. وعموماً، تعتمد وتيرة تقييم المستورد وصرامته على المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة وسجل امتثال المستورد. ويمكن أن يشمل ذلك:

- مراجعة سجل الامتثال لجميع الأغذية المستوردة من مستورد معين. فإذا أظهرت هذه المراجعة وجود نقص في مطابقة الأغذية المستوردة، فقد تكون هناك حاجة إلى تعزيز الرقابة من خلال:
  - تقييم ممارسات المستورد لتحديد ما إذا كانت ممارسات الاستيراد مناسبة، أو إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التوضيح أو التوعية.
  - زيادة وتيرة عمليات التفتيش على الأغذية المستوردة وصرامتها إلى أن يتحسن مستوى الامتثال.
  - تعليق العمل بترخيص أو تصريح الاستيراد أو إلغائه.
- مراجعة ممارسات المستوردين للالتزام بممارسات الاستيراد الجيدة (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.5) مثل:
  - الإجراءات المستخدمة لضمان قدرة المصدِّرين على ضمان مطابقة الأغذية مع متطلبات البلد المستورد.
  - تفتيش المستودعات المستخدمة لتخزين الأغذية، ومراجعة المستندات (مثل مواصفات الأغذية، والبيانات المتعلقة بمصدر الواردات، والمستندات المتعلقة بالشكاوى والقدرة على الاسترداد).
  - وضع وتيرة تفتيش قائم على المخاطر للمستوردين، باعتبار أن معظم البرامج سوف تعاني من محدودية الموارد المتاحة لتفقد مباني المستورد وتنفيذ عمليات الرقابة عليها.
  - (في بعض الحالات) إدماج تفتيش المستودعات من ضمن عمليات التفتيش المتعلقة بسلامة الأغذية المحلية، لاسيما عندما يستخدم المستوردون المستودعات العامة، لأن ذلك قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلد

يمكن أن تشمل عمليات الرقابة ما بعد الحدود جمع المعلومات، وتثقيف المستوردين، وتفتيش العمليات والإجراءات التي يتّبعها المستوردون، وأخذ عينات من الأغذية المستوردة.

يمكن أن يشمل الرصد بعد الحدود (داخل البلد) أخذ العينات من المنتج من داخل مستودع المستورد لتقييم الرقابة على المستورد. ويمكن أن يشمل أيضاً مراقبة المنتجات المستوردة المنخفضة المخاطر التي تم توزيعها في السوق ورصدها.

ويمكن بالتالي إدراج رصد بعض الأغذية ضمن عمليات الرقابة المنفذة في البلد المستورد كجزء من الرقابة على الأغذية المحلية، ويسمح ذلك للنشاط الحدودي بالتركيز على فئات المخاطر الأعلى، مع المحافظة على الرقابة على هذه السلع.

غالباً ما تكون عمليات الرقابة التي تجري داخل البلدان مماثلة لعمليات الرقابة على الأغذية المحلية، وينبغي إيلاء الاعتبار لآلية الانفاذ الأكثر فعالية، بما في ذلك من جانب السلطات المختصة الأخرى.

ويشبه العديد من مكونات برامج الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلد العناصر اللازمة لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المنتجة محلياً. وقد يشمل ذلك أخذ العينات واختبار المنتج المستورد الذي يتم طرحه في السوق، والتواصل مع المستوردين وتثقيفهم، بما في ذلك المصنعين الذين يستخدمون مكونات مستوردة، وفحص عمليات الرقابة على المستورد أو التدقيق بها، ومكافحة عدم مطابقة الأغذية المستوردة (من خلال استردادها على سبيل المثال).

ويمكن تنفيذ عمليات الرقابة ما بعد الحدود، بناءً على الإدارة والمؤسسات الخاصة بكل بلد، بواسطة وحدة لا تعمل في الواقع تحت إشراف دوائر الرقابة على الأغذية المستوردة (مثل السلطة المختصة المسؤولة عن مراقبة الأغذية المحلية، والحكومات دون الوطنية/ المحلية). من المهم في هذه الحالات أن يكون التواصل ملائماً وفي الوقت المناسب، لدعم الاجراءات المناسبة لإدارة التصرف في المخاطر. ويعني ذلك بشكل عام إبرام اتفاقيات رسمية بين المنظمات.

سيتم وضع توجيهات بشأن المراقبة أو الرصد في استراتيجيات أخذ العينات وخطط أخذ العينات السنوية (أنظر القسم 4 وأدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 3.4 أدناه).

أدوات الدعم والتوجيه 2. 1

مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر

سوف تحتاج السلطة المختصة إلى معلومات عن المستوردين والأغذية المستوردة من أجل تطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها. وقد يتضمن هذا الملف أيضاً معلومات عن أنظمة سلامة الأغذية في البلدان المصدِّرة.

يتطلب تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر معلومات عن الأغذية المستوردة والمستوردين ونظام الرقابة على الأغذية في البلد المصدّر.

سوف يتطلب جمع هذه المعلومات والحفاظ عليها الكثير من الوقت والموارد. وينبغي للسلطات المختصة أن تدرس بعناية المعلومات التي تحتاجها لتطوير عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وضمان استمراريتها وتحسينها. وهذا يعني أنه على البلدان أن تبدأ بجمع الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة لتنفيذ عملياتها الرقابية على الأغذية المستوردة. بعد ذلك، يتم جمع مجموعة من المعلومات والبيانات الأكثر تفصيلاً مع تحسن عمليات الرقابة مع مرور الوقت، أو عندما يصبح النظام قادراً على الحفاظ على مثل هذه المعلومات واستخدامها.

إن نقص المعلومات لا يحول دون اتخاذ قرارات حول إدارة التصرف في المخاطر بالاستناد إلى البيانات المتاحة.

ينبغي جمع جميع المعلومات المطلوبة لضمان استمرارية عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها بطريقة منهجية عبر استخدام البيانات أو المعلومات المتاحة بالفعل للسلطة المختصة، أو تبادل المعلومات بين الجمارك أو المؤسسات الحكومية الأخرى. ومن المحتمل جداً أن تتضمن المعلومات الحالية فجوات كبيرة قد تجعل اتخاذ إجراءات لإدارة التصرف في المخاطر مسألة أكثر صعوبة، على الرغم من أنها قد لا تحول دون اتخاذ إجراءات تستند إلى الأدلة المتاحة.

يجب أن تقوم السلطة المختصة بتقييم المعلومات المتاحة لتحديد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المناسبة، وعليها أن تقوم بتقييم الإجراءات الرامية لجمع وتقييم المعلومات الناقصة التي تحتاجها وترتيب هذه الإجراءات بحسب الأولوية.

كما يجب استخدام المعلومات الخاصة بمواصفات الأغذية المستوردة والمستورِد في تصنيف المخاطر.

ملف مواصفات المستورد

ينبغي للسلطات المختصة تقييم المعلومات المتاحة عن المستوردين (مثل الموقع والأرقام) كجزء من بحثها عن أنسب إجراءات إدارة التصرف في المخاطر. وقد يؤدي تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة من دون فهم مواصفات المستورد إلى رقابة غير فعالة وهدر للموارد.

محل إقامة المستوردين

أ. المستوردون المقيمون داخل البلد: إذا كان معظم المستوردين مقيمين داخل البلد، فإن تنفيذ عمليات الرقابة ومتطلباتها عليهم (أي عمليات الرقابة ما بعد الحدود) يمكن أن يكون أداة مهمة لضمان سلامة الأغذية المستوردة.

ب. المستوردون غير المقيمين داخل البلد: إن لم يكن المستوردون مقيمين في البلد، فقد يكون **التركيز على عمليات الرقابة الحدودية وقبل الحدود** أكثر فعالية.

القرب من الحدود

أ. المستوردون المتواجدون بالقرب من المعابر الحدودية الاستراتيجية: حيث إن أغلبية المستوردين يتواجدون بالقرب من المعابر الحدودية (أي في الموانئ البرية أو البحرية)، يمكن للمسؤولين عن الرقابة على الأغذية المستوردة **تحديد ما إذا كان ينبغي ممارسة عمليات الرقابة على الحدود تحديداً أو في موقع المستورد.**

ب. المستوردون المتمركزون داخل المدن: حيث إن أغلبية المستوردين متواجدون في المدن في جميع أنحاء البلاد، أو حيث إن هناك العديد من مواقع الاستيراد المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، يجب النظر في إمكانية اللجوء على نحو أكبر **بعمليات الرقابة بعد الحدود**، باعتبار أنه قد يكون من الصعب تنفيذ عمليات الرقابة على الحدود.

عدد المستوردين وحجمهم

أ. أعداد كبيرة من المستوردين: حيث يوجد العديد من المستوردين ومعظمهم مستوردون صغار أو صغار للغاية، فإنه **ينبغي أن ينصب التركيز على تحديد الهوية والتواصل**. وقد يكون تنفيذ عمليات الرقابة بعد الحدود (مثل الترخيص، وتقييم المستوردين، وفحص المنتج) ذات تكلفة باهظة. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون **عمليات الرقابة قبل الحدود أو على الحدود** أكثر فعالية.

ب. عدد قليل جداً من المستوردين: إن **عمليات الرقابة ما بعد الحدود** هي بشكل عام أكثر فعالية في إدارة أعداد أصغر من المستوردين المسؤولين عن استقدام كميات كبيرة من أي منتج غذائي.

ت. مزيج من المستوردين الكبار والصغار: يمكن أن تجمع عمليات الرقابة على المستورد بين عمليات الرقابة على المستورد ما بعد الحدود/ داخل البلد بالنسبة للمستوردين الذين يستوردون كميات كبيرة من الأغذية العالية الخطورة، مع انخفاض المتطلبات بالنسبة للمستوردين الأصغر للأغذية المنخفضة المخاطر.

نوع التخزين المستخدم

يجب مراعاة المعلومات المتعلقة بحجم المستودعات وسعتها وتوزيعها عند تحديد الشروط المطلوبة من المستورد.

على سبيل المثال، قد تكون تصاريح الاستيراد مطلوبة من مستوردي المنتجات المجمدة أو المبردة، وقد يُطلب منهم تقديم معلومات عن موقع مخازن التجميد أو التبريد ونوعها وسعتها.

وحيث إن المستوردين يستخدمون المستودعات العامة في المقام الأول لتخزين الأغذية، ينبغي عندئذ التفكير في **ضمان تنظيم مستودعات تخزين الأغذية على نحو مناسب، ربما داخل النظام المحلي**.

ملف مواصفات الأغذية المستوردة

من المهم تقييم المعلومات المطلوبة، وما هو متاح منها، وترتيب أولويات عملية جمع المعلومات.

يتعين على السلطات المختصة تقييم المعلومات المتاحة عن الأغذية المستوردة (مثل الأخطار المرتبطة بها، وربما عمليات التخفيف من الآثار، والحجم، والمصادر) كجزء من بحثها عن أنسب الإجراءات لإدارة التصرف في المخاطر. وقد يؤدي تنفيذ عمليات الرقابة من دون فهم مواصفات الأغذية المستوردة إلى رقابة غير فعالة وهدر للموارد. ويجب أن يُستهل إعداد ملف مواصفات الأغذية المستوردة بتقييم المعلومات المطلوبة والمعلومات المتوفرة والتفاصيل التي لا تزال بحاجة إلى جمعها. وتُعتبر هذه المعلومات مهمة لتحديد خصائص المخاطر.

خصائص الأغذية المستوردة

يشمل ذلك تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة وإمكانية التخفيف من أثرها، وكمية الغذاء المستورد؛ واستخدامه النهائي، ومصادره.

مخاطر كبيرة أو غير معروفة/ غير قابلة للقياس الكمي مع عدم وجود خيارات للتخفيف من وطأتها: نظراً لجسامة المخاطر ولعدم وجود عمليات للتخفيف من وطأتها، **يُمنع** استيراد مثل هذه الأغذية عموماً.

مخاطر كبيرة يمكن تخفيفها عن طريق أنظمة الرقابة على سلامة الأغذية الأجنبية: بما أنه يمكن تخفيف المخاطر الجسيمة في البلد المنتِج، غالباً ما تكون **عمليات الرقابة التي تُنفذ قبل الحدود** هي الأكثر فعالية.

مخاطر متوسطة يمكن تخفيفها عن طريق أنظمة الرقابة على سلامة الأغذية الأجنبية أو الرقابة على المجهّز/ المستورد: بالنسبة للمنتجات ذات المخاطر المتوسطة، إن عمليات الرقابة هي في الغالب مزيج من الضمانات قبل الحدود، ومراقبة المستوردين، وعمليات التفتيش الحدودية.

تُعتبر مواصفات الغذاء المستورد مهمة لتحديد خصائص المخاطر كجزء من تصنيف المخاطر.

المنتجات المنخفضة المخاطر: إن الأغذية التي تعتبر منخفضة المخاطر قد تخضع للحد الأدنى من عمليات الرقابة التي تركز في الغالب على تحديد هوية المستورد ورصده داخل البلاد.

الأغذية من أصل حيواني أو نباتي:

- ما هي الأغذية التي يجب مراقبتها عند المصدر (كالسموم البيولوجية في المحار الرخوي أو الأفلاتوكسين في الحبوب)؟
- ما هي الأخطار التي يجب على البلد المصدِّر أو المستورد مراقبتها (مثل المضافات والأدوية البيطرية ومبيدات الآفات)؟
- ما هو الوضع الصحي للحيوانات في البلد المصدِّر؟

هل الواردات هي من المنتجات الخام في المقام الأول (مثل الحبوب، والفواكه والخضراوات الطازجة) أو المنتجات المصنعة (مثل المنتجات الجاهزة للأكل، أو المواد المجففة)؟

إذا تم تجهيز الأغذية المستوردة في البلد المستورد، يمكن أن تُختصر عمليات الرقابة ببساطة بتعريف المنتَج وتتبعه وصولاً إلى المجهّز. وقد يكون دمج عمليات الرقابة على الاستيراد مع نظام مراقبة الأغذية المحلية أكثر الوسائل فعالية لضمان سلامة الأغذية.

عندما تكون المنتجات مخصصة للبيع المباشر للمستهلكين، قد تتطلب مجموعة مركبة من عمليات الرقابة. وقد يستلزم بعض المتطلبات الخاصة بالبلد مثل وضع ملصقات البيانات تنفيذ عمليات رقابة على المستورد. فعلى سبيل المثال، يجب احتجاز جميع الأغذية المستوردة التي لا تستوفي شروط وضع ملصق البيانات (مثل اللغة والمكونات) في موقع محدد للمستورد (كالمستودع على سبيل المثال) حتى تُستكمل عملية إعادة وضع ملصق البيانات.

هل الاستيراد هو ببساطة مكمِّل للأغذية المنتجة محلياً، أو إن الغذاء المستورد يشكل المصدر الرئيسي لغذاء أو منتج غذائي أو مكوّن غذائي معين؟ إن توفر المعلومات عن النسبة المئوية للأغذية المستوردة التي يستهلكها سكان البلد المستورد، خصوصاً إذا كانت المصدر الوحيد أو مخصصة لسكان ضعفاء، من شأنه أن يساعد في وضع برنامج قائم على المخاطر.

النظر في ما إذا كانت الأغذية موجهة إلى عامة السكان أو إلى مجموعة سكانية هشة (مثل الرضع، والمسنين، ومن يعانون نقصاً في التغذية): قد تتطلب الأغذية العالية الخطورة المخصصة للمجموعات السكانية الهشة ضمانات أكبر من البلدان المصدِّرة.

إذا كانت المنتجات مجهزة ، فهل هي مصنوعة من مكوّن واحد (مثل الأسماك المجمدة) أو من مكونات متعددة (مثل السمك المقدد)؟ يمكن أن تأتي المكونات من بلدان مختلفة ذات أنظمة رقابة مختلفة على الغذاء: قد تشمل عمليات الرقابة تقديم البلدان المصدِّرة شهادة تفيد بأن جميع المكونات تلبي متطلبات بلد الاستيراد أو زيادة في عمليات الرقابة على المستورد. قد لا توفر عمليات الرقابة الحدودية (مثل تفتيش المنتَج) ضمانات كافية حول سلامة الأغذية.

هل هي قابلة للتلف (مثل الفواكه الطازجة والأسماك)؟ للحؤول دون تلف الواردات أثناء عملية التفتيش، ينبغي النظر في إجراء عمليات قبل مرحلة تخليص البضاعة بموجب اتفاق مع بلد مصدِّر أو أحد مزودي الخدمات التابعين لأطراف ثالثة.

من المهم الاطلاع على مصدر الغذاء المستورد وعمليات الرقابة التي تمارَس في البلد المصدّر عند النظر في عمليات الرقابة ما قبل الحدود.

ملف مواصفات البلد المصدِّر

يجب أن تفهم السلطات المختصة مصدر (مصادر) الأغذية المستوردة بما في ذلك المسار الذي تسلكه الواردات وشروط الاستيراد. عندما تنظر السلطة المختصة على وجه الخصوص في إمكانية تنفيذ عمليات الرقابة ما قبل الحدود، قد تختار إنشاء ملف بمواصفات البلد المصدِّر (مثل الرقابة على التجهيز، والرقابة على السلامة الغذائية).

من المهم معرفة مصدر الغذاء المستورد:

أ. هل يتم شحن الأغذية مباشرةً من بلد المصدر أم يتم نقلها عبر دول أخرى (النقل العابر هو ممارسة شائعة في حالة المستوردين غير المقيمين)؟ وتكون **عمليات الرقابة قبل الحدود** على أساس ضمانات مقدمة من البلد المصدِّر أكثر فعالية عندما يتم شحن المنتَج مباشرةً من بلد المصدر. وحيثما يتم النقل العابر لكمية كبيرة من الأغذية، من الأفضل إجراء **عمليات الرقابة على الحدود وداخل البلد.**

ب. ما هي شروط الشحن؟ هل تحتوي حاوية الشحن على نوع واحد من الغذاء أو على منتجات متعددة (على سبيل المثال، أغذية متعددة أو لوازم أخرى لمتاجر التجزئة)؟ من الصعب إدارة عمليات الرقابة عند الحدود وقبلها حيث تتضمن الحاوية الواحدة دفعات عديدة من منتجات مختلفة. ويُستحسن اللجوء إلى عمليات

الرقابة داخل البلد التي تتطلب بشكل خاص من المستوردين إظهار مدى امتثال جميع المنتجات ضمن الدفعة الواحدة.

ت. هل تأتي أغلبية المواد الغذائية من بلد واحد، من عدد قليل من البلدان أو من العديد من البلدان؟ (لاسيما في ما خص الأغذية العالية الخطورة):

- إذا كان مصدر معظم المواد الغذائية هو بلد واحد أو عدد قليل جداً من البلدان، فقد تكون الرقابة قبل الحدود هي الأكثر فعالية، بما في ذلك الحصول على ضمانات من البلد المصدِّر. ومن شأن الجمع بين الضمانات المقدمة قبل الحدود وعمليات الرقابة الحدودية أن يشكل أداة فعالة لإدارة الغذاء المستورد.
- إذا جاءت الأغذية المستوردة من العديد من البلدان، فقد يكون تنفيذ عمليات الرقابة قبل الحدود لدى جميع البلدان المصدِّرة أمراً باهظ الكلفة. ويقضي النهج المقترح هنا في إبرام اتفاقيات مع البلدان المصدِّرة على أساس كمية الأغذية المستوردة والمخاطر المرتبطة بها، إلى جانب الرقابة على الحدود أو داخل البلد.

ث. فهم نظام الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدِّر، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية، ونظام سلامة الأغذية، وعدد السلطات المختصة، وسجل الإنتاج السليم للأغذية في البلد ومستوى امتثال الأغذية المستوردة من البلد المصدِّر.

- بالنسبة للواردات من البلدان ذات نظم قوية لسلامة الأغذية، يجب النظر في إمكانية إجراء الرقابة ما قبل الحدود (على سبيل المثال، هل البلد المصدِّر مستعد لتقديم ضمانات حول سلامة الأغذية؟).
- عندما يملك البلد نظاماً قوياً لسلامة الأغذية، ولكن من دون رقابة على الصادرات، يجب النظر في إمكانية تطبيق الرقابة ما قبل الحدود من قبل المستورد.

ج. تحديد السلسلة الغذائية بأكملها، وخاصةً بالنسبة للمنتجات العالية الخطورة. إذا تم إنتاج الأغذية وتجهيزها في أكثر من بلد واحد، من الضروري العمل بشكل وثيق مع بلد التصدير المعتمد لفهم مستوى الرقابة على سلامة الأغذية ومدى فعالية نظام سلامة الأغذية على طول سلسلة التصنيع.

هذا هو الحل الرئيسي للمضي قدماً في تصنيف المخاطر (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.2) وفهم "خصائص الرقابة" التي يمكن تسجيلها.

توقيت الاستيراد

يجب أن تكون القدرات والموارد متاحة للواردات الموسمية وعلى مدار السنة في آنٍ معاً.

أ. هل تأتي الواردات خلال فترات محددة من الزمن؟ هل هي موسمية (لتكملة الإمداد المحلي على سبيل المثال، مثل الفواكه الطازجة خلال فصل الشتاء القارس، أو المواسم الجافة)؟

- قد تبرز الحاجة لزيادة الموارد خلال فترات الذروة في الاستيراد، إذا تم استيراد الغذاء فقط خلال فترات زمنية محددة (على سبيل المثال، أطعمة المناسبات الخاصة، والمحاصيل الموسمية).
- يجب أن تكون القدرات المخبرية والتفتيشية متاحة لتلبية مستويات الذروة للواردات في أوقات محددة من السنة.

ب. هل تأتي الواردات على مدار السنة؟ في حالات الاستيراد المنتظم، لا بد من توفر القدرة الكافية على مدار السنة لتوفير الخدمات المطلوبة.

موقع الواردات

يجب فهم منافذ الدخول وطريقة النقل للأغذية المستوردة عند وضع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

أ. ما هي النسبة المئوية المستوردة عن طريق الموانئ أو الحدود البرية أو المطارات؟ هل تصل غالبية الواردات الغذائية بالجملة عبر الموانئ البحرية أو القطارات/ الشاحنات؟

- في حال وجود منافذ محددة للدخول، يمكن إنشاء مواقع التفتيش داخل المنافذ.
- عندما تتوفر في منافذ الدخول بنية تحتية جيدة قائمة أصلاً (على سبيل المثال، لتنفيذ الرقابة على الواردات غير الغذائية)، فإن التعاون مع المنظمات المتواجدة عند المنافذ قد يعزز تنفيذ عمليات الرقابة الفعالة على الحدود.
- عندما تجري عمليات الرقابة الأولية على الواردات غير الغذائية داخل البلد، قد لا يكون من الفعال من حيث التكلفة تطوير البنية التحتية عند جميع منافذ الدخول لإجراء الرقابة الحدودية للأغذية على وجه التحديد. في مثل هذه الحالات، قد تكون عمليات الرقابة على المستورد داخل البلد أكثر فعالية.

سجل الامتثال

أ. تحديد سجل امتثال الأغذية المستوردة: هل سُجّلت أي حالات عدم امتثال فادحة، أو هل هناك فئات أو أنواع من الأغذية المرتبطة بصفة عامة بالأمراض المنقولة عن طريق الأغذية؟ تتطلب هذه الأغذية أو فئات الأغذية اهتماماً كبيراً لتقييم أسباب عدم توليد عمليات الرقابة القائمة لأغذية مأمونة، وبهدف تحسين مستوى الرقابة. وينبغي أن يؤدي عدم الامتثال إلى تعزيز الرقابة داخل البلد من أجل تقييم قدرة المستوردين على تلبية المتطلبات التنظيمية.

ب. يمكن أن يتضمن سجل الامتثال أيضاً الامتثال للمتطلبات التنظيمية الأخرى (مثل التوسيم، وفحص المنتج) كجزء من عملية اتخاذ القرار.

أدوات الدعم والتوجيه 2. 2

تصنيف المخاطر

يستخدم تصنيف المخاطر المعلومات الواردة من مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدّر لتحديد المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة

يُعتبر تصنيف المخاطر أداة مفيدة للبلدان التي تنفذ عمليات الرقابة على الواردات الغذائية بالاستناد إلى المخاطر.

يجب أن يتم تصنيف المخاطر بطريقة متسقة وشفافة.

يشمل تصنيف المخاطر بوجه عام فئتين هما خصائص المنتج وخصائص الرقابة، ولكن يجب على السلطات المختصة إجراء تقييم دقيق لاحتياجاتها الخاصة.

إن الدول مسؤولة عن التصدي لآلاف المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة. لذا يتم تشجيع السلطات المختصة على استخدام المعلومات الناتجة عن عمليات تقييم المخاطر المحدثة المتوفرة لدى المنظمات الدولية أو الاقليمية أو الوطنية.

غير أن تقييمات المخاطر المتاحة دولياً بالنسبة إلى فئات محددة من المخاطر الغذائية قد تكون محدودة أو غائبة. وقد لا تمتلك البلدان الموارد العلمية الضرورية لتطوير البيانات اللازمة بهدف دعم تقييم المخاطر، لأنها قد تكون باهظة التكلفة. وعلى الرغم من أن تصنيف المخاطر ليس بديلاً عن إجراء تقييم كامل للمخاطر كما هو موصوف في توجيهات الدستور الغذائي، فإنه يُعتبر أسلوباً عملياً وأكثر بساطة لتوفير منهج منتظم ومتسق يستند إلى الأدلة ويتسم بالشفافية.

يمكن أن يؤدي استخدام تصنيف المخاطر، بالاقتران مع المعلومات الخاصة بالأغذية والمستورد، إلى تزويد السلطات المختصة بالأدلة اللازمة لاختيار عمليات الرقابة وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر المناسبة أو مزيج من كليهما (أي توجيه الموارد باتجاه المنتجات ذات المخاطر الأعلى).

عند استخدام تصنيف المخاطر، يمكن للسلطة المختصة وضع مستوى متسق ومناسب من الرقابة، سواء قبل الحدود أو عند الحدود أو داخل البلد (مثل نوع التفتيش وصرامته ووتيرته).

وقد يشكل تصنيف المخاطر أداة مفيدة لتحديد الأولويات بالنسبة إلى عمليات الرقابة على الحدود (مثل الاتفاقيات الثنائية)، ووتيرة تفتيش المستوردين، أو الأغذية المستوردة.

وعند تطبيق تصنيف المخاطر، من المهم أن يتوفر هدف واضح، وفهم دقيق للقرار المطلوب والمسألة أو المشكلة التي يجري العمل على حلها والطريقة التي سيتم استخدامها.

يجب أن يتم تصنيف المخاطر بطريقة متسقة وشفافة. ويتعين على كل سلطة مختصة تحديد فئات المخاطر التي تنوي استخدامها، وعوامل الخطر، بما في ذلك التعريفات، والإجراءات الواجب اتباعها، والمعلومات التي يجب استخدامها- والتي يجب أن تكون جميعاً متاحة لجميع أصحاب المصلحة. كما يجب نشر نتائج التصنيف.

من أجل مساعدة السلطات المختصة على تطوير تصنيف المخاطر كجزء من عملياتها الرقابية على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر، يوفر ما يلي توجيهات للنظر فيها. وتعتمد هذه التوجيهات على استخدام فئتين من المخاطر هما: خصائص المنتج وخصائص الرقابة. عند تنفيذ تصنيف المخاطر الخاص بها ، ستحتاج السلطات المختصة إلى إجراء تقييم دقيق لاحتياجاتها الخاصة (مثل التعريفات، وفئات المخاطر).

واستناداً إلى فئتي المخاطر المشار إليهما، ينبغي أيضاً تحديد عوامل الخطر الرئيسية لكل فئة من الفئات. وعوامل الخطر الرئيسية هي عادةً سمات عالية المستوى (مثل النمو الميكروبي وليس السلمونيلا، وعمليات الرقابة على البلدان المصدِّرة وليس متطلبات محددة للعمليات). وستحتاج السلطة المختصة إلى التثبت من صحة عوامل الخطر في سياقها الخاص وقد تحتاج إلى تكييفها مع معلوماتها الخاصة بكل بلد (مثل ملف المواصفات الخاصة بالمستورد وبالأغذية المستوردة).

كما يتعين على السلطة المختصة تحديد ما إذا كانت ستستخدم نظام النقاط أو إسناد مستوى المخاطر الذي يتراوح بين مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة. وينبغي أن تحدد المعايير أو المعلومات أو الأدلة التي سيُنظر فيها عند تحديد أعلى المخاطر، وأي منها من شأنه المساعدة في تحديد أولويات وضع عمليات الرقابة على الأغذية

المستوردة وتنفيذها.

ستعتمد البلدان بشكل عام عملية متعددة المراحل:

1. العمل على أساس خصائص المنتَج من أجل وضع قائمة بالأغذية العالية الخطورة.
2. التحديد الواضح للغاية من تصنيف المخاطر (مثل إعطاء الأولوية للاتفاقات الثنائية مع البلدان المصدِّرة، وتحديد وتيرة لعمليات تفتيش المستورد).
3. العمل على أساس خصائص المصدَر المتعلقة بالأغذية المعنية.
4. تطوير استجابة لإدارة التصرف في المخاطر بناءً على الأدلة التي تلبي الهدف المنشود.

فئة المخاطر 1 - خصائص المنتَج

يعالج المخاطر المرتبطة بالغذاء نفسه.

تهدف هذه الفئة إلى معالجة المخاطر المرتبطة بالغذاء بذاته على النحو الذي يُعرض على المستهلك.

يمكن تصنيف المنتجات الغذائية على أنها تنطوي على مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة، على أساس احتمال تسببها بمرض أو ضرر خطير (أي نمو أو وجود مسببات الأمراض الميكروبية والسموم البيولوجية)، ووجهة استخدامها من قبل المستهلك (أي الطهي)، والعمليات التي خضعت لها (مثل البسترة، والتعليب، والتخمير، والتطهير). ويمكن جمع الكثير من المعلومات المتعلقة بتصنيف المخاطر من الدراسات العلمية أو من معايير الدستور الغذائي. ويجوز أيضاً النظر إلى الأدلة العلمية المتاحة عن الأمراض المرتبطة بمنتجات غذائية محددة. ففي حين أن قيام المستهلكين بطهي الغذاء قبل تناوله قد يقلل من المخاطر على سبيل المثال، من الواضح أيضاً أن اللحوم مرتبطة بالعديد من الأمراض التي تنقلها الأغذية. وبالتالي، في حين يصح أن الطهي قد يقلل من المخاطر، إلا أنه لن يجعل اللحوم منخفضة أو متوسطة المخاطر.

الأغذية المصنفة على أنها عالية أو متوسطة أو منخفضة الخطورة، على أساس احتمال التسبب بمرض أو أذى جسيم.

- عامل المخاطر 1 أ- إن إمكانية حصول نمو ميكروبي يشير بشكل عام إلى احتمال احتواء الغذاء على ميكروبات ممرضة أو تفعيله لها.
  - إذا كانت الإجابة بنعم، فإن الغذاء يُعتبر غذاءً شديد الخطورة
  - إذا كانت الإجابة بالنفي، فالغذاء لا يُعتبر شديد الخطورة

تشمل عوامل الخطر إمكانية نمو الجراثيم، وإمكانية تكوّن السموم والاستخدام النهائي.

- عامل المخاطر 1ب- بالنسبة إلى الأغذية العالية الخطورة التي تنطوي على إمكانية النمو الميكروبي، يجب النظر في الاستخدام النهائي لها الذي يشير عموماً إلى ما إذا كان الغذاء العالي الخطورة يُعتبر جاهزاً للأكل أو سيخضع لمعالجة حرارية قبل تناوله. وثمة 3 خيارات بشكل عام:
  - المنتَج خام- يؤكل كما هو (مثل الفواكه، والخضراوات، والأجبان المصنوعة من الحليب الخام)
    - إذا كانت الإجابة بنعم، يمكن اعتبار الغذاء عالي الخطورة.
  - المنتَج مجهّز- يؤكل كما هو (مثل الحليب المبستر، واللحوم المعلبة)
    - إذا كانت الإجابة بنعم، يمكن اعتبار الغذاء متوسط الخطورة (حيث إن الخطورة العالية قد خُففت من خلال عملية التجهيز).
  - المنتَج خام أو مجهز- يُطهى قبل الأكل (مثل الأسماك، واللحوم، والأغذية المجمدة)
    - إذا كانت الإجابة بنعم، يمكن اعتبار الغذاء إما شديد الخطورة (مثل اللحوم) أو متوسط الخطورة (حيث إن الخطورة العالية قد خُففت بفعل طهوه من قبل المستهلك).
- عامل الخطر -2 إمكانية تكوين السموم (مثل السموم الفطرية في الحبوب، والسموم البيولوجية في المحار الرخوي).

- إذا كانت الإجابة بنعم، فإن الغذاء يُعتبر غذاءً شديد الخطورة
- إذا كانت الإجابة بالنفي، فالغذاء لا يُعتبر شديد الخطورة

تحديد فئات الأغذية

في حين أنه من السهل إلى حد ما تصنيف السلع مثل الأسماك واللحوم أو المنتجات في ما يتعلق بالمخاطر الميكروبية والسموم البيولوجية، إلا أن ذلك يصبح أكثر صعوبة مع المنتجات الغذائية الأكثر تعقيداً التي تحتوي على العديد من المكونات وتركيبات السلع. ويجري حالياً تطوير التعريفات (من قبل نيوزيلندا ومنظمة الأغذية والزراعة[24]) وسيتعين على البلدان المستوردة أخذها في الحسبان عند توفرها.

يجب على السلطات المختصة نشر قوائمها للأغذية العالية والمتوسطة والمنخفضة الخطورة.

يجب على البلدان المستوردة وضع لائحة بالأغذية التي تُعتبر عالية أو متوسطة الخطورة والأغذية غير الخطيرة ونشر هذه اللائحة. وتوفر "المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تصنيف الأغذية والمؤسسات الغذائية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا" بعض الأمثلة على الأغذية وشركات الأغذية المصنفة ضمن فئات المخاطر.

ملاحظة

عامل الخطر -1 تعريفات محتملة

- الأغذية العالية الخطورة: قد تحتوي على الكائنات الدقيقة الممرضة و / أو السموم البيولوجية وتساهم في تكوّن السموم أو نمو الكائنات الدقيقة الممرضة.
- الأغذية المتوسطة الخطورة: قد تحتوي على الكائنات الدقيقة الممرضة ولكنها لا تساهم عادةً بنموها.
- الأغذية المنخفضة المخاطر: من غير المحتمل أن تحتوي على كائنات دقيقة ممرضة أو على سموم بيولوجية.

فئة المخاطر 2 - خصائص الرقابة

تهدف هذه الفئة إلى النظر في عمليات الرقابة التي تمارسها شركات الأغذية، والسلطة المختصة في البلد المصدِّر والمستورد لتحديد الخيارات المناسبة لإدارة المخاطر. فعند توفر رقابة فعالة، يجب تخفيف المخاطر المرتبطة بخصائص المنتَج. وعلى العكس، عند غياب الرقابة الفعالة، يمكن رفع مستوى المخاطر المتصلة بالمنتَج

يتناول عمليات الرقابة التي تنفذها شركات الأغذية، أو السلطة المختصة في البلد المصدّر أو المستوردون.

يمكن تصنيف مخاطر المصدَر بين مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة استناداً إلى عمليات الرقابة التي يمارسها البلد المصدِّر، والرقابة التي تمارسها منشآت الإنتاج (مثل التحقق من الموردين الأجانب) والرقابة التي يؤمّنها المستورد. ويمكن جمع المعلومات الرامية إلى تصنيف المخاطر من مصادر مختلفة مثل الاطلاع على عمليات الرقابة التي تُنفذ في البلد المصدِّر، ومستويات الامتثال نتيجة فحص المنتَج أو تفتيش المستورد، والاستعراضات المنشورة عن تقييمات نظم سلامة الأغذية الأجنبية إما من قبل البلد المستورد أو من قبل السلطات الأخرى، ونتائج تقييمات المجهزين من قبل المستوردين أو الأطراف الثالثة الأخرى المعترف بها. وستقوم البلدان المستوردة بشكل عام باختيار تقييم عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدِّر، حيث إن ذلك أكثر فعالية من حيث التكلفة باعتبار أنه يُطبَّق على جميع الشركات المصدرة للأغذية في ذلك البلد. ولكن في بعض الحالات، (مثل التجارة التي تقتصر على شركة أو شركتين لتصدير الأغذية)، يمكن أن يؤدي تصنيف مخاطر الاستيراد إلى تقييم الرقابة على شركة واحدة لتصدير الأغذية.

يتضمن ذلك المخاطر المرتبطة بالعقاقير البيطرية ومخلفات المبيدات حيث إن وجودها هو نتيجة للنشاط البشري ويمكن السيطرة عليه من قبل السلطة المختصة.

[24] "المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة لتصنيف مخاطر للأغذية والمؤسسات الغذائية القابلة للتطبيق في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا" http://www.fao.org/docrep/015/i2448e/i2448e00.htm

يتضمن ذلك المخاطر المرتبطة بالعقاقير البيطرية ومخلفات المبيدات حيث إن وجودها هو نتيجة للنشاط البشري ويمكن السيطرة عليه من قبل السلطة المختصة.

- عامل الخطر 1 أ- يمكن ترجيح تصنيف عمليات الرقابة على السلامة الغذائية للبلد المصدِّر[25]، بحيث تُعتبر البلدان ذات الرقابة الملحوظة أقل خطراً، والبلدان ذات الرقابة الأقل أهمية أو غير المعروفة ذات خطر أكبر. وثمة عامل آخر من شأنه المساعدة في تصنيف الرقابة في البلدان المصدِّرة وهو يشمل كمية الأغذية المستوردة وسجل امتثالها. وقد يدرس البلد المستورد أيضاً معرفته وخبرته وثقته في نظام سلامة الأغذية في البلد المصدِّر بهدف تحديد الأوزان.
- عامل الخطر 1 ب- يمكن ترجيح تصنيف عمليات الرقابة على سلامة الأغذية لدى شركات المصدرة للأغذية، بحيث يُعتبر المجهزون الذين ينفذون عمليات رقابة أقل خطراً، والمنشآت ذات الرقابة الأقل أهمية أو غير المعروفة ذات خطر أكبر. كما يمكن الترجيح استناداً إلى كمية الأغذية المستوردة وسجل امتثالها على أساس المخاطر.
- عامل الخطر -2 يمكن ترجيح تصنيف عمليات الرقابة عند المستوردين، بحيث يُعتبر المجهزون المصدّرون الذين يخضعون للتحقق من الموردين الأجانب (مثل عمليات تدقيق الطرف الثالث، وأخذ العينات والتحقق من صحتها) أقل خطراً، في حين يُعتبر من يخضعون لرقابة أقل أهمية أو غير معروفة ذات خطر أكبر. كما يمكن الترجيح استناداً إلى كمية الأغذية المستوردة وسجل امتثالها على أساس المخاطر.

يجب على السلطات المختصة تحديد أهداف واضحة عند تطبيق تصنيف المخاطر لتحديد أنسب الإجراءات لإدارة التصرف في المخاطر.

استخدام تصنيف المخاطر

يمكن استخدام إطار تصنيف المخاطر لأغراض متعددة، لذلك من الضروري أن يكون الهدف المنشود واضحاً للغاية. فعلى سبيل المثال،

- إذا كان الهدف هو إعطاء الأولوية للاتفاقات المبرمة مع سلطة أجنبية مختصة، سيركز التحليل على جميع الواردات الغذائية من هذا المصدر، ومستوى الامتثال، وليس امتثال المستوردين؛
- إذا كان الهدف هو تقييم الترتيب النسبي لعمليات الرقابة الخاصة بالمستوردين، فقد ينصبّ التركيز والترجيح على تقييم المستوردين بالنسبة إلى جميع الأغذية وبلدان المصدَر. وسيخضع المستوردون الذين يسجلون أسوأ مستويات الرقابة لعمليات تفتيش بوتيرة أكبر.

يجب أن تشكل المعلومات التي يتم جمعها من ملف مواصفات المستورد والأغذية المستوردة أساس المعلومات المستخدمة في تصنيف المخاطر.

تهدف السيناريوهات الثلاثة التالية إلى تحديد كيفية استخدام البلدان لتصنيف المخاطر لتحديد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر وترتيبها بحسب الأولوية. وبما أن السيناريوهات التالية هي مجرد أمثلة، فإن البلدان المستوردة ستحتاج إلى تحديد أهدافها الخاصة من استخدام تصنيف المخاطر. ويجب أن يجري تحديد هذه الأهداف واستخدام تصنيف المخاطر لاعتماد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر بشكل منتظم ومتسق وشفاف.

يتعلق السيناريو الأول بتحديد مدى ملاءمة عمليات الرقابة ما قبل الحدود وتحديد أولويات قائمة الترتيبات الثنائية مع البلدان المصدّرة.

السيناريو الأول: الرقابة ما قبل الحدود

الهدف من ذلك هو تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود هي أفضل نهج لإدارة

[25] يركز عامل الخطر هذا على عمليات الرقابة على سلامة الأغذية في بلد المصدر، ولكن بإمكان البلدان المستوردة أيضاً تنفيذ عمليات تكميلية لتقييم المخاطر المرتبطة بصحة الحيوان أو وقاية النباتات في البلد المصدّر.

الواردات، ووضع قائمة أولويات للاتفاقات الثنائية مع البلدان المصدِّرة. يسري هذا السيناريو على منتج عالي الخطورة (أ) يتم استيراده بكميات كبيرة من خمسة بلدان- وبالتالي ستكون جميع خصائص المنتَج هي نفسها. وهذا يشمل ما يلي:

- تحليل مواصفات المستورد والأغذية المستوردة، بما في ذلك تحديد أبرز أنواع الواردات من حيث الكمية والبلدان التي تأتي منها.
- تقييم خصائص الرقابة في البلد المصدِّر.
- اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة.

مثال

تحديد الأولويات القائمة على الأدلة

البلد	الكمية (بالنسبة المئوية)	مستوى الرقابة في البلد المصدِّر	عمليات الرقابة قبل الحدود
ألف	% 45	متوسط	وجود اتفاق ثنائي محتمل- الأولوية 2
باء	% 30	عالٍ	وجود اتفاق ثنائي محتمل- الأولوية 1
جيم	% 15	منخفض- عدم وجود عمليات رقابة يقلل من احتمال أن يكون لدى البلد المستورد ثقة في أي ضمانات مقدمة	النظر في عمليات رقابة أخرى قبل الحدود أو داخل البلد (مثل تقديم المستوردين الأدلة على الامتثال قبل البيع، والتحقق من الموردين الأجانب، وتحليل المنتج)
دال	% 5	متوسط	وجود اتفاق ثنائي محتمل- الأولوية 4
هاء	% 5	عالٍ	وجود اتفاق ثنائي محتمل- الأولوية 3

السيناريو 2: الرقابة الحدودية

يتعلق السيناريو الثاني باستخدام تصنيف المخاطر لتحديد الأغذية التي يجب إعطاؤها الأولوية لناحية أخذ العينات والتحليل.

يقضي أحد أشكال الرقابة الحدودية بالقيام بأخذ العينات على أساس المخاطر. ويسمح تصنيف المخاطر باتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة لتحديد المنتجات التي يجب إيلاؤها الأولوية على صعيد أخذ العينات وتحليلها. في هذه الحالة، يستخدم هذا السيناريو خمسة منتجات (الحليب السائل المبستر، المخبوزات (الخبز)، والمحار، والطحين، والفاكهة الطازجة). توخياً للبساطة في هذا السيناريو، يتم العمل على بلدين من بلدان المصدر فقط. ويشمل هذا النهج ما يلي:

- تحليل مواصفات المستورد والأغذية المستوردة، بما في ذلك تحديد حجم الواردات والبلدان التي تأتي منها.
- تقييم خصائص المنتَج.
- تقييم خصائص الرقابة في البلد المصدِّر استناداً إلى بيانات امتثال المنتَج.
- اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة.

مـثال

خصائص المنتَج

المنتَج	البلد	عامل الخطر 1	عامل الخطر 1ب	عامل الخطر 2	ملخص عن خصائص المنتَج
الحليب السائل المبستر	ألف	عالٍ (10)	مجهَّز، يؤكل كما هو متوسط (5)	منخفض (1)	16
	باء	عالٍ (10)	مجهَّز، يؤكل كما هو متوسط (5)	منخفض (1)	16
المخبوزات	ألف	منخفض (1)	لا ينطبق	منخفض (1)	2
	باء	منخفض (1)	لا ينطبق	منخفض (1)	2
المحار	ألف	عالٍ (10)	خام، يؤكل كما هو عالٍ (10)	عالٍ (10)	30
	باء	عالٍ (10)	خام، يؤكل كما هو عالٍ (10)	عالٍ (10)	30
الطحين	ألف	منخفض (1)	Not/applicable	متوسط (5)	6
	باء	منخفض (1)	لا ينطبق	متوسط (5)	6
الفواكه الطازجة	ألف	عالٍ (10)	عالٍ (10)	منخفض (1)	21
	باء	عالٍ (10)	عالٍ (10)	منخفض (1)	21

مـثال

تركيبة - خصائص المنتَج والرقابة

المنتَج	البلد	ملخص عن خصائص المنتَج	مستوى الرقابة على المصدر	الكمية	المخاطر المتبقية
الحليب السائل المبستر	ألف	16	عالٍ* (1)	ضئيلة** (1)	18
	باء	16	منخفض (10)	ضئيلة (1)	27
المخبوزات	ألف	2	متوسط (5)	كبيرة (10)	17
	باء	2	عالٍ (1)	كبيرة (10)	13
المحار	ألف	30	عالٍ (1)	ضئيلة (1)	32
	باء	30	عالٍ (1)	ضئيلة (1)	32
الطحين	ألف	6	منخفض (10)	ضئيلة (1)	17
	باء	6	متوسط (5)	كبيرة (10)	21
الفواكه الطازجة	ألف	21	متوسط (5)	متوسط (5)	41
	باء	21	عالٍ (1)	ضئيلة (1)	23

* رقابة عالية من قبل البلد المصدِّر = مستوى امتثال جيد (درجة 1)، رقابة متدنية = مستوى امتثال ضعيف (درجة 10).

** كمية ضئيلة في البلد المصدِّر = درجة أقل، كمية كبيرة = درجة أعلى.

في ظل هذا السيناريو الافتراضي، ستكون المنتجات ذات الأولوية لبرنامج أخذ العينات القائم على المخاطر هي الفواكه الطازجة (البلد ألف)، والمحار (البلدان ألف وباء)، والحليب (البلد باء).

السيناريو 3: الرقابة داخل البلد

يقضي الهدف بتحديد أولويات التفتيش للمستوردين على أساس البلدان الخمسة الأولى المستوردة (الكميات والمنتجات العالية الخطورة)، إلى جانب عمليات الرقابة على المستورد والمصدَر. ويشمل هذا النهج ما يلي:

- تحليل مواصفات المستورد والأغذية المستوردة، بما في ذلك تحديد حجم الواردات والبلدان التي تأتي منها.
- تقييم خصائص الرقابة للمستورد والبلد المصدِّر استناداً إلى بيانات امتثال المنتَج ولجميع المنتجات المستوردة.
- اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة.

مـثال

المستورد	مستوى رقابة المستوردين	مستوى الرقابة على المصدر	المخاطر المتبقية/ أولوية التفتيش
1	عالٍ* (1)	منخفض (10)	11
2	عالٍ (1)	متوسط (5)	6
3	منخفض (10)	منخفض (10)	20
4	منخفض (10)	عالٍ (1)	11
5	متوسط (5)	عالٍ (1)	6

* رقابة عالية من قبل البلد المصدِّر = مستوى امتثال جيد (درجة 1)، رقابة متدنية = مستوى امتثال ضعيف (درجة 10).
إن أولوية التفتيش ستكون على الشكل التالي: المستورد 3، يليه المستورد 1، والأولوية الثالثة للمستورد 4.

3. 2 أدوات الدعم والتوجيه

اتفاقات الاعتراف

يوفر هذا الدليل مزيداً من المعلومات حول الاتفاقات الخاصة بالرقابة قبل الحدود. فعندما تفكر سلطة مختصة في وضع اتفاق مع دولة مصدِّرة كجزء من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود، عليها أن تدرس بعناية العمليات المطلوبة. في ما يلي بعض الخطوات الأساسية التي قد تساعد السلطات المختصة في وضع الاتفاقيات وضمان استمراريتها.

تشمل النقاط الرئيسية المطروحة للنظر فيها وضع هدف واضح، وفوائد وضع اتفاق والحفاظ عليه والكلفة المترتبة عن ذلك، وخطة العمل والإجراءات، وتوافر متطلبات الاستيراد، والزيارات الميدانية، وإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات.

1. تحديد هدف واضح

عند وضع الهدف، ينبغي إجراء مناقشات مع البلد المصدِّر. وفي معظم الحالات، سيأتي الاتفاق نتيجة علاقات من التجارة القائمة والمستمرة بين البلدين.

من المهم تحديد:

- ما إذا كان الاتفاق المطلوب سيتم على أساس التكافؤ أو بعض أشكال الاعتراف الأخرى أو مجرد تبادل المعلومات والتعاون.
- ما إذا كانت جميع الأغذية المصدرة، أو وحده منتَج عالي الخطورة أو بعض المنتجات العالية الخطورة ستُدرج في الاتفاق، وما إذا كان هذا يعني التعامل مع سلطة مختصة واحدة أو أكثر في البلد المصدِّر.
- ما إذا كان نظام الرقابة بكامله أو جزء منه فقط (مثل الرقابة على اللحوم) سيكون جزءاً من الاتفاق.
- ما إذا كان الاتفاق سيشمل فقط الأغذية المنتجة محلياً أو الأغذية التي يتم نقلها عبر البلد المصدِّر من بلد ثالث أيضاً. في هذه الحالة الأخيرة، يجب إيلاء الاعتبار الدقيق لما يمكن تقديمه من ضمانات بموجب الاتفاق.

2. الفوائد والتكاليف

ينبغي أن ينظر البلد المستورد في تقدير الفوائد والتكاليف المترتبة على وضع اتفاق، بحيث يكون من أكثر الأدوات فعالية لضمان سلامة الأغذية وجودتها. ينبغي النظر على وجه الخصوص في ما إذا كانت البلدان على استعداد لاتخاذ قرار التكافؤ، أو إذا كان ترتيب آخر كافياً لتحقيق الهدف المحدد.

3. خطة العمل

ينبغي أن تتعاون البلدان على وضع خطة عمل تحدد الأهداف والمحطات الرئيسية والجداول الزمنية.

من المهم إقامة تواصل مستمر بين البلدان المستوردة والبلدان المصدِّرة أثناء عملها على وضع اتفاق. هذا أمر مهم لتتمكن من توضيح المسائل الفنية والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات إضافية في الوقت المناسب.

تشمل العوامل التي تسهل وضع اتفاق والتي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطة عمل ما يلي:

- التعاون بين السلطات المختصة في البلدان المستوردة والمصدِّرة.
- الخبرة والمعرفة والثقة التي يتمتع بها البلد المستورد تجاه نظام الرقابة على سلامة الأغذية في البلد المصدِّر (مثل تجارة الأغذية الراسخة وسجل امتثال الأغذية).
- التشابه بين نظامي سلامة الأغذية (مثل التشريعات والبرامج).
- الوصول إلى الموارد المناسبة، مثل القدرات العلمية والتقنية.

4. الشفافية وتأمين المتطلبات

بمجرد تحديد أهداف هذا الاتفاق بوضوح، يجب على السلطات أيضاً أن تقوم بمراجعة شروطه وتدابير الرقابة والأهداف الرئيسية التي ينص عليها وأن تضمن أن تكون واضحة وشفافة ومتاحة للبلدان المصدِّرة.

يمكن تيسير وضع الاتفاقات المستندة إلى متطلبات واضحة للصحة والسلامة عن طريق استخدام معايير الدستور الغذائي وتوصياته ومبادئه التوجيهية من جانب كلا الطرفين.

الشروع في التشاور مع البلد المصدِّر/ البلدان المصدِّرة كخطوة أولى في العملية الاستشارية، وإتاحة نصوص تدابير الرقابة ذات الصلة وتحديد أهداف هذه التدابير. ويجب تبادل المعلومات بشأن:

- المتطلبات التشريعية والتنظيمية وغيرها من المتطلبات التي توفر الأساس القانوني لنظام الرقابة على الأغذية.
- المستندات ذات الصلة التي تحدد برامج وإجراءات الرقابة بما في ذلك التوجيهات المناسبة بشأن معايير اتخاذ القرارات والاجراءات المتصلة بذلك.
- المنشآت والمعدات والنقل والاتصالات وكذلك الصرف الصحي الأساسي ونوعية المياه.
- المختبرات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتقييم المختبرات أو اعتمادها.
- تفاصيل تنظيمية للسلطة المختصة في البلد المصدِّر (مثل موظفي التفتيش، والتدريب).

5. تنفيذ خطة العمل

ما إن يكتمل العمل التمهيدي لوضع الأهداف وخطة العمل، يمكن البدء في العمل على بلورة الاتفاق. ومن المفيد إجراء مقارنة بين النظامين، لتحديد أوجه التشابه، بما في ذلك التدابير المتطابقة، ومواطن الاختلاف. وبالنسبة لمجالات الاختلاف، سيحتاج البلد المصدر أن يقرر ما إذا كان يريد البحث عن تحديد للتكافؤ، أو تعديل نظامه لتلبية متطلبات البلد المستورد.

وتُعتبر الخبرة والمعرفة بنظام سلامة الأغذية في البلد المصدِّر والثقة فيه عاملاً مهماً أثناء وضع الاتفاق، لأنه قد يقلل من الموارد اللازمة لعقد الاتفاق. وتشمل الخبرة والمعرفة والثقة العديد من العوامل (أنظر أعلاه) ولكن يمكن أن تتضمن أيضاً

- عمليات الرقابة على التجهيز (مثل نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة) بحسب القطاع.
- وجود نظام مراقبة على الصادرات.
- نتائج عمليات التدقيق/ التفتيش/ الفحوص الميدانية التي يجريها البلد المستورد أو البلد المصدِّر أو البلدان الأخرى أو منظمات من طرف ثالث معترف بها رسمياً.
- الاتفاقات القائمة أصلاً بين البلدين، أو مع الشركاء التجاريين الآخرين.

مجالات الاختلاف: تحديد التكافؤ

ما إن يقرر البلد المصدِّر أن ثمة تدابير سيسعى إلى تحديد تكافؤ لها، يتعين عليه أن يقدم تلك المعلومة.

يجب على البلد المستورد أن يحدد بأكبر قدر ممكن من الدقة أحد أهداف الإجراء، والأساس الرئيسي للمقارنة مع إجرائه/ إجراءاته.

واستناداً إلى المعلومات المقدمة، ينبغي على البلد المصدِّر أن يوثق كيف يمكن لإجرائه/ إجراءاته أن تلبي متطلبات البلد المستورد على النحو الذي تم تحديدها، من خلال تلبية المتطلبات الرئيسية للمقارنة.

يجب على البلد المستورد مراجعة الطرح المقدم وأن يكون مستعداً لمناقشته مع البلد المصدِّر. ومن المهم أن توضع هذه المناقشات ضمن سياق المناقشة الأوسع، لاسيما إذا كان هناك سجل امتثال جيد للمنتجات المتداولة بين البلدين.

الزيارات الميدانية

قد تكون الزيارات الميدانية مفيدة في توضيح المعلومات التي يقدمها البلد المصدِّر، ولكن يجب أن تُستهل بتحديد نطاق وغرض واضحين لها. على سبيل المثال، يمكن استخدام الزيارات الميدانية من أجل:

- جمع معلومات إضافية عن تدابير البلد المصدِّر، لاسيما من أجل تبادل المعلومات التقنية والعلمية.
- تحسين مستوى المعرفة والثقة في نظام مراقبة الأغذية في البلد المصدِّر.
- ينبغي أن تسترشد الزيارات الميدانية بالمبادئ التي حددتها هيئة الدستور الغذائي.

6. الاتفاق

ينبغي للبلدان المصدِّرة والمستوردة الموافقة على وضع اتفاق رسمي يحدد ما تم الاتفاق عليه. ومن المهم أن يكون هناك فهم مقبول لدى الطرفين للشروط الموضوعة وتواصل مستمر بينهما، حيث لا يوجد حالة ثابتة غير قابلة للتبدل.

يمكن أن يشمل الاتفاق ما يلي:

- الاتصالات- عقد الاجتماعات أو إجراء مكالمات هاتفية أو عبر ملتقيات الفيديو بشكل منتظم.
- تبادل المعلومات بشأن جميع المتطلبات الجديدة، وشحنات الأغذية غير الممتثلة، وحالات الطوارئ الغذائية أو غيرها من قضايا سلامة الأغذية.
- نموذج الشهادات المطلوبة (للأغذية وشركات الأغذية على سبيل المثال) والتواصل بشأنها.
- الاستعراض الدوري للتحقق من استمرار قدرة البلد المصدِّر على تقديم الضمانات.

أدوات الدعم والتوجيه 2. 4

التحقق من صحة المستندات

تخضع المستندات للمصادقة والتحقق لتقييم صلاحيتها. يجب أن يكون لدى السلطات المختصة إجراءات تشغيل موحدة يتّبعها المسؤولون للتحقق من المستندات.

يجب أن تخضع جميع المستندات المرفقة بالشحنات للمصادقة والتحقق عند تقديمها إلى المسؤولين عن الرقابة على الواردات من أجل التأكد من صحتها. ومن أجل ضمان اتباع أسلوب منهجي لتقييم صحة المستندات، يجب على الدول تطوير إجراءات تشغيل موحدة ووضعها بتصرف المسؤولين. وينسحب ذلك أيضاً على التحقق من صحة الشهادات[26] الصادرة من بلد مصدِّر أو من مزود خدمات من الطرف الثالث.

كما يجب أن تتضمن عملية التحقق من المستندات التأكد من أنها تتعلق بالشحنة (وهذا ما يُسمى غالباً بالتحقق من الهوية) من أجل التثبت من أن المستندات تتعلق بالشحنة المحددة كما تم عرضها (كمية المنتَج، وأرقام الدُفعة، وأرقام الرزمة).

يجب أن تكون الشروط المتعلقة بالمستندات المطلوبة واضحة ومتسقة لتسهيل الامتثال. وقد يقدم المستوردون في بعض الأحيان مستندات إضافية مثل الشهادات التجارية (مثل نتائج التحاليل المخبرية) أو شهادات رسمية من البلد المصدِّر لم تطلبها السلطة المختصة المستوردة.

بما أنه لن يكون لدى المسؤولين وسيلة أو إجراء للتحقق من صحة مثل هذه المستندات (مثل عملية أخذ العينات المستخدمة، والمنهجية التحليلية وضمان الجودة، وسلسلة المسؤولية والارتباط بالدُفعة المستوردة)، لا يجوز استخدام هذه المستندات كأساس لصنع القرار.

بدلاً من ذلك، عندما تُعتبر هذه المستندات جزءاً من شروط الرقابة على الواردات، يجب أن تكون الاعتبارات الخاصة باستخدامها في صنع القرار محددة بوضوح ومثبتة بشكل جيد. وغالباً ما تُعتبر أكثر فائدة في سياق برنامج تحقق من الموردين الأجانب معترف به من ضمن ممارسات الاستيراد الجيدة.

إن عملية التحقق من صحة الشهادات هي مماثلة، وبشكل عام لاحقة لاستعراض مستندات أخرى. ويمكن تنفيذ الخطوتين من قبل موظفي الرقابة على الأغذية، أو يمكن تفويض الاستعراض الأولي للمستندات إلى موظفي الجمارك. ويصف الشكل 5 هذه العملية.

[26] يجب أن تكون الشهادات وعمليات منح الشهادات متسقة مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصميم ووضع وإصدار واستعمال الشهادات الرسمية العامة (CAC/GL 38-2001).

الشكل 5 **شجرة القرارات الخاصّة بالمستندات والشهادات**

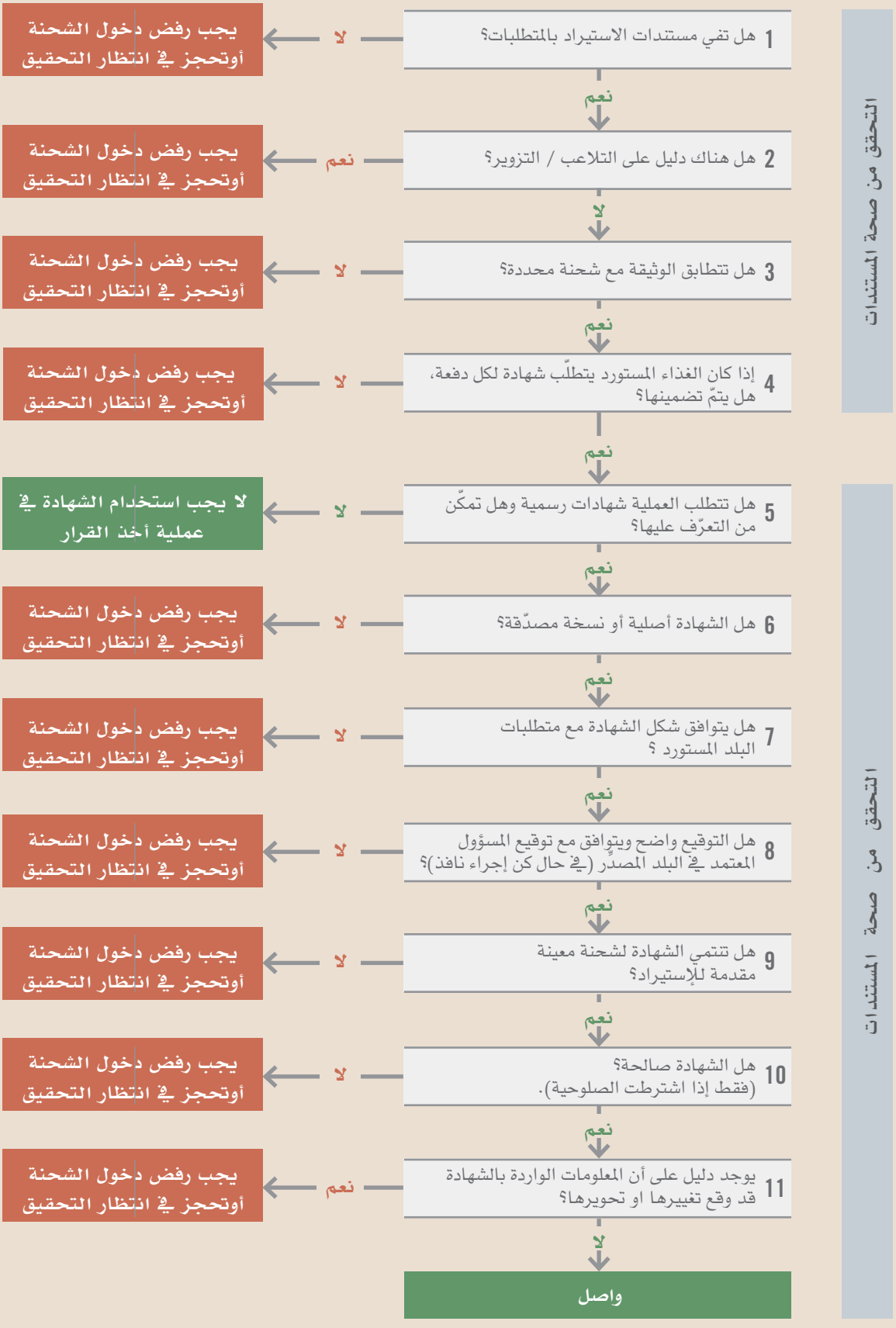

تشير الملاحظات التالية إلى المعلومات المكملة للشكل 5، في إشارة إلى أرقام المربعات.

1. **المتطلبات:** جميع المعلومات المطلوبة كاملةً (على سبيل المثال، أن تحتوي المستندات الأصلية على جميع المعلومات، وأن تكون مقروءة باللغة المحددة). لا ينبغي للمفتشين السعي وراء المعلومات الناقصة. عند تحديد أن المعلومات غير كاملة، يجب أن يُطلب من المستورد توفيرها. وفي حال عدم ورود المعلومات في الوقت المناسب، قد يتم رفض دخول الشحنة باعتبارها غير مقبولة. ولا يجوز استخدام المستندات غير المطلوبة في برنامج الرقابة على الواردات والتي يقدمها المستورد من تلقاء نفسه.
2. **التحوير:** دليل على أن المستندات أو المعلومات الواردة في الملف قد تم تغييرها أو تحويرها (من خلال الشطب، أو الكتابة فوق النص الأصلي، أو إدخال تغييرات مكتوبة بخط اليد). في حال العثور على تناقضات، يجب على المسؤول المختص التأكد من التفاصيل مع المستورد أو السلطة المصدرة للمستند أو مع كليهما.
3. **التثبت من شحنة الأغذية أو التحقق من الهوية:** التحقق من أن المستندات تنتمي للشحنة المعنية المقدمة للاستيراد (مثل كمية المنتَج، وأرقام الدُفعة، والاسم الشائع، والأحجام، وأرقام الرزم).
4. عادةً ما تكون **الشهادات مطلوبة** عندما يقوم البلد المصدِّر بتقديم ضمانات بأن الغذاء يفي بمتطلبات البلد المستورد.
5. التحقق مما إذا كان **الغذاء المستورد يتطلب إبراز شهادة**، إما من سلطة مختصة أو من طرف ثالث معتمد.
6. يجب أن تفي الشه**ادات الأصلية أو النسخ المصدقة أو الشهادات البديلة** بالمتطلبات (كأن تكون جميع المعلومات كاملة، ومقروءة، وباللغة المطلوبة).
7. يجب أن تكون الشهادة بالشكل والصيغة اللذين تم التفاوض عليهما من قبل البلد المستورد، وأن تتضمن حقول البيانات المطلوبة.
8. يجب أن تكون **التواقيع واضحة** وأن **تتوافق** مع تواقيع المسؤولين المعتمدين في البلد المصدِّر.
9. يجب أن تتطابق الشهادة مع الغذاء المستورد (مثل الكمية، وأرقام الدُفعة، وأرقام الرزمة، والاسم الشائع، والمنتِج).
10. **التحقق من صحة الشهادة**، حين يكون ذلك وارداً في الإجراءات: ينبغي الاتصال بالجهة المصدرة للشهادة أو الجهة الخارجية المعتمدة للتحقق من صلاحية الشهادة- وهذا غالباً ما يجري إلكترونياً.
11. **التحوير:** دليل على أن المستندات أو المعلومات الواردة في الشهادة قد تم تغييرها أو تحويرها (من خلال الشطب، أو الكتابة فوق النص الأصلي، أو إدخال تغييرات مكتوبة بخط اليد). وفي حال العثور على تناقضات، يجب على المسؤول المختص التأكد من التفاصيل مع السلطة المصدرة للمستند أو مع الطرف الثالث.

نظم منح الشهادات الصناعية والتجارية

وحدها المستندات المعترف بها رسمياً يمكن استخدامها في اتخاذ قرارات القبول. لا تعتبر الشهادات الصناعية والتجارية جزءاً من إجراءات الاستيراد الرسمية بصفة عامة، ما لم يتم اعتبارها معترف بها رسمياً.

يجب تحديد وجهة استخدام الشهادات التجارية التي قد يقدمها المستوردون في الإجراءات النافذة. ولا تكون الشهادة التجارية التي يقدمها المصدِّر أو المستورد عند وقت الاستيراد مفيدة إلا إذا توفرت الثقة في دقة الشهادة وصلاحيتها وملاءمتها في إظهار الامتثال لمتطلبات البلد المستورد.

إن الشهادات التجارية تساعد المسؤولين في اتخاذ القرارات بشأن المواد الغذائية المستوردة فقط عندما تكون هناك إجراءات محددة في هذا الصدد. ولكن كما في الحالة أعلاه، لا يجوز قبول هذه الشهادات من دون التحقق منها، بل يجب اتخاذ خطوات كافية لضمان صحة هذه الشهادة والتحقق من أن السلع التي يتم فحصها تلبي جميع المتطلبات في وقت الاستيراد.

التثبت والتحقق من صلاحية الشهادات التجارية

إذا كان برنامج الاستيراد يستخدم الشهادة التجارية أو يعتمد عليها لاتخاذ القرارات المتعلقة بامتثال المنتجات المستوردة لمتطلبات الاستيراد، يجب إجراء عمليات تحقق كافية للتأكد من صحة الشهادات التجارية، والتحقق من استيفاء شروط الإنتاج. ويمكن اتباع نهج مماثل لتقييم الشهادات الرسمية. كما أن استخدام الشهادات التجارية المعروفة من شأنه أن يسهل التصديق.

الشهادات المزورة أو العبث بشهادات

قد يتم أيضاً تزوير الشهادات أو قد تكون البضائع المشمولة بالشهادة مغشوشة. في حال الشهادات الورقية، قد يكون من الصعب الكشف عن الشهادات المزورة- ما يبرر فائدة تبادل الشهادات النموذجية عند إبرام اتفاقات إصدار الشهادات مع سلطات البلدان المصدِّرة، ورفض استخدام الشهادات الظرفية التي قد يقدمها المستورد أو العميل. وقد تقوم البلدان المصدِّرة أيضاً بتغيير أو السمات الأمنية للشهادات أو تحسينها مع مرور الوقت. وقد يشمل ذلك:

- استخدام نوع محدد من الورق (مثل الورق الذي تتخلله خطوط مومضة، وما إلى ذلك)؛
- العلامات المائية و/ أو السمات النافرة؛
- الرموز الشريطية (الباركود) أو المراجع الرقمية الأخرى.

وقد يتغير الموقعون الرسميون أيضاً مع مرور الوقت. لذلك يجب على البلدان المصدِّرة ضمان تبليغ الشركاء التجاريين بأسماء الموقعين الجدد وفق الأصول. وبالمثل، ينبغي على البلدان المستوردة ضمان الاحتفاظ بالنسخ الموقعة الصحيحة عند نقاط الاستيراد.

يمكن أن يتم التلاعب بالشهادات في البلد المصدِّر أو أثناء النقل إلى البلد المستورد. يحدث التلاعب بشكل عام عندما يتم إصدار شهادة صالحة من قبل سلطة منح الشهادات، ويتم تغيير المعلومات على الشهادة عن قصد (على سبيل المثال زيادة الكميات، وتغيير اسم المنتَج). ويتحمل المستوردون مسؤولية ضمان أن تكون المنتجات المستوردة مصحوبة بشهادات صالحة عند الضرورة.

إن التلاعب بشهادة ما يجعلها غير صالحة كما قد يجعل الغذاء المستورد الموصوف في الشهادة غير مؤهل للاستيراد.

يمكن إدخال تغييرات معينة على شهادة ما من دون التلاعب بها، لاسيما في ما يتعلق بالتغييرات التي تطال منافذ الدخول ومكان التحميل.

الشهادات الالكترونية

كذلك يمكن استخدام الشهادات الالكترونية لتوفير ضمانات بأن الغذاء يفي بمتطلبات البلد المستورد. وبما أن التصديق الإلكتروني هو نظام بين الحكومات بشكل عام، فإنه يمكن أن يقلل من إمكانية التلاعب بالشهادات أو الاحتيال في استخدامها. وعند استخدام الشهادات الإلكترونية، ينبغي النظر بعناية في ضمان حماية النظام من الاحتيال والتلف الضار (مثل فيروسات الكمبيوتر) والدخول غير المصرح به بكافة أشكاله. كما ينبغي تصميم النظام بحيث يتم التقليل من إمكانية تأثر التجارة إلى أدنى حد ممكن في حال تعطله. ويجب تحديد استخدام النظم والشهادات وتصميمها على نحو يقلل من احتمال استخدامها بشكل احتيالي أو إعادة استخدامها ويحول دون ذلك.

الإبلاغ عن الشحنات غير المطابقة أو الشهادات المزورة

يجب إبلاغ وكالة منح الشهادات في البلد المصدِّر بأي شهادات مزورة أو شهادات تم التلاعب بها، تم اكتشافها في البلد المستورد. وينبغي أن تشير هذه المعلومات إلى ما إذا كانت هناك أخطاء في الشهادة الأولية أو ما إذا كانت حالة البضاعة قد تغيرت بين وقت إصدار الشهادة والتفتيش/ الفحص عند الوصول. وعند تبلغها عن المشاكل المتعلقة بالشهادات، يجب عليها اتخاذ إجراء مناسب للتحقيق والادارة لمنع تكرارها. وهذا أمر ضروري على وجه الخصوص في الحالات التي تنشأ فيها حوادث تتعلق بسلامة الأغذية نتيجة الأغذية غير المطابقة أو المغشوشة.

عندما تتعلق المسألة بشحنة غير ممتثلة، يجب مناقشة النتائج مع كل من المستورد ووكالة منح الشهادات في البلد المصدِّر، حيث يتوجب عليهما العمل مع المنتِج/ المصنّع/ المصدِّر للتأكد من عدم تكرار المشاكل عينها.

إخطار هيئة إصدار الشهادات والمستورد عند رفض الطعام المستورد بسبب إبراز شهادات أو مستندات أخرى مزورة، أو عند وجود دليل على العبث بالشهادات.

أدوات الدعم والتوجيه 2. 5

ممارسات الاستيراد الجيدة

يجب على السلطات المختصة تطوير توجيهات أساسية للمستوردين، لتلبية المتطلبات المتعلقة بالأغذية المستوردة ومتطلبات النظافة الصحية الأساسية.

يجب على الدول أن تبحث في وضع توجيهات بشأن ممارسات الاستيراد الجيدة لمستوردي الأغذية تحدد عمليات الرقابة الأساسية التي يجب أن يفي بها المستوردون. ويجب أن تكون عمليات مراقبة النظافة الصحية الأساسية المتعلقة بظروف التخزين والمباني والمعدات وما إلى ذلك والمدرجة في ممارسات الاستيراد الجيدة متوافقة مع مبادئ ممارسات النظافة الصحية الجيدة التابعة للدستور الغذائي[27]. ويجب أيضاً تضمين المتطلبات المتعلقة باستيراد المنتجات، والحفاظ على المستندات، واستقبال المنتَج المستورد وتقييمه. كما يجب أن تشمل ممارسات الاستيراد الجيدة شركات الأغذية التي تستورد مكونات غذائية فقط لاستخدامها الخاص في تجهيز الأغذية.

ويجب أن تغطي ممارسات الاستيراد الجيدة مجالين، حيث يحدد المجال الأول أدوار المستورد ومسؤولياته في ما يتعلق باستيراد الأغذية، بينما يحدد المجال الثاني شروط المبنى الخارجية والداخلية، والمتطلبات الصحية، ونظافة الموظفين. وفي ما يلي بعض الاعتبارات التي يمكن تكييفها مع متطلبات البلد المستورد.

[27] المبادئ العامة لسلامة الأغذية بموجب الدستور الغذائي.

المنتجات الغذائية والمواصفات والإجراءات

نظراً لأن المستوردين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن المواد الغذائية التي يستوردونها، يجب أن يحرصوا على أن يأتوا بها من شركات أغذية أجنبية قادرة على تلبية المتطلبات التنظيمية للبلد المستورد. كما يجب عليهم الاحتفاظ بالمستندات المناسبة التي يمكن إتاحتها (مثلاً خلال التفتيش، والاسترداد) وإدراج معلومات كافية لتحديد هوية المنتَج.

يجب على المستوردين أن يتحملوا مسؤولياتهم عن طريق الحصول على الأغذية من شركات الأغذية الأجنبية التي يمكنها إنتاج الأغذية التي تلبي متطلبات البلدان المستوردة.

على سبيل المثال، ينبغي أن يكون لدى المستوردين مواصفات مكتوبة تحدد الحد الأدنى من المتطلبات لنوع الغذاء المستورد التي يمكن توفيرها لجميع الموردين الأجانب كجزء من عقد الشراء. ويمكن أن تشمل المواصفات:

- وصف الغذاء (مثل اللحوم والأسماك والخضروات ومنتجات الألبان والحلويات).
- المعيار المطلوب للتجهيز (كأن يتم إنتاجه وفق ممارسات التصنيع الجيدة، ونظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة).
- المكونات، وخاصة المكونات الممنوعة.
- شرط الحصول على شهادة من الحكومة أو من طرف ثالث للأغذية العالية الخطورة.
- متطلبات التخزين والنقل (وتشمل الأمثلة ما يلي: عدم تخزين المواد الغذائية مع المواد غير الغذائية، والاحتفاظ بالبرودة، إبقاؤها مجمدة، وتخزينها بدرجة حرارة الغرفة، إلخ.).
- متطلبات وضع ملصقات البيانات للأغذية المعبأة مسبقاً، بما في ذلك تاريخ انتهاء الصلاحية المناسب (كأن يكون تاريخ انتهاء الصلاحية كافياً للتوزيع والبيع والاستهلاك)، والمتطلبات اللغوية
- بيان يفيد بأن الغذاء يجب أن يلبي "اسم البلد المستورد" أو الدستورالغذائي أو المعايير المناسبة الأخرى.

يجب أن يملك المستوردون مستندات تتعلق بالمواصفات المقدمة لموردهم.

مراقبة الجودة (المستورد)

يجب على المستوردين أيضاً الحرص على التحقق من توافق الغذاء المستورد مع الغذاء الذي تم طلبه وأنه تم استيفاء المواصفات، وذلك كجزء من مسؤوليتهم. وقد يشمل ذلك الفحص البصري للشحنة الواردة، مثل:

- التأكد من المعلومات الواردة على الشحنة العينية ومقارنتها مع مستندات الاستيراد ومواصفاته (مثل المنتَج الغذائي، وحجم الدُفعة، والعلامة التجارية، وعلامات التعريف، والمنتِج).
- التأكيد على أن بطاقة البيانات تستوفي متطلبات البلد (كاللغة، والرموز).
- التأكيد على عدم وجود أي علامات شوائب حسية (مثل عدم وجود أضرار نتيجة تعرض المنتَج للماء، أو أضرار مادية أو حاويات تتسرب منها المياه، أو روائح كريهة).
- في حال اكتشاف تلف أو شوائب، يجب حجز الشحنة حتى يتم اتخاذ إجراء تصحيحي.
- يُعتبر التحقق من الموردين مسؤولية المستوردين أيضاً كجزء من ضمان استيفاء الأغذية المستوردة لمتطلبات البلد المستورد مثل:
- مراجعة تقارير التفتيش السنوية التي تقوم بها إما السلطة المختصة أو جهة تدقيق خارجية معترف بها، والتي تم الحصول عليها من المورّد الأجنبي.
- التعاقد مع شخص لديه المؤهلات المناسبة للقيام بتفتيش المورّد الأجنبي (مثل موظف لدى المستورد).

وقد يشمل ذلك أيضاً أخذ العينات والتحليل كجزء من عملية التحقق. ذلك أن أخذ العينات والتحليل يسمحان ببلورة سجل الامتثال. وقد يشمل ذلك أخذ عينات من الدُفعة الأولى من الموردين الجدد وأخذ عينات من الدُفعات اللاحقة. وعندما لا يستطيع المستوردون الوصول إلى الخدمات المخبرية المناسبة، يمكن التماس التحقق من خلال طلب تقديم شهادة تحليل من قبل السلطة المختصة في البلد المصدّر أو طرف ثالث معتمد.

ملاحظة: عندما تكون الشهادات جزءاً من عملية ضمان جودة المستورد، لا تكون جزءاً من إجراءات تحديد المقبولية عند الحدود. ويجب الحفاظ على الشهادات والاحتفاظ بها من قبل المستورد ولا يجوز تقديمها للموظفين الحدوديين.

يتحمل المستوردون مسؤولية تأمين الظروف الملائمة لتخزين المواد الغذائية ونقلها.

مراقبة المنتج، والتخزين والتعريف بالدُفعة

يقع على عاتق المستوردين مسؤولية الحفاظ على الغذاء أثناء وجوده بتصرفهم (أثناء التخزين على سبيل المثال). ويجب أن يكون لدى المستوردين طرق محددة للحفاظ على هوية المنتَج، وتطبيق مبدأ الوارد أولاً يخرج أولاً أو الذي تنتهي صلاحيته أولاً يُصرف أولاً، بحيث يتم استيراد المواد الغذائية والمكونات الغذائية وبيعها ضمن تاريخ "صالح قبل" أو تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد في ملصق البيانات الموضوع عليها. وقد يشمل الحفاظ على الرقابة ما يلي:

- وضع بطاقة تعريف بجميع المواد والمكونات الغذائية.
- تحديد ظروف التخزين المناسبة (مثل التخزين بعيداً عن الجدران، والأفضل على المنصات أو الرفوف، والفصل بين الأغذية الخام وغير المجهزة والأغذية الجاهزة للأكل).
- وضع إجراءات لمراقبة المنتجات (أي الرصد والتعقب) تسمح للمستوردين بمعرفة موقع جميع الأغذية المستوردة من لحظة الاستقبال إلى لحظة التوزيع (مثل طبيعة المنتَج، والكميات، وتاريخ الاستلام، ومكان التخزين، وتاريخ الشحن، وإلى من، وإلى أين).
- وضع إجراءات للتعامل مع الأغذية غير المطابقة، بما في ذلك تقديم المشورة إلى هيئة سلامة الأغذية والمورّد الأجنبي، وتحديد الإجراء التصحيحي الذي يمكن اتخاذه أو إعادة الدُفعة إلى الموردين. ويجب على المستورد أيضاً بذل جهود لتقييم ما إذا كان المورّد قد صحح الوضع قبل استيراد المزيد من الدُفعات.
- وضع إجراءات لاسترداد الدُفعات تسمح بالاسترداد الكامل والسريع لأي دُفعة/ رزمة مشبوهة من الأغذية المستوردة.

يجب على المستوردين التأكد من أن المرافق المستخدمة لتخزين الأغذية المستوردة تفي بالمتطلبات الأساسية، بما يتفق مع توجيهات الدستور الغذائي بشأن الممارسات الصحية الجيدة.

المباني (من الداخل والخارج)، والصرف الصحي، والمرافق، والموظفون

في ما يتعلق بشركات الأغذية التي تقوم بتجهيز المواد الغذائية، فإن المستوردين عموماً يحتاجون إلى مرافق لتخزين المواد الغذائية المستوردة. وقد تكون مرافق التخزين مملوكة للمستورد أو لأي شركة أخرى. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تفي المرافق المستخدمة لتخزين المواد الغذائية المستوردة بالمتطلبات الأساسية، مثل تلك المبينة أدناه والتي تم استقاؤها من وثائق هيئة الدستور الغذائي حول ممارسات النظافة الصحية الجيدة. ويمكن استخدام بعض هذه الشروط أو جميعها من قبل السلطات المختصة كجزء من ممارسات الاستيراد الجيدة.

أ. الموقع

- يجب أن تقع شركات الأغذية المستوردة في مناطق خالية من التلوث والروائح وغبار الدخان والملوثات الأخرى.
- يجب أن تقع شركات الأغذية المستوردة في مناطق غير معرضة للفيضانات أو لتراكم النفايات السائلة.
- يجب أن تظل المناطق المحيطة نظيفة من دون تراكم للنفايات أو تفشي الآفات. ويجب أن يكون هناك إمكانية الوصول إليها لإزالة النفايات الصلبة والسائلة.

ب. التصميم والتخطيط

- يجب أن تعمل شركات الأغذية المستوردة داخل مبانٍ مصممة ومشيدة ومصانة بحالة جيدة، بما يحول دون دخول الآفات والأوساخ والحطام والأدخنة إليها.

ج. الطاقة

- ينبغي أن تتمتع شركات الأغذية المستوردة بالقدرة على الوصول إلى مصدر للطاقة قادر على توفير الطاقة الكافية لتشغيل المبنى (مثل الأضواء والتهوية) ومعدات تخزين الأغذية (مثل البرادات والثلاجات).

د. إمدادات المياه

- ينبغي أن تتمتع شركات الأغذية المستوردة بالوصول إلى إمدادات المياه أو الآبار أو أي مصادر أخرى معتمدة محمية من التلوث.

هـ. التخطيط

- يجب أن تتوفر البنية التحتية الأساسية المناسبة لعمليات الاستيراد. ويجب أن توفر المباني مساحة كافية للسماح بحركة طبيعية للمواد والمنتجات والموظفين، ولضمان إدارة الأغذية المستوردة وفقاً لمبدأ الوارد أولاً يخرج أولاً أو الذي تنتهي صلاحيته أولاً يُصرف أولاً.
  - إن لم يكن تاريخ انتهاء الصلاحية وارداً على الغذاء (مثل الأغذية غير المغلفة)، يجب استخدام مبدأ الوارد أولاً يخرج أولا لإدارة الغذاء وضمان تناوب جيد.
  - إذا كان تاريخ انتهاء الصلاحية وارداً على الغذاء (مثل الأغذية المعبأة مسبقاً)، من الضروري ضمان عدم بيع أي غذاء بحيث تكون قد انتهت صلاحيته قبل بيعه للمستهلكين أو المستخدمين النهائيين، وينبغي استخدام مبدأ الذي تنتهي صلاحيته أولاً يُصرف أولاً.
- ينبغي أن يكون هناك فصل كافٍ بين مناطق تخزين الأغذية وجميع المناطق الأخرى.
- ينبغي توفر نقاط تحميل وتفريغ مناسبة لتسهيل حركة المواد، ويجب تغطية هذه النقاط بشكل مناسب لتوفير الحماية الكافية من الآفات والمطر، وما إلى ذلك.

و. الهياكل الداخلية والتمديدات

- يجب أن تقع شركات الأغذية المستوردة في مبانٍ مناسبة لتخزين الأغذية. ويشمل ذلك:
  - الجدران والأرضيات والأسقف المصممة لمنع دخول الآفات أو المياه (أي عدم وجود فجوات أو ثقوب غير محمية) والمبنية من مادة متينة يسهل تنظيفها وصيانتها.
  - ينبغي بناء الأرضيات بما يقلل احتمال حدوث تلوث، ويسمح بتأمين الصرف المناسب، وسهولة تنظيفها وصيانتها (أي أقل ما يمكن من التشققات والتصدعات).
  - يجب أن تكون الأسقف والتجهيزات العلوية قابلة للوصول إليها لتنظيفها، ويجب أن تقلل من احتمال سقوط الأوساخ أو المركّزات على الأغذية المخزنة.
  - يجب أن تكون أسطح الجدران والفواصل والأرضيات مصنوعة من مواد غير مُنفِذة، ويجب أن يكون سطح الجدران أملساً.
  - يجب أن تكون النوافذ وأجهزة التهوية سهلة التنظيف وأن تمنع دخول الآفات.
  - يجب أن يكون سطح الأبواب أملساً وعازلاً، وأن تكون الأبواب سهلة التنظيف والتطهير، ومصممة بطريقة تمنع دخول الآفات.

ز. المعدات

- يجب أن تكون المعدات في موقع يسمح بصيانتها وتنظيفها بشكل مناسب، وأن تعمل وفقاً للاستخدام المقصود وأن تسهل ممارسات النظافة الصحية الجيدة، بما في ذلك المراقبة، إذا لزم الأمر.
- يجب أن تكون المعدات التي تُستخدم لتبريد الغذاء أو تخزينه أو تجميده مصممة بطريقة تسمح ببلوغ درجات حرارة الغذاء المطلوبة والحفاظ عليها بأسرع ما يلزم من أجل سلامة الغذاء وملاءمته، وبما يسمح بصيانتها بفعالية ومراقبتها برصد البارامترات. ويجب معايرة أجهزة المراقبة والقياس بشكل دوري والحفاظ على السجلات. وينبغي أن تستند وتيرة المعايرة إلى نوع المعدات ومدى أهمية قياسها، وموقعها ونطاق استخدامها.

ح. بيئة المرافق والتخزين

- يجب أن توفر شركات الأغذية المستوردة بيئة مناسبة (مثل الإضاءة، ودرجة الحرارة، والتخزين) للأغذية المستوردة.

ط. إمدادات المياه

- يجب توفير مياه الشرب الكافية أو المياه من مصدر معتمد من قبل البلدية أو أي سلطة حكومية أخرى، مع مرافق مناسبة لتخزينها وتوزيعها.
  - في حال استخدام المياه السائبة، يجب أن تحمي صهاريج التخزين أو الحاويات المياه من التلوث (أي أن تكون مغطاة لمنع دخول الحيوانات والطيور والآفات والمواد الدخيلة الأخرى) ولا يجوز تلويث المياه بالأدوات واللوازم.
  - يجب أن يكون الثلج الذي يلامس الغذاء مصنوعاً من مياه صالحة للشرب وأن يتم إنتاجه ومعالجته وحفظه بطريقة تضمن حمايته من التلوث.

- يجب عدم استخدام الثلج المستخدم في المواد الخام المستوردة لأي غرض آخر بتاتاً.
- يجب أن تكون جميع أنابيب المياه مصنوعة من مواد غير سامة ومقاومة للتآكل، وخالية من الشروخ، وغير منفذة وأن تكون محكمة الإغلاق.
- يجب تحديد أنظمة منفصلة للمياه غير الصالحة للشرب (لمكافحة الحرائق، وإنتاج البخار، والتبريد، والتجهيزات الصحية) ويجب ألا تكون متصلة بأنظمة مياه الشرب أو أن تصب فيها.

ي. الصرف الصحي والتخلص من النفايات

- سوف تحتاج شركات الأغذية المستوردة إلى التخلص من المواد الغذائية أو عبوات الأغذية أو مواد التنظيف. ويشمل ذلك الأغذية التي ربما تكون قد تضررت أثناء النقل أو قد فسدت، أو تجاوزت تاريخ صلاحيتها أو لم تعد تستوفي معايير البلد المستورد.
- يجب تصميم نظم الصرف الصحي والتخلص من النفايات في شركات الأغذية المستوردة وبناؤها بشكل مناسب.
- يجب عدم السماح بتراكم نفايات الأغذية والعبوات في أماكن تخزين الأغذية أو مناطق العمل الأخرى (مثل التحميل) أو في البيئة المجاورة.
- يجب وضع علامة على حاويات النفايات والمواد غير القابلة للأكل أو الخطرة وتركيبها بشكل مناسب، بما في ذلك الأغطية.
- ينبغي توفر نظام تصريف مناسب (للجليد المنصهر على سبيل المثال) يكون مصمماً ومشيداً للحد من تلوث الغذاء أو إمدادات المياه.

ك. مرافق التنظيف

- يجب أن يكون لدى شركات الأغذية المستوردة مرافق وعمليات تنظيف مناسبة.
  - يجب أن يكون مرفق التنظيف مناسباً لتخزين أدوات ومستلزمات التنظيف، والتقليل من إمكانية تلوث الغذاء. ويجب تحديد منتجات التنظيف والكيماويات الأخرى (مثل مواد التشحيم والدهانات) بشكل واضح.
- ينبغي أن يكون مكان تخزين مواد التنظيف والمواد الكيميائية الخطرة منطقة محظورة الدخول وأن يُسمح بالدخول إليه للموظفين المجازين فقط.
  - يجب أن تجري الشركة عملية تنظيف منتظمة تحافظ على موقع تخزين الأغذية والمناطق المجاورة.

ل. مرافق النظافة الشخصية والمراحيض

- يجب أن تضمن شركات الأغذية المستوردة إمكانية الوصول إلى مرافق النظافة الصحية للموظفين، سواء في الموقع أو في مكان قريب منه بما في ذلك مرافق غسل اليدين المناسبة بالماء الساخن والبارد، والمراحيض أو مرافق الاستحمام المناسبة.

- يجب إنشاء هذه المرافق في المكان المناسب وصيانتها لتشجيع النظافة الصحية المناسبة والحد من إمكانية تلوث الغذاء.

م. التهوئة

- يجب أن تكون التهوية كافية لإزالة التلوث المحمول بالهواء، والتحكم بالروائح والرطوبة حسب الحاجة.
- يجب أن تكون جميع أجهزة التهوية نظيفة وفي حالة جيدة.

ن. الإضاءة

- ينبغي أن تكون الإضاءة في جميع أنحاء المرفق كافية للسماح بتنفيذ العمليات (مثل التخزين، وإدارة المنتجات الغذائية). ويجب أن تكون جميع الإنشاءات نظيفة ومحمية لضمان عدم تعرض الأغذية للتلوث في حال التحطم.

س. الطاقة الاحتياطية

- يجب توفير مرافق الطاقة الاحتياطية المناسبة (مثل المولّدات والمحوّلات) لضمان إمداد مستمر بالطاقة حسب الضرورة لتخزين الغذاء السليم وصيانته.

ع. صيانة المنشآت وتنظيفها وتعقيمها

- يجب صيانة المباني والمعدات من خلال برامج الصيانة المناسبة
- يجب أن تتوفر برامج التنظيف والتعقيم حسب الضرورة، وأن تغطي جداول التنظيف والتعقيم، والمسؤوليات، والأساليب، والمعدات، وأدوات التنظيف والتعقيم ذات الصلة، وما سوى ذلك، من أجل القضاء على تلوث الأغذية بطريقة فعالة. ويجب مراقبة هذه البرامج بشكل مستمر لضمان فعاليتها. كما يجب التأكد من أن مواد التنظيف والتعقيم الكيميائية لا تلوث الطعام.

ف. إجراءات مكافحة الآفات

- يجب أن يكون لدى المستورد إجراءات مناسبة لمكافحة الآفات، بما يشمل الفحص المنتظم للمباني والبيئة المحيطة بها، وإزالة أسباب التكاثر المحتملة.
- ينبغي لجميع أنشطة مكافحة الآفات استخدام المنتجات المعتمدة واستخدامها وفقاً للتعليمات.
- ينبغي الاضطلاع بجميع الأنشطة الممكنة لضمان عدم تلوث الأغذية.

ص. النظافة الشخصية

- على المستوردين التأكد من حصولهم على شهادة صحية لكل موظف من موظفيهم.
- على المستوردين التأكد من تمتع الموظفين بدرجة عالية من النظافة الشخصية وارتدائهم الملابس النظيفة المناسبة.
- ويشمل ذلك:
  - غسل اليدين بالصابون/ المطهّر بعد استخدام المراحيض وبعد ملامسة أي مادة ملوثة (بما في ذلك المواد الخام أو النقود أو الملفات أو غير ذلك) أو منتَج غير نظيف أو سطح على اتصال بالغذاء أو أعضاء من الجسم أو النفايات.
  - عدم البصق والتدخين وتناول الطعام ومضغ العلكة أو التبغ.

ق. وسائل النقل

- يجب أن يحرص المستوردون على أن يتمتع الغذاء بحماية كافية أثناء النقل، بما في ذلك من خلال الحفاظ على درجة الحرارة أو الرطوبة أو ظروف أخرى مناسبة.
- يجب تصميم حاويات النقل وتركيبها وصيانتها (أي تنظيفها وتطهيرها) بحيث لا تعرّض الغذاء للتلوث.
- يجب فصل المواد الغذائية عن المواد غير الغذائية بشكل مناسب أثناء النقل لمنع التلوث.

©Giulio Napolitano

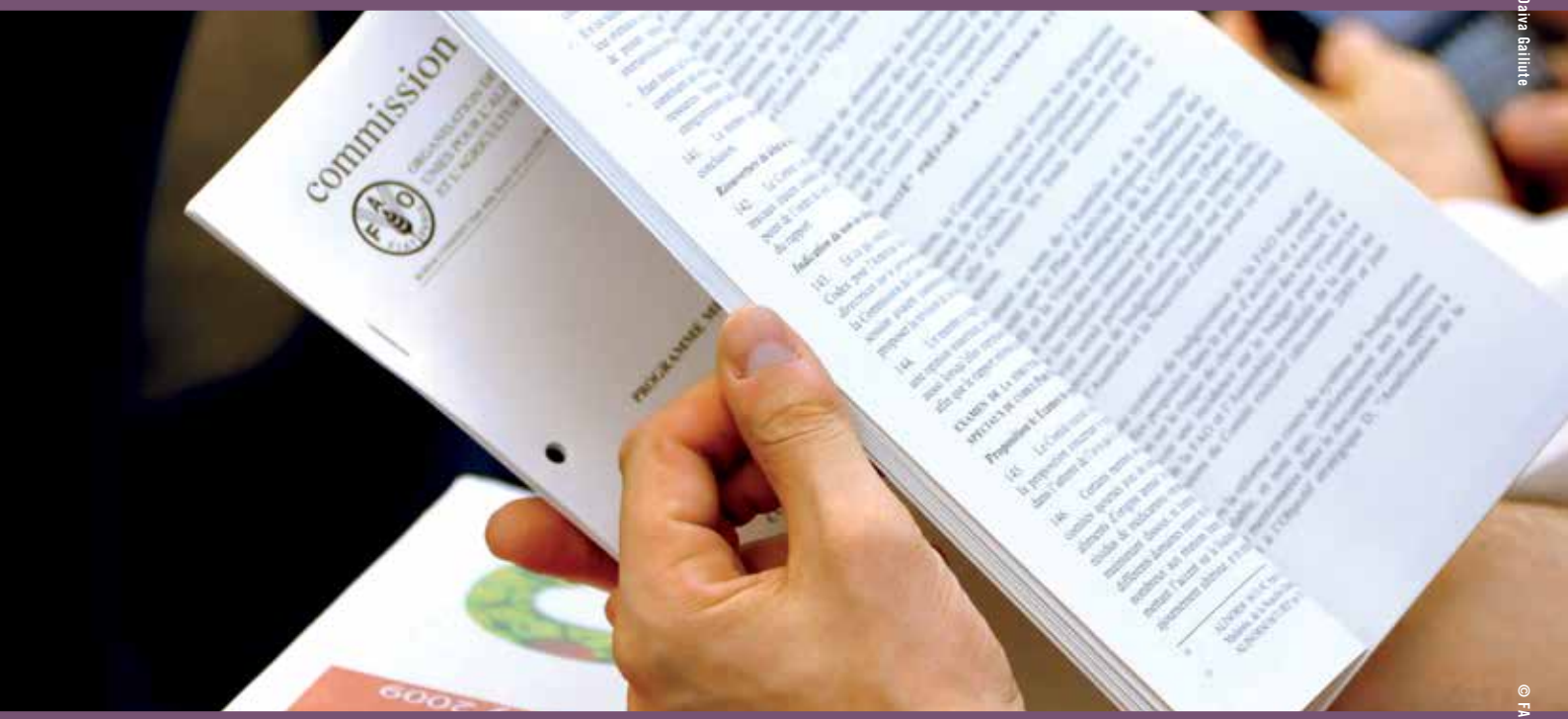

©Ilaya Batiliute

© FAO/Giulio Napolitano

القسم 3

الأطر القانونية والمؤسسية

- مقدمة
- الإطار القانوني لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة
- الإطار المؤسسي للرقابة على الأغذية المستوردة

مقدمة

يجري تحديد عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المستندة إلى المخاطر وتنفيذها والحفاظ عليها استناداً إلى تصميم السياسات والبرامج الخاصة بالبلد (أنظر القسم 2) ووظائف الدعم (أنظر القسم 4). وتُعتبر السلطة التشريعية (سلطة تنفيذ القانون)، والواجبات والالتزامات المحددة بموجب القانون، والسلطات المختصة ذات الولايات والأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح، كلها ضرورية لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر.

والهدف من هذا القسم هو مساعدة البلدان في فهم الخيارات المختلفة المتاحة لتشكيل الإطار القانوني والمؤسسي لدعم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المستندة إلى المخاطر.

الإطار القانوني لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة

قد تختار الدول مجموعة متنوعة من الخيارات التنظيمية المختلفة لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وفي العديد من الأقاليم، يتم تكريس عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة في تشريعات أوسع بشأن سلامة الأغذية، أو تجارة المنتجات الزراعية، أو التشريعات القائمة على السلع الأساسية.

المفاهيم القانونية الأساسية

الاتساق مع التشريعات الوطنية

تشمل التشريعات الأولية بصفة عامة التوجيهات بشأن المسؤوليات الرئيسية للسلطات المختصة والمستوردين.

تشير التشريعات حول سلامة الأغذية وجودتها إلى مجموعة الأحكام القانونية التي ترعى سلامة الأغذية وجودتها في جميع مراحل سلسلة إنتاج الأغذية (مثل الحوكمة، وإنتاج الأغذية، وتجهيزها وبيعها). وتشير التشريعات حول الرقابة على الأغذية المستوردة، وهي مجموعة فرعية من التشريعات حول سلامة الأغذية وجودتها، إلى مجموعة من المواد/ الصكوك القانونية التي ترعى بشكل مباشر أو غير مباشر الأغذية المستوردة.

ملاحظة

تشمل التشريعات الأولية التوجيه بشأن المسؤوليات الرئيسية لكل من السلطات المختصة ومستوردي الأغذية (أي أنها تكرس المبادئ الواردة في القسم 2 ضمن إطار قانوني) وتسمح بإدارة وتنفيذ عمليات الرقابة على الواردات الغذائية. وهي تتضمن بشكل عام أحكاماً مثل:

- فرض حظر على إجراءات محددة (مثل الاستيراد من دون رخصة، أو بيع أغذية مستوردة غير آمنة/ غير صحية).
- توصيف الجرائم والعقوبات المرتبطة بها.
- متطلبات الاستيراد وواجبات المستوردين (مثل المسؤولية الرئيسية عن توفير الغذاء الآمن، وتطبيق ممارسات الاستيراد الجيدة، والإخطارات بشأن الأغذية المستوردة).
- السلطة الحكومية والسلطات المحددة (مثل تفتيش المستورد، وأخذ عينات من المنتجات وتحليلها، والضبط والاحتجاز، وتحديد الرسوم، والترتيبات الثنائية).
- سلطة وضع اللوائح وإصدارها التي قد تشمل متطلبات تحليل فعالية التكلفة، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وإدراج المعايير الدولية، والمراجعة من قبل السلطة التشريعية .

يجب أن تكون تشريعات الرقابة على الواردات الغذائية متسقة مع تشريعات الرقابة على الأغذية المحلية.

وعادةً ما تكون التشريعات الأولوية التي تصدر عن الذراع التشريعي للدولة واسعة النطاق (أي إنها تُطبَق على جميع الأغذية المنتجة أو المباعة أو الموزعة في البلد)، وكثيراً ما ترعى عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وقد تكون الأحكام المتعلقة مباشرة بالرقابة على الأغذية المستوردة محدودة بعدد قليل من الأقسام المدرجة في التشريعات الأولية حول الرقابة على الغذاء.

وبشكل عام، يصف نطاق التشريعات الأولية المنتج أو المنتجات، والأنشطة، والمجالات، والمسؤوليات التي يغطيها هذا التشريع. ولا يمكن للتشريعات الثانوية أن تتجاوز نطاق التشريعات الأولية.

قد يكون سنّ التشريعات الأولية أو تعديلها مسألة معقدة غالباً ما تنطوي على إجراءات طويلة في البرلمان أو مجلس الأمة. ومع ذلك، فإن التشريعات الأولية السليمة ضرورية لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة لأنها تحدد الالتزامات والمسؤوليات الأساسية اللازمة لتفعيل النظام.[28]

غالباً ما يتطلب تنفيذ التشريعات الأولية وضع تشريعات "ثانوية" أو "تنفيذية" (مثل اللوائح والمراسيم والقرارات) المتعلقة باستيراد الأغذية. وقد تكون التشريعات الثانوية مرتبطة بالتشريعات الغذائية العامة أو بمنتجات غذائية محددة/ خاصة بقطاع معين (مثل المنتجات الحيوانية والمنتجات المجهزة). كما يمكن للتشريعات الثانوية المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أن تكون قائمة بذاتها (أي محصورة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة) أو مدرجة في التشريعات الثانوية الأوسع المتعلقة بالتجارة أو بالرقابة على الأغذية. وتتسم التشريعات الثانوية بمرونة أكبر لكنها محدودة من حيث نطاقها بالمجالات المشمولة بالتشريعات الأولية.

يجب أن توفر التشريعات الثانوية المتعلقة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مبادئ وإجراءات مفصلة لتنفيذ جميع الأحكام الجوهرية المدرجة في التشريعات الأولية (مثل ممارسات الاستيراد الجيدة، والأغذية والمكونات المسموح بها، وتسجيل أو ترخيص المستوردين، وعمليات التفتيش الحكومية، وأخذ العينات أو الرسوم).

يعتمد مستوى التفصيل والشكل العام للتشريع على التقاليد القانونية للبلاد، حيث إن بعض البلدان تعمد إلى سنّ أحكام شاملة ومفصلة بالنسبة إلى الرقابة على الأغذية فيما تحصر بلدان أخرى محتويات تشريعاتها الأولية بالأحكام التمكينية (أي المبادئ العامة والمسائل الخاضعة لسيادة القانون، والإطار المؤسسي، والالتزامات والمسؤوليات) وتسن تشريعات ثانوية أكثر تفصيلاً لتنفيذ القانون.

كما ستحدد التشريعات الأولية المسؤولية المؤسسية عن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة والعمليات الأخرى (مثل الجمارك) داخل بلد ما. وينبغي أن ينص التشريع على الولايات المؤسسية لمختلف المؤسسات بأكبر قدر ممكن من الوضوح، مع تجنب الثغرات في التغطية والحد من إمكانية الازدواجية بما يمكّن من تخصيص الموارد بفعالية وتوزيع الأدوار والولايات على نحو مناسب. كما ينبغي أن يمنح التشريع صلاحية التعاون بين المؤسسات، وأن يجيز التنسيق وتبادل المعلومات. ويرد في الجزء الثاني من هذا القسم مزيد من التفاصيل حول الخصائص المنشودة للإطار المؤسسي.

يجب أن تكون جميع التشريعات المتصلة بالواردات الغذائية متوافقة مع الالتزامات الدولية.

[28] أنظر: faolex.fao.org ووجهات النظر والمبادئ التوجيهية بشأن تشريعات الأغذية، مع نموذج جديد لقانون الأغذية، جيسيكا فابنك، ملفين سبريج، دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية والزراعة، روما 2005. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/legal/docs/ls87-e.pdf

ملاحظة

تحدد التشريعات الأولية المسؤوليات المؤسسية.
ومن أجل توفير ضمانات أكبر بشأن التعاون، يجب أن تنص التشريعات الأولية على ما يلي:

- سلطة المؤسسات للعمل مع الكيانات الأخرى (على المستويات دون الوطنية والوطنية والدولية على سبيل المثال)، حسب الضرورة
- إنشاء آليات تعاون واضحة.
- عمليات لمنع الازدواجية وتقليل العبء التنظيمي.
- سلطة الدخول في ترتيبات (للتعاون وتبادل المعلومات على سبيل المثال) لضمان اتساق الرقابة على الواردات الغذائية.
- حيثما تكون متطلبات الإبلاغ (عن الخطط والإنجازات على سبيل المثال) مدرجة لضمان التنسيق، ينبغي أن تحدد التشريعات الثانوية متطلبات الإبلاغ الأساسية (مثل معلومات عن القطاع، ومستوى امتثال القطاع، وخطط الموارد البشرية والمالية والنفقات).

الامتثال للاتفاقيات والمعايير والمبادئ الدولية

ينبغي أن تتأكد البلدان من توافق جميع التشريعات المعنية بالأغذية المستوردة مع التزاماتها الدولية. ويتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تدرج في تشريعاتها مفاهيم ناتجة عن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة. كما يجب عليها ضمان الاتساق مع الدستور الغذائي، لتعزيز الاعتراف والقبول على الصعيد العالمي، وبالتالي دعم سلامة الأغذية وتسهيل التجارة.

ملاحظة

التضمين بالإحالة هو عبارة عن تضمين مستند ثانٍ في مستند آخر عن طريق الإشارة إلى العنوان أو أقسام محددة، مما يعطي مفعولاً قانونياً للمواد المنشورة في نصوص أخرى.
على سبيل المثال، يمكن تضمين مواصفات الدستور بالإحالة في اللوائح، مما يجعل المواصفات من المتطلبات القانونية. ويجب أن تتاح الوثائق التي يتم تضمينها بالإحالة لجميع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية.

تنص مبادئ تجارة الأغذية المعترف بها دولياً على:

- نهج متكامل للسلسلة الغذائية ("من المزرعة إلى المائدة").
- إدارة التصرف في المخاطر المستندة إلى الأسس العلمية.
- إمكانية التتبع.
- مبدأ التناسب.
- الامتثال لمبادئ عدم التمييز والمعاملة الوطنية (ينبغي أن تكون التدابير المطبقة على المنتجات الغذائية المستوردة متسقة مع تلك المطبقة على المنتجات المحلية حتى لا تقيد التجارة بدون داعٍ).
- المسؤولية الأساسية لمشغلي شركات الأغذية.
- كما ينبغي تضمين المتطلبات الأخرى لسياسة الرقابة على الأغذية المستوردة في التشريعات (راجع القسم 1 لمزيد من التفاصيل).

ينبغي استخدام التعريفات المتفق عليها دولياً (مثل تعريفات الدستور الغذائي) للمصطلحات الرئيسية إلى أقصى حد ممكن. فمن شأن ذلك أن يقلل من مشاكل التفسير القانوني، وأن يعزز الفهم لدى جميع أصحاب المصلحة، وأن يزيد من مستوى الامتثال للإطار الدولي، وأن يسهل التجارة. وفي حال وجود تعريفات متعددة للمصطلح نفسه ولا توجد اتفاقية دولية، يجب تعريف المصطلحات في التشريعات لضمان الوضوح لأصحاب المصلحة والشركاء التجاريين.

يجب أن تضمن التشريعات المتصلة بالرقابة على الواردات الغذائية وجود تعريفات مناسبة لتقليل الارتباك وضمان الوضوح.

ملاحظة

التعريفات

يمكن للمصطلحات غير الدقيقة أن تؤدي إلى التباس كبير وسوء فهم للنص التشريعي. لذا، يجب تعريف الكلمات الشائعة إذا كان من المحتمل أن تؤدي معانيها المتغيرة إلى الالتباس. على سبيل المثال، قد يُقصد بمصطلح "البيع" في القانون فعل البيع، أو العرض للبيع، أو التوزيع (سواءً كان ذلك مقابل بدل أم لا). وبما أن المعنى الشائع لـ "البيع" لا يشمل إعطاء شيء ما مجاناً، فلا بدّ من تعريف مصطلح "البيع" في القانون. ونذكر من بين المصطلحات التي يلزم تحديدها غالباً ما يلي:

- المستورد: للإشارة إلى الجهة المسؤولة عن الأغذية المستوردة. ومن بين المصطلحات الأخرى التي يمكن استخدامها أيضاً مصطلح الوسيط والتاجر والمرسل إليه.
- أذون الاستيراد: لتحديد السلطة المطلوبة. ومن بين المصطلحات الأخرى التي يمكن استخدامها أيضاً مصطلح الترخيص أو التسجيل أو السماح.
- الأغذية المستوردة (مثل الأغذية المخصصة للاستهلاك البشري، والمكونات، والأعلاف، والمكملات الغذائية).
- وحدات الغذاء المستورد (مثل الدُفعة، والشحنة، والغرض المعني).
- الموظفين الذين يتم الاستعانة بهم لتنفيذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر (مثل المفتشين والمدققين والمحللين)، وموظفي المختبرات المعتمدة أو غيرها من هيئات التفتيش المعترف بها رسمياً.

الشفافية

ملاحظة

الشفافية في الممارسة

يتم تسهيل الشفافية من خلال اللوائح والسياسات الداعمة المصاغة بوضوح، والمتاحة بسهولة، وعندما يمكن التواصل مع الموظفين للحصول على توضيح عند الحاجة. ويجب أن تتضمن الشفافية:

- المشاركة العامة في سنّ التشريعات الأولية والثانوية.
- سهولة توافر المتطلبات للجمهور ولجميع الأطراف المعنية.
- اتخاذ القرارات الشفافة والمتاحة التي توفر العملية والمبررات لاتخاذ قرارات محددة.

إن الشفافية تسهل الامتثال لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وفهمها.

لتسهيل شفافية عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، ينبغي أن تكون التشريعات الأولية والثانوية، والسياسات والإجراءات المتصلة بالرقابة على الأغذية المستوردة، متاحة للجمهور. ويعزز وجود أحكام قانونية تنص على ضرورة الشفافية في عملية اتخاذ القرارات إمكانية مساءلة المسؤولين، مع ضمان أقصى التزام بإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة. وعند الضرورة، ينبغي أن تحدد التشريعات الحاجة إلى أن تكون أسباب اتخاذ القرارات (مثل تصاريح الاستيراد، أو رفض الأغذية المستوردة، أو عمليات التفتيش، أو التحليل أو الاسترداد) واضحة ومتاحة لشركات الأغذية أو للمستوردين.

المرونة

ملاحظة

تفويض السلطة: أداة للمرونة

قد تمنح التشريعات المتصلة بالرقابة على الأغذية المستوردة للسلطات خيار تكليف بعض وظائفها القانونية أو تفويضها (مثل عمليات التفتيش والتحليل) إلى كيان عام أو خاص.

يمكن أن يقع الخيار على التفويض للتكليف بإجراء الرقابة على الحدود أو عمليات التحليل أو التفتيش، ويمكن أن يكون أداة مفيدة للغاية بالنسبة للحكومات ذات الموارد البشرية الشحيحة أو المختبرات القليلة. ويجب أن تتمتع التشريعات الأولية بسلطة تمكنها من التكليف أو التفويض، كما يجب تطبيقها بناءً على سياسات وإجراءات مكتوبة.

ينبغي أن تكون الأطر القانونية دقيقة بما يكفي لتوضيح الأدوار والمسؤوليات ولتحديد السلطات المناسبة، على أن تكون مرنة بما يكفي لتمكين التكيف مع المواقف الجديدة.

يجب أن تكون الأطر القانونية دقيقة بما فيه الكفاية لتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وفي الوقت نفسه، أن تكون مرنة بما فيه الكفاية للسماح بالتكيف مع التطور العلمي أو الاكتشافات الجديدة، أو متطلبات تغير البرامج.

لهذا الغرض، ينبغي للبلدان أن تراعي الحاجة إلى المرونة عند صياغة متطلباتها التنظيمية، إذ يميل بعض البلدان، وفق تقاليده القانونية، إلى سن لوائح مفصلة وصارمة للغاية، في حين تضع بلدان أخرى حداً أدنى من القواعد المشتركة والمتطلبات القائمة على النتائج، مما يعطي القطاع الخاص مزيداً من المرونة لتحقيق هذه النتائج. فكثيراً ما تتطلب اللوائح الغذائية مرونة للسماح بتكييف عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة عند تطبيق معايير دولية جديدة، أو للتعايش مع التطورات العلمية الجديدة. وينبغي صياغة المتطلبات التنظيمية التي تفضّل الإجراءات الحكومية رداً على تهديد غذائي ما بطريقة توفر مرونة للحكومة لاتخاذ إجراءات تستند إلى مستوى الخطر.

كما ينبغي أن توفر اللوائح المرونة اللازمة لتسهيل تفويض المهام إلى الكيانات العامة أو الخاصة بهدف تسهيل التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

مشاركة شركات الأغذية، وأصحاب المصلحة، وجهات عامة أخرى

يحتاج المستوردون إلى فهم مسؤولياتهم بالنسبة إلى الغذاء المستورد ويجب أن يضطلعوا بدور نشط في تطوير التشريعات.

تُعد مسؤولية قطاع الأغذية من أهم مبادئ قوانين سلامة الغذاء. وتُعتبر شركات الأغذية مسؤولة بشكل أساسي عن ضمان استيفاء الأغذية التي تنتجها للمتطلبات التنظيمية. لذلك، تحتاج شركات الأغذية إلى فهم متطلبات سلامة الأغذية المستوردة وتنفيذها.

إن المستوردين هم جزء أساسي من نظام الرقابة على الأغذية المستوردة، وبالتالي يجب أن يكون لهم دور فعال في إدارة الغذاء، وخاصة في تطوير اللوائح المتعلقة بالرقابة على الأغذية المستوردة. وعلى البلدان أن توفر الفرص لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة في العمليات التنظيمية، وأن تشجعهم على المشاركة. ويشمل ذلك وضع المعايير، فضلاً عن زيادة الوعي، وتبادل المعلومات وأنشطة حماية المستهلك.

العناصر الفنية

وضع المعايير

ينبغي أن تعطي التشريعات الصلاحية لوضع معايير سلامة الأغذية وجودتها، علماً أن هذه المعايير لا تقتصر على الأغذية المستوردة، بل يجب أن تسري على الأغذية المحلية والمستوردة في آنٍ معاً. وحيثما تنص القوانين على منح سلطة وضع معايير للأغذية المستوردة، يجب الحرص على عدم ازدواج سلطة وضع المعايير المحلية، حيث إن ذلك قد يؤدي إلى تناقضات ويتعارض مع الاتفاقات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية).

مسؤوليات المستوردين

من المهم أن يتم تكريس المبادئ الرئيسية لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة في التشريعات الأولية (مثل أن شركات الأغذية، بما يشمل مستوردي الأغذية، هي المسؤولة عن ضمان استيفاء الأغذية التي تنتجها للمتطلبات التنظيمية).

يجب تكريس مبدأ مسؤولية المستوردين عن الغذاء المستورد في التشريعات.

ويتم تحقيق ذلك بشكل عام من خلال إدراج موجب على شركات الأغذية (المستورد) يلزمها بضمان أن جميع الأغذية المستوردة تفي بالمتطلبات التنظيمية، وموجبات تلزم شركات الأغذية (المستورد) بإبلاغ السلطات المعنية بحالات عدم الامتثال.

يجب تضمين الواجبات مثل الإخطار، وإمكانية التتبع، وعمليات الاسترداد، والتحقق من الموردين الأجانب في التشريعات.

وقد تشمل الموجبات الأخرى مسؤولية استرجاع المنتجات التي يتبين ويُشتبه بأنها غير ممتثلة للمتطلبات التنظيمية، ومسؤولية تتبع الأغذية المستوردة. وفي حال تم تكريس هذه الموجبات في التشريعات الأولية، يمكن إدراج مسارات وإجراءات أكثر تفصيلاً في التشريعات الثانوية. وينبغي أن تشمل التشريعات المبدأ المتعلق بالتكاليف، مثل تكاليف الاسترداد التي ينبغي أن يتحملها المستورد.

برنامج المستوردين للتحقق من الموردين الأجانب

قد تطلب التشريعات على وجه التحديد من المستوردين تقييم مورّديهم الأجانب كجزء من عمليات الرقابة على الواردات قبل الحدود. ويمكن صياغة هذا الموجب بصيغة النهي (على سبيل المثال، "لا يجوز لأي شخص أن يستورد ما لم يقيّم أن المورد الأجنبي يفي بمتطلبات بلد الاستيراد"). وبخلاف ذلك، يمكن صياغته على شكل موجب استيراد، سواء في الأحكام التي تشير إلى متطلبات الاستيراد أو كجزء من شروط الترخيص (على سبيل المثال، قبل حصول المستورد على رخصة، يجب أن يكون لديه منهجاً قائماً للتحقق من الموردين الأجانب).

قد يضطر المستوردون إلى استيراد منتجاتهم من البلدان أو شركات الأغذية الأجنبية التي تمتثل لمعايير الإنتاج (مثل ممارسات التصنيع الجيدة المكرسة في الدستور الغذائي) في البلد المستورد.

يجب أن تتضمن الموجبات القانونية الحد الأدنى من متطلبات برنامج التحقق من الموردين الأجانب (مثل مستوى أخذ العينات والتحقق من صحة المنتجات المستوردة). كما يجب عليها تزويد المستوردين بمجموعة من الخيارات المقبولة للوفاء بالمتطلبات (على سبيل المثال، قد يختار المستوردون الكبار الاستعانة بموظفيهم أو وكلائهم لتقييم الموردين الأجانب، بينما قد يلجأ آخرون إلى أطراف ثالثة أو مؤسسة حكومية مصدّرة).

إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود

ينبغي أن تجيز التشريعات للسلطة المختصة الدخول في ترتيبات مع البلدان المصدّرة بما يشمل تحديد الشروط.

قد يشمل تصميم البرنامج عدداً من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود التي يجب أن يسمح بها القانون.

الاتفاقات مع السلطات الأجنبية

يتطلب الاعتراف بأنظمة سلامة الأغذية الأجنبية أن تكون للسلطة المختصة سلطة قانونية لإبرام اتفاقيات مع السلطات الأجنبية المختصة ولتنفيذ الشروط الواردة في الاتفاق.

وبشكل عام، ستحدد التشريعات الأولية نطاق الصلاحية والعناصر الرئيسية للاتفاقيات، في حين أن التشريعات الثانوية سوف تحدد الإجراءات المفصلة لبدء سريان الاتفاقات المعتمدة مع السلطات الأجنبية وضمان استمراريتها وإنهائها[29]. وقد تختار بعض الدول تضمين الالتزامات الرئيسية، مثل تبادل المعلومات، في التشريعات الأولية.

كذلك قد تنص القوانين أيضاً على متطلبات:

- تقييم نظام الرقابة على الأغذية الأجنبية، رغم أنه قد يتم تضمين ذلك في نص الاتفاق الثنائي.
- تخفيض الرقابة على الأغذية المستوردة المنتجة تحت إشراف السلطة المختصة في البلد المصدِّر.
- تعزيز الإشراف على المنتجين غير المعتمدين بموجب الاتفاق (على سبيل المثال، 100 في المئة من الدُفعات) أو حظر استيراد الأغذية العالية الخطورة (مثل المحار الرخوي) التي لا تقترن بشهادة.
- تقديم الشهادات[30] إما لكل دُفعة على حدة أو من خلال وسائل بديلة (على سبيل المثال، قائمة رسمية من بالمجهزين المعتمدين في البلد المصدِّر).

عمليات الرقابة عند الحدود

ينبغي أن تفوض التشريعات السلطة المختصة باتخاذ قرارات القبول.

استناداً إلى تصميم البرنامج، ينبغي للقانون أن يأذن للسلطة المختصة باتخاذ قرارات بشأن مقبولية (أنظر القسم 2 حول عمليات الرقابة الحدودية) الأغذية المعروضة للاستيراد. كما يجب أن يلحظ القانون ما إذا كان قرار القبول سيحدث قبل وصول المنتج إلى الحدود (بناءً على إخطار مسبق)، أو عندما يصل المنتَج إلى الحدود أو ما يعادلها (مثل المستودع الجمركي للوردات)، أو عندما يصل المنتَج إلى مستودع المستورد.

قد تشمل المتطلبات التشريعية ما يلي:

يجب أن تفوض التشريعات متطلبات الاستيراد مثل الإخطار، والتحقق من المستندات و /أو الهوية، ورفض استقبال الأغذية غير المقبولة.

- حظر أو تقييد الدخول لفئات معينة من الأغذية أو المكونات الغذائية العالية الخطورة.
- الإخطار الإلزامي بشحنات أو دُفعات الأغذية المستوردة.
- عمليات ما قبل التخليص، خاصة للأغذية القابلة للتلف.
- فحص المستندات للتحقق من صحة الواردات، بما في ذلك التحقق من صحة الشهادة.
- رفض دخول الأغذية غير المقبول أو التخلص منها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحدد المتطلبات التشريعية:

- الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات (مثل المستورد والمخلّص الجمركي والمرسَل إليه والدوائر

---

29 الخطوط التوجيهية لتصميم نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات وتشغيلها وتقييمها واعتمادها (CAC/GL 26-1997).

30 المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصميم ووضع وإصدار واستعمال الشهادات الرسمية العامة (CAC/GL 38-2001).

الجمركية) والمعلومات المطلوبة (أنظر الفقرة المتعلقة بمواصفات الأغذية المستوردة والمستوردين في الفقرة 2.1 الخاصة بأدوات الدعم والتوجيه). وغالباً ما يتم تحديد المستندات المطلوبة في كل من التشريعات المعنية بالأغذية وفي التشريعات الجمركية. وفي الحالة الأخيرة، تُقدم المعلومات فيما بعد إلى مسؤولي الرقابة على الواردات بموجب الاتفاق المعقود.

مثال

على سبيل المثال، يجب أن يقدم المستورد إخطاراً مكتوباً إلى [اسم المؤسسة] عن كل شحنة من المواد الغذائية التي سيتم استيرادها يتضمن المعلومات التالية: [أنظر القسم 2]

يجب أن تحدد المتطلبات التشريعية مسؤولية توفير المستندات ومراجعتها، وقرارات تفتيش المنتج أو معاينته وقبول الواردات أو رفضها.

- الجهة المسؤولة عن مراجعة مستندات الاستيراد (مثل موظفي الجمارك أو موظفي الرقابة على الأغذية المستوردة أو كليهما). ما هي العملية (العمليات) المطلوبة لقيام الجمارك بالإفراج عن الأغذية (على سبيل المثال، يمكن لموظفي الجمارك الإفراج عن الأغذية على أساس المتطلبات الجمركية عند نقطة حدودية، وأن يطلبوا نقلها إلى مستودع جمركي أو تابع للمستورد، وبعد ذلك إخضاعها لمراجعة مستندة إلى المخاطر بموجب عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة)، والوقت الذي تحصل فيه.

مثال

على سبيل المثال، عند الإفراج عن الشحنات من قبل موظفي الجمارك، يتم الاحتفاظ بشحنات الأغذية المستوردة كافة في مستودع للجمارك بانتظار صدور قرار عن [اسم المنظمة المسؤولة عن الرقابة على الواردات الغذائية].

- الجهة المخولة وطريقة رفض و/ أو التخلص من الأغذية التي لا تتوافق مع المتطلبات المحددة، والمعروضة للاستيراد (مثل موظفي الجمارك وموظفي الرقابة على الأغذية المستوردة) والجهة التي تتكبد تكلفة نقل الأغذية أو تخزينها أو التخلص منها.

مثال

على سبيل المثال، إن موظفي سلامة الأغذية مسؤولون عن إنفاذ لوائح سلامة الأغذية التي وضعتها [اسم السلطة] والتي تمنع الأغذية غير المؤهلة من دخول البلاد عبر أي نقطة حدودية.

ينبغي أن تلحظ التشريعات مسؤوليات السلطات المختصة لرصد الامتثال واتخاذ إجراءات الإنفاذ.

- الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرارات التفتيش المستندة إلى متطلبات البرنامج أو اللوائح والجهة المسؤولة عن تنفيذ التفتيش أو أخذ العينات والتحليل (مثل الدوائر الجمركية أو مسؤولي الرقابة على الأغذية المستوردة أو مقدمي الخدمة التابعين لطرف ثالث). وقد تحدد أيضاً الشروط المتعلقة بالدُفعة أو الشحنة بانتظار نتائج الفحص أو التحليل.

سلطة التفتيش والرقابة

هناك عنصر رئيسي آخر في تشريعات الرقابة على الأغذية المستوردة يتمثل في الأحكام التي تتناول مسؤولية الحكومة عن مراقبة الامتثال واتخاذ إجراءات الإنفاذ عند الضرورة. وبناءً على تصميم البرنامج، يجوز للمؤسسات الحكومية إجراء جميع عمليات التفتيش والرقابة، أو تعيين مؤسسة خاصة أو أكثر للاضطلاع بالإشراف على الأغذية المستوردة، ضمن الصلاحيات القانونية.

مثـال

على سبيل المثال، يجوز للمفتش، في أي وقت معقول، الدخول إلى أي مكان يمكن العثور فيه على أي غذاء مستورد خاضع لهذا القانون أو هذه اللائحة، وتفتيشه، وفحصه، وأخذ عينات منه، وتفحص أي مستندات أو سجلات أو أجزاء منها ذات الصلة بالأغذية المستوردة ونسخها، وضبطها واحتجازها عند الضرورة، في حال مخالفة متطلبات هذا القانون وهذه اللوائح.

ينبغي تحديد السلطة والصلاحيات اللازمة للقيام بمهام التفتيش في التشريعات الأولية، خاصة بالنسبة إلى السلطات التي قد تعرض الحقوق الأساسية للخطر، مثل سلطة الدخول إلى المباني، أو أخذ العينات، أو مصادرة اللوازم أو تقييد النشاط التجاري. وبالنظر إلى أن هذه الصلاحيات يمكن أن تؤثر على الحقوق والحريات الدستورية لمواطنيها أو تحد منها، فإنه يجري مناقشتها وإصدارها من قبل هيئة تشريعية.

ويحدد القانون بشكل عام:

- السلطة (السلطات) المختصة عن طريق تحديد اسم (أسماء) المؤسسة المسؤولة عن عمليات التفتيش، وقواعد تعيين المفتشين.
- الإجراءات التي يمكن للسلطة المعنية اتخاذها لرصد الامتثال (مثل مراجعة المستندات، وفحص المنتَج وتفتيش الموقع، وتحليل العينات) وتدابير الإنفاذ (مثل إجراءات الضبط، والاسترداد، وإلغاء التراخيص، والعقوبات الادارية، والمقاضاة، والأوامر الزجرية).
- إمكانية قيام السلطة المختصة بتفويض أو تكليف هذه النشاطات إلى كيان آخر أو إلى مزوّد خدمات تابع لطرف ثالث.
- عقوبات مخالفة القانون (مثل فرض أقصى غرامات أو عقوبات بالسجن بعد الملاحقة القضائية).

عادةً ما يتم مراعاة السلطات الخاصة المرتبطة بإعلان حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية وإدارتها في التشريعات، حيث قد تكون هناك حاجة إلى سلطة أكبر من أجل السيطرة على الوضع وإدارته والتبليغ عنه (مثل القدرة على فرض حظر طارئ على استيراد الأغذية). ويجب أن تحدد التشريعات الجهة التي يمكنها الإعلان عن بداية حالة الطوارئ وانتهائها والموافقة على إجراءات الطوارئ. كما يجب أن تعجل التشريعات عملية اتخاذ القرار في حالات الطوارئ بالإضافة إلى تأمين قنوات التبليغ الملائمة عن المخاطر والشفافية. ويُفترض أن تكون هذه التدابير متناسبة مع حجم الخطر، ومحددة في الزمن، وأن تزول بمجرد انتهاء حالة الطوارئ.

تفويض الرقابة على الواردات

حيث تشتمل عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة على تفويض وظائف عامة محددة إلى كيانات عامة أو خاصة أخرى، يجب أن تتضمن التشريعات الأولية أحكاماً تجيز التفويض، على أن يرد بمزيد من التفاصيل بشأن التفويض في التشريعات الثانوية.

ملاحظة

التفويض في الممارسة

ينبغي أن تشمل السلطات والمتطلبات القانونية الأهلية، والأنشطة التي يمكن ولا يمكن تفويضها، والواجبات المتعلقة بالولاية والإبلاغ الخاصة بالأشخاص أو الكيانات المختارة للتفويض، ورصد الأنشطة المفوضة والتحقق منها.

يجب أن يقتصر التفويض على الوظائف التي لا تنطوي على ممارسة مهام سيادية ذات طابع عام، فلا يجوز مثلاً تفويض التوقيع على المستندات الرسمية.

يجب أن يكون اللجوء إلى مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مباحاً بموجب التشريعات. يجب أن تضع التشريعات أيضاً متطلبات، مثل اعتماد مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة.

دور مقدمي الخدمات من الأطراف ثالثة

قد يتولى مقدمو الخدمات وظيفة عامة (عن طريق التفويض) أو يتم الاعتراف بهم كمصادقين لامتثال المنتَج للمتطلبات الوطنية أو معايير المنتَج أو العملية. وقد تحدد الشروط القانونية الأدوار (مثل أخذ العينات، والتحليل، والتفتيش)، والمسؤوليات، والمساءلة، ومتطلبات إعداد التقارير بالنسبة إلى مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة، بالاضافة إلى الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي على مزودي الخدمات الوفاء بها للترخيص لهم (الحصول على اعتماد على سبيل المثال). كما يجب أن توضح كيفية سحب الاعتراف، إذا فشل مزود الخدمات في تلبية المعايير المحددة. وبخلاف ذلك، يمكن تضمين المتطلبات بالإشارة إلى معيار خارجي (مثل مواصفات آيزو، ومعايير الاعتماد المحلية).

في الحالات التي تستلزم فيها الرقابة على الأغذية المستوردة شهادة من طرف ثالث، يجب أن يلحظ القانون إرشادات حول كيفية إصدار الشهادات، وسبل استخدامها من قبل السلطة المختصة (على سبيل المثال، إمكانية تقليل الرقابة عندما يكون المنتَج معتمداً من قبل طرف ثالث).

يجب أن تلحظ التشريعات صلاحية القيام بجميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلد مثل تراخيص المستورد أو ممارسات الاستيراد الجيدة.

عمليات الرقابة ما بعد الحدود/ داخل البلد

يجب أن تتوفر نصوص قانونية لجميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة داخل البلد، وعلى وجه الخصوص، جميع الشروط المطلوبة من المستورد. وقد تتضمن عمليات الرقابة على المستورد شروطاً مثل التسجيل، والحصول على تصاريح استيراد، أو الحصول على ترخيص للاستيراد، بالإضافة إلى تحديد شروط ملحقة. ويمكن صياغة هذه الشروط إما بصيغة النهي أو على شكل واجبات (يجب أن يملك جميع المستوردين ترخيصاً). وقد تتضمن الشروط الملحقة رسوماً إلزامية، والتنفيذ الإلزامي لممارسات الاستيراد الجيدة (أنظر القسم 2، أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 6) أو التحقق من الموردين الأجانب. ويمكن أن تشمل أيضاً شروطاً إلزامية تتعلق بالتثبت والتحقق من أن الأغذية المستوردة تلبي جميع المتطلبات التنظيمية، وحفظ السجلات، وإمكانية التتبع.

مثال

على سبيل المثال، لا يجوز لأي شخص استيراد الأغذية في حال:

- لم يكن مسجلاً.
- لم يملك تصريح استيراد.
- لم يملك رخصة استيراد.

مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر

ينبغي أن تمنح التشريعات الموظفين سلطة الوصول إلى مستندات المستوردين ومراجعتها.

أن نكون على بيّنة من الأغذية المستوردة والمستوردين أمر ضروري في تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر. وسيحتاج المسؤولون إلى سلطة قانونية لجمع المعلومات، أو للطلب إلى شركات الأغذية توفير المعلومات من أجل إنشاء ملفات مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والحفاظ عليها (أنظر القسم 2). فعلى سبيل المثال، يمكن للقوانين أن تأذن للمسؤولين بإنشاء سجل بالمستوردين و/ أو الأغذية المستوردة وتطويره.

ينبغي أن يمنح القانون سلطة لموظفي الرقابة على الأغذية المستوردة للوصول (مثلاً فحص) مستندات المستوردين (مثل الدفاتر، والفواتير، والإجراءات المكتوبة، والحواسيب) أثناء تفتيش المنتجات أو المواقع. كما يجب أن تحدد التشريعات المستندات والمعلومات التي يجب على المستوردين إتاحتها، ومتى، وبأي شكل. وفي حين ينبغي أن تحدد التشريعات الأولية واجب شركات الأغذية بالحفاظ على المعلومات والإبلاغ عنها، فإن المعلومات الأكثر تفصيلاً عن متطلبات حفظ السجلات يتم تكريسها بشكل عام في التشريعات التنفيذية، بما في ذلك:

- ما هي المعلومات والمستندات والسجلات التي يجب الحفاظ عليها؟
- من الجهة المسؤولة عن الحفاظ على المستندات؟
- أين يجب الحفاظ عليها ولكم من الوقت؟

ينبغي أن تشمل التشريعات السلطة والآليات الكفيلة بتسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن الأغذية المستوردة.

التعاون بين المؤسسات

عندما يشارك العديد من المؤسسات في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (مثل العديد من المؤسسات الوطنية والحكومات الوطنية ودون الوطنية)، فإن التنسيق بين هذه المؤسسات أمر مهم. ويجب أن تلحظ التشريعات آليات تضمن التواصل والتعاون بين المؤسسات للحد من الازدواجية، وتجنب التداخل والثغرات، وتوفير رقابة ذات فعالية وكفاءة.

يجب أن تراعي التشريعات سلطة لتبادل المعلومات، سواء تم جمع تلك المعلومات من قبل مؤسسة حكومية أو تم تقديمها إلى الحكومة من قبل شركة أغذية. على سبيل المثال، ستحتاج البلدان التي أنشأت دوائر جمركية تعمل بمثابة شبك موحد لجميع المستوردين إلى سلطة يمنحها القانون لتلك الدوائر الجمركية لتبادل المعلومات مع موظفي الرقابة على الأغذية المستوردة. عندما يُطلب من شركات الأغذية تقديم المعلومات، يجب أن تلزم التشريعات أيضاً الموظفين بحماية المعلومات الخاصة من التداول العام.

الرسوم

ينبغي أن تجيز التشريعات جميع الرسوم المرتبطة بعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

يجب أن تكون الرسوم (أنظر القسم 4) المفروضة ضمن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مجازة بموجب القانون. وعادةً ما تكون سلطة الموافقة على الرسوم وتعديلها وتحصيلها ملحوظة في القانون. وقد يتم تحديد الرسوم الفعلية (مثل قيمة الرسوم) في التشريعات الثانوية وتتضمن آلية لتسهيل مراجعتها وتعديلها. وعند تحديد الرسوم، من المهم أن يكون المبلغ متناسباً مع الخدمة المقدمة (كأن يدفع المستوردون مبلغاً مقابل نشاط محدد لمراقبة الواردات) وأن ينص القانون بوضوح على كيفية تحديد جميع الرسوم وتحصيلها (أي الإجراءات)، بما في ذلك الإعفاءات المحتملة.

ملاحظة

يجوز للتشريعات تحديد الرسوم على النحو التالي:

- رسم مقابل خدمة (مثل تحديد رسوم ترخيص المستورد بكذا دولار).
- كلفة التفتيش بالساعة (مثل تحديد كلفة عمليات التفتيش – بكذا دولار في الساعة) أو الكلفة الإجمالية للتفتيش (مثل تحديد كلفة تفتيش المستورد الواحد للتحقق من امتثاله لممارسات الاستيراد الجيدة بكذا دولار).
- رسم لكل كيلوغرام مستورد، وعموماً يكون المبلغ زهيداً للغاية (كذا سنت للكيلوغرام الواحد، على سبيل المثال).

عندما يُطلب من المستوردين الاستعانة بمزودي خدمات من الأطراف الثالثة والدفع لهم، يجب أن تتحمل الحكومة مسؤولية التأكد من أن رسوم الخدمة مناسبة.

ملاحظة

في حال كانت قدرات الأطراف الثالثة محدودة، يمكن تحديد الرسوم في التشريعات، بما يتناسب مع تكلفة النشاط أو الخدمة. في بعض الحالات، قد يُطلب من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة تزويد الحكومة بدليل على تقدير التكاليف.

أخذ العينات والتحليل

يجب أن تحدد التشريعات بوضوح سلطة أخذ العينات وتحليل المنتجات، بما في ذلك الجهة المسؤولة عن أخذ العينات وتحليلها.

تمنح التشريعات الموظفين صلاحية أخذ العينات من المنتجات وتحليلها. ويشمل ذلك إنشاء سلطة لتعيين واستخدام المختبرات الرسمية أو، عند الضرورة، الاعتراف بمختبرات تابعة لطرف ثالث قد تكون محلية أو في البلد المصدِّر.

قد تجيز التشريعات للمختبرات التابعة لطرف ثالث القيام بأخذ العينات وتحليلها لأغراض المراقبة. غير أن سلطة أخذ العينات وتحليلها لاتخاذ إجراءات الإنفاذ تقتصر عادةً على الموظفين الحكوميين. وكما هو موضح في الفقرة حول "دور مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة" أعلاه، يجب على النصوص القانونية أن تضع متطلبات تعيين المختبرات واعتمادها، والعمليات والإجراءات المطلوبة لإلغاء هذا التعيين و/ أو الاعتماد.

الإنفاذ

يجب أن تحدد التشريعات بوضوح عمليات الرقابة مثل سحب التراخيص، والضبط والاحتجاز، في ما يتعلق بالمستوردين غير الممتثلين أو الأغذية المستوردة غير المطابقة.

ينبغي أن تحدد التشريعات بوضوح السلطات المطلوبة لتنفيذ الرقابة على المستوردين غير الممتثلين أو الأغذية المستوردة غير المطابقة، خاصةً عندما قد تمسّ الصلاحيات الممنوحة بالحقوق الأساسية للمستوردين. ويشمل ذلك سلطة تعليق العمل بتراخيص الاستيراد أو إلغائها، ورفض دخول الأغذية، وضبط المنتجات غير الممتثلة واحتجازها، وإتلاف الأغذية غير المطابقة، وفرض غرامات أو جزاءات إدارية، ومقاضاة المستوردين والتماس عقوبات تفرضها المحاكم، وطلب أوامر قضائية بحق المستوردين. وعموماً، يتم تحديد متطلبات قانونية أكثر تفصيلاً لعمليات الاسترداد الإلزامية أو الإخطارات العامة أو المضبوطات في اللوائح.

عند وجود متطلبات قانونية محددة تتعلق بأخذ العينات (مثل سلسلة حفظ العينات) أو التحليل (مثل الإجراءات الرسمية) لإجراءات الإنفاذ والملاحقات القضائية، تُلحظ هذه المتطلبات بشكل عام في اللوائح. وقد يشمل ذلك تضمين المنهجية التحليلية أو المتطلبات المحددة لإجراءات أخذ العينات بالاحالة.

الانتصاف أو المراجعة

نظراً لأن القرارات التنظيمية وإجراءات الإنفاذ في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة قد تؤثر على حقوق المستوردين وحرياتهم، ينبغي أن تلحظ التشريعات آليات للمراجعة و/ أو فرصاً لمراجعة القرارات الرسمية بشأن الشحنات.

عادةً ما تُذكر سلطة التقدم بطعن في التشريعات الأولية، ويمكن أن تكون مفصلة أكثر في إجراءات سلامة الأغذية أو الإجراءات الإدارية العامة المنفصلة. ويجب أن تكون عمليات وإجراءات الطعن عادلة وشفافة، وأن تدعم مصداقية البرنامج. وبحسب النظام القانوني الوطني المعني، قد تكون عمليات الطعن الإدارية خطوة ضرورية قبل الشروع في طعن قانوني أمام المحاكم. وقد يلحظ القانون الطعون الإدارية من الدرجة الأولى التي يمكن أن تشمل:

1. مراجعة غير رسمية، حيث تتواصل شركة الأغذية شفهياً أو خطياً للحصول على توضيح بشأن الإجراءات التي اتخذها الموظفون. في مثل هذه الحالات، يجب على الموظفين توثيق ردّهم على شركة الأغذية.

مثال

على سبيل المثال، ينص **قانون تفتيش الأسماك في كندا** على أنه "... يجوز للمستورد، في غضون 60 يوماً بعد هذا التعليق أو الإلغاء، أن يطلب كتابةً من رئيس الوكالة تحديد ما إذا كان يجب إعادة العمل بالترخيص". وتُلحظ إجراءات إعادة النظر في الترخيص الملغى في السياسات.

2. طعون رسمية تُستهل عادةً بطلب يُقدم إلى السلطة التي اتخذت القرار لإعادة النظر بقرارها (على سبيل المثال، قد تعترض شركة أغذية ما على تطبيق تعتبره غير سليم لإجراء ما). وفي مثل هذه الحالات، سيتم استعراض الطعن المقدم من قبل كبار الموظفين ومن المحتمل أن يكون من بينهم ممثلون تسميهم شركة الأغذية.
3. قد يفتح القانون أيضاً المجال أمام اللجوء إلى آليات بديلة لتسوية النزاعات. في هذه الحالة، قد تلحظ التشريعات المحددة لسلامة الأغذية، أو التشريعات حول السلع أو تشريعات الإجراءات القانونية العامة آلية لإنشاء مجلس مستقل لتلقي الشكاوى أو الطعون. ومن الممكن أن تتضمن مثل هذه التشريعات:
   - إنشاء المجلس (كالمؤهلات، وشروط التعيين، على سبيل المثال).
   - صلاحيات المجلس (مثل وضع الإجراءات، وفحص الأدلة، والشهود، وإنتاج المستندات وفحصها).
   - سلطة فرض العقوبات (مثل الغرامات).
   - المفاعيل القانونية لقرارات المجلس.

مثال

على سبيل المثال، ينص **قانون المنتجات الزراعية في كندا** على إنشاء هيئة تحكيم للنظر في الشكاوى المتعلقة بحالات عدم امتثال المنتجات المستوردة للوائح المرعية الإجراء. وتُلحظ الإجراءات المتبعة من الهيئة في اللوائح.

الإطار المؤسسي للرقابة على الأغذية المستوردة

توفر تدابير سلامة الأغذية ومراقبة الجودة التي تنفَّذ على المنتجات الغذائية المستوردة ضمانةً بوفاء هذه المنتجات بجميع المتطلبات التنظيمية للبلد المستورد. واعتماداً على الإطار المؤسسي للرقابة على الأغذية المستوردة المعتمد في كل بلد، قد تكون هناك سلطة مختصة واحدة أو أكثر. وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات، فإن التنسيق والتبادل الفعال للمعلومات بين جميع المؤسسات التي لديها مسؤوليات تتعلق بالرقابة على الأغذية المستوردة يُعد أمراً حاسماً للتنفيذ الفعال.

بالإضافة إلى ذلك، قد تُنفذ عمليات رقابة أخرى أثناء عملية استيراد المنتجات الغذائية (مثل صحة الحيوان وحمايته، وصحة النبات، حسب الضرورة، والتعريفات والرسوم الجمركية). وعلى الرغم من أنها ذات طبيعة مختلفة من الناحية الفنية عن تلك التي يتناولها هذا الدليل، فإن جميع هذه الأنشطة تتطلب بعض التنسيق وتبادلاً للمعلومات من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والحد من الاختلالات والتكاليف الإضافية التي قد تتكبدها شركات الأغذية، حيث إن التكاليف الإضافية الناتجة لا بد من أن يتحملها المستهلك النهائي في نهاية المطاف.

يجب أن تكون أدوار ومسؤوليات المؤسسات المتعددة المشاركة في استيراد الغذاء محددة بوضوح، بما في ذلك تنسيق العمليات وتبادل المعلومات.

التنسيق وتبادل المعلومات

تنفذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة بفعالية أكبر في الحالات التي تكون فيها ولايات السلطة (سلامة الأغذية المستوردة) والمؤسسات المختصة (مثل هيئات الصحة الحيوانية، والدوائر الجمركية) محددة بوضوح في القوانين (مثل الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات)، وعندما تقوم بتنسيق عملياتها وتبادل المعلومات في ما بينها. ويشمل ذلك كلاً من المنظمات الحكومية والخاصة حيثما ينطبق ذلك (على سبيل المثال، المستوردون، ومزودو الخدمات من الأطراف الثالثة).

في حين تبدو هذه الولايات مبدئية إلى حد كبير، إلا أنها يمكن أن يكون تنفيذها صعباً للغاية.

يجب على الدول أن تراعي التوصيات العامة التالية:

- ولايات لا لبس فيها في التشريعات الأولية، من دون تناقضات بين النصوص المختلفة (مثلاً بين توصيفات الولايات في التشريعات المتصلة بسلامة الأغذية أو التشريعات القطاعية وتوصيفات الولايات التي تحدد مسؤوليات وزارة ما).
- إجراءات واضحة لتحديد أي فجوات أو تداخلات قائمة أو ناشئة، لتنفيذ عمليات تعاونية مناسبة تهدف إلى الحد من الازدواجية (على سبيل المثال، إذا كانت سلامة الحيوان وسلامة الأغذية تتطلبان توفر المعلومات عينها، يجب أن تقوم مؤسسة واحدة بجمع المعلومات وتبادلها مع غيرها).
- استخدام مناسب لآليات التنسيق، مثل مذكرات التفاهم للتعاون، أو اتفاقيات واضحة لتفويض السلطة.
- إلى أقصى حد ممكن، وجود برنامج وطني واحد مشترك لمراقبة الأغذية (قائم على أساس المخاطر).

الإطار المؤسسي

يوضح هذا القسم بعض الاختلافات الشائعة للمؤسسات المشاركة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. ومع ذلك، ليس المقصود منه أن يكون شاملاً، وسوف يحتاج كل بلد إلى تقييم وضعه الفريد وتنظيم مؤسساته بشكل مناسب.

بصفة عامة، قد تكون هناك عدة مؤسسات تعمل في مجال الرقابة على الأغذية المستوردة، ويمكن أن تتوزع

السلطات التنظيمية والتنفيذية على المستوى فوق الوطني، أو المستوى الوطني، أو مزيج من المستويين الوطني والمحلي.

المؤسسات فوق الوطنية أو الإقليمية

عندما يكون التبادل التجاري مهماً بين العديد من البلدان داخل منطقة ما، قد تنظر البلدان في وضع نهج فوق وطني أو إقليمي لعمليات الرقابة على الواردات الغذائية، بهدف تعزيز الاتساق في عمليات الرقابة وتسهيل التجارة.

عندما يكون هناك تكامل تجاري كبير وإما اتفاقية تجارية أو اتفاقية حول سلامة الأغذية بين بلدان في منطقة معينة، قد تنظر الحكومات في إمكانية إدارة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة (أو أجزاء منها) على أساس فوق وطني أو إقليمي. على سبيل المثال، أنشأ الاتحاد الأوروبي إطاراً اجتماعياً لعمليات الرقابة الرسمية التي تطبقها السلطات المختصة في الدول الأعضاء.

يمكن أن يؤدي تنفيذ عمليات الرقابة فوق الوطنية على الواردات أو اعتماد إطار أو نهج مشترك إلى تحسين كفاءة الرقابة على الحدود وفعاليتها، مما يسمح بتخصيص المزيد من الموارد لسلامة الأغذية المستوردة، وبتسهيل التجارة بين البلدان. كما يمكن أن يعزز الاتصالات الجارية بين دوائر الرقابة على الواردات، مما يعزز الاتساق في تطبيق الرقابة على الأغذية المستوردة.

كذلك تعزز عمليات الرقابة فوق الوطنية على الواردات الموقف خلال المفاوضات التي تجري مع البلدان المصدّرة، وبإمكانها أن تحسن معايير الأغذية المصدَّرة والمستورَدة وسلامتها.

وسيشكل إبرام اتفاقات رسمية (أنظر القسم 2، أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 4) بين البلدان أو المؤسسات المناسبة شرطاً أساسياً لأي تنفيذ ناجح للرقابة.

المؤسسات الوطنية

يوفر حضور جهة مختصة واحدة فقط قدراً أكبر من التركيز على سلامة الأغذية، فيضمن تلبية الأغذية المستوردة والمحلية للمواصفات عينها والتنفيذ المتسق لبرامج سلامة الأغذية.

في معظم البلدان، تكون عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وطنية في نطاقها، حيث تسري عمليات الرقابة على جميع الأغذية المستوردة، وجميع أنحاء البلاد، وعلى جميع منافذ الدخول وجميع المناطق. ويضمن وجود برنامج وطني وحيد للرقابة على الواردات تديره وتنفذه السلطة المختصة (السلطات المختصة) اتساق عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة في جميع أنحاء البلد.

وكثيراً ما تكون المسؤوليات المنوطة بالسلطة (السلطات) المختصة بالرقابة على الأغذية المستوردة متسقة مع المسؤوليات المحددة بالنسبة إلى الرقابة على الأغذية المحلية (أي إذا كانت عمليات الرقابة على الأغذية المحلية تستند إلى السلع الأساسية، فكذلك الحال بالنسبة إلى عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة).

سلطة واحدة مختصة بالرقابة على الأغذية

قد اختار العديد من البلدان توحيد إجراءات سلامة الأغذية المستوردة والمحلية من خلال وجود سلطة مختصة واحدة فقط مسؤولة عن عمليات الرقابة هذه.

ملاحظة

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الإشارات إلى البلدان التي لديها منظمة "واحدة" تتولى عمليات الرقابة على الغذاء، فإن مفهوم الأحادية غير دقيق إلى حد ما، حيث سيكون لدى بلد ما عمليات حدودية أخرى لإدارة تدفق الأشخاص والمنتجات (مثل دوائر مراقبة الهجرة، والجمارك).

يضمن التركيز على سلامة الأغذية:

- أن الأغذية المستوردة والمحلية تستوفي المعايير نفسها.
- التنفيذ المتسق لبرامج سلامة الأغذية.
- تطبيق أكثر فعالية للبرمجة القائمة على المخاطر واستخدام الموارد والخبرات (مثل المختبرات والبنية التحتية).

عموماً، إن ولاية هذه السلطة المختصة الفريدة تغطي سلامة الأغذية وجودتها، ولكن هناك العديد من التفاوتات.

ينبغي للبلدان التي تنشئ سلطات مختصة متعددة ضمان التآزر والتعاون في ما بينها توخياً للاتساق عبر السلع ومن أجل الحد من الازدواجية.

النظم ذات السلطات المختصة المتعددة

ثمة نهج شائع آخر يتمثل في وجود العديد من السلطات المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية وجودتها، والتي تشمل ولاياتها القانونية مسؤولية ضمان سلامة الأغذية في المراحل المختلفة من سلسلة إنتاج الأغذية. في هذه البلاد، قد يكون لأكثر من سلطة مختصة واحدة دور في الرقابة على الأغذية المستوردة.

كما يمكن أن يستند تقسيم مسؤوليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى أهداف تنظيمية مختلفة (الصحة، التجارة، الزراعة) تحددها حكومة وطنية أو بتقسيم المسؤوليات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية. في هذه الحالات، تتشارك السلطات المختصة المتعددة الولايات القانونية لرصد الامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية وجودتها.

في حال وجود عدة سلطات مختصة، من المهم إيجاد طرق إدارية لتقليل الازدواجية (كأن يُطلب من المستوردين الحصول على تراخيص أو تصاريح من مؤسسات متعددة مثل وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة التجارة وغرفة التجارة، وأن يخضع المستوردون للتفتيش من قبل مؤسسات متعددة) ولتعظيم التعاون وتبادل المعلومات (مثل إصدار ترخيص واحد من قبل الدوائر الجمركية نيابةً عن جميع المؤسسات ذات الصلة)، في أعقاب عملية واضحة لا يتم فيها تجاهل قضايا السلامة الغذائية المحتملة بسبب مخاوف أخرى (مالية أو تجارية على سبيل المثال).

قد يكون لدى بعض البلدان سلطات مختصة في الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على السلع الأساسية. على سبيل المثال، قد تكون هناك مؤسسة واحدة تُعنى بالأسماك المستوردة، وأخرى باللحوم المستوردة، وثالثة تتناول جميع الواردات الغذائية الأخرى. وفي كثير من الأحيان، عند توفر عمليات رقابة على الواردات القائمة على السلع الأساسية، تكون السلطة المختصة المعنية بالواردات مسؤولة أيضاً عن كل من الإنتاج المحلي وشروط تصدير السلعة عينها. وتسهّل هذه السلطة (السلطات) الوطنية المختصة عموماً التصميم المتسق للبرنامج والتنفيذ الفعال من حيث التكلفة بالنسبة إلى السلعة المحددة، غير أن المؤسسات المختصة بالسلع يمكنها التعامل مع مخاطر مماثلة بشكل مختلف.

في الأنظمة ذات السلطات المختصة المتعددة، يمكن أن يؤدي تداخل الولايات إلى حالة من الازدواجية (كأن تقوم وكالتان بتفتيش المستورد ذاته)، وزيادة تكاليف الإدارة (مثل الموارد البشرية والتدريب والمشتريات). ولمنع هذه الازدواجية، ينبغي لجميع السلطات المختصة أن تعمل على وضع إطار متكامل يمكن أن يسهّل التعاون والتنسيق، من دون الحاجة إلى إعادة هيكلة وإعادة تنظيم بالضرورة. ومن شأن هذا الإطار المتكامل أن يسهل تبادل المعلومات حول المستوردين والأغذية المستوردة، ويمكن استخدامه لضمان اتباع نُهج متسقة لإدارة المخاطر لمختلف السلع، وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد. وتُعتبر الاتفاقات الرسمية (أنظر القسم 2، أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 4) بين جميع السلطات المختصة عموماً شرطاً أساسياً لأي تنفيذ ناجح لعمليات الرقابة.

سيكون لدى العديد من الدول التي تضم ولايات أو محافظات أو مقاطعات متعددة سلطات مختصة وطنية ودون وطنية.

الحكومات الوطنية/ دون الوطنية

حيثما يكون لدى البلدان تقسيم للسلطات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية، من المرجح أن تشارك سلطات مختصة متعددة في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وفي معظم هذه الحالات، تقع المسؤولية الأساسية عن الأغذية المستوردة (أي المهام ما قبل الحدود وعند الحدود) على عاتق الحكومة الوطنية.

مثال

- إن إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (USFDA) هي المسؤولة عن المواد الغذائية المستوردة والأغذية في التجارة بين الولايات، تقع على عاتق حكومات الولايات الأمريكية الخمسين مسؤولية الغذاء في التجارة داخل ولاياتها.
- إن الوكالة الكندية للتفتيش على الأغذية هي المسؤولة عن الواردات والصادرات وتجارة الأغذية بين المقاطعات، وفي حين أن حكومات المقاطعات والأقاليم الـ 13 مسؤولة عن الغذاء بما في ذلك الأغذية المستوردة التي تُباع داخل المقاطعة أو الإقليم.

تتحمل الحكومات دون الوطنية عموماً المسؤولية عن عمليات الرقابة التي تجري داخل أراضيها. في بعض الحالات، قد يتم تفويض مسؤولية تنفيذ عمليات الرقابة الحدودية إلى الحكومات دون الوطنية ونتائج الإبلاغ إلى الحكومة الوطنية. في مثل هذه الحالات، من المهم عقد اتفاقيات بين مستويات الحكومة وتنفيذها لتحديد الأدوار والمسؤوليات، وضمان التعاون وتقليل الازدواجية.

تساهم متطلبات الإبلاغ الرسمية والشفافة في التنفيذ الثابت والفعال.

نظراً لأن الحكومات دون الوطنية مسؤولة بشكل عام عن جميع المواد الغذائية التي يجري بيعها داخل أراضيها، فإنها يمكن أن تكون أكثر فعالية وكفاءة في تنفيذ عمليات الرقابة "داخل البلد". ويمكن أن يشمل ذلك الرصد (مثل أخذ العينات وتحليل الأغذية المستوردة في أماكن المستوردين أو في السوق المحلية) أو التفتيش (مثل ممارسات الاستيراد الجيدة). ويمكن للحكومات دون الوطنية أن تدمج أيضاً نهج الرقابة "داخل البلد" في أنشطة التعليم العام وبناء قدرات الصناعة. ولكن في غياب إطار وطني، قد يؤدي تنفيذ الرقابة داخل البلد إلى تنفيذ مجتزأ (مقاربات ومستويات مختلفة من الرقابة) على أساس الاختلافات في قدرة الحكومات دون الوطنية وكفاءتها.

إن التنسيق وتبادل المعلومات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية مهم جداً بسبب عدد السلطات المختصة التي قد تكون معنية بذلك. وسيتطلب التنفيذ الناجح تنسيقاً وتبادلاً للمعلومات بين السلطات الحكومية الوطنية ودون الوطنية المختصة وبين السلطات المختصة دون الوطنية. وستكون هناك حاجة لأدوار ومسؤوليات وآليات تنسيق محددة بوضوح لضمان تنفيذ فعال لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وللإبلاغ بين مستويي الحكومة. كما ستساهم متطلبات الإبلاغ الرسمية والشفافة في التنفيذ المتسق والفعال.

تتمتع الجمارك، في معظم البلدان، بولاية ذات الصلة بحماية البلاد من التهديدات الخارجية، وتحصيل العائدات من المنتجات المستوردة قانوناً.

مثال

التنسيق وتبادل المعلومات: ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إعداد برامج الرقابة الوطنية المتعددة السنوات وإعداد تقارير عنها توضح آليات التنسيق والإبلاغ بوضوح، دعماً لبرامج الرقابة الجيدة، ذات الأهداف المحددة، مع تفصيل لأنواع الرقابة التي ينبغي تفعيلها ومن قبل أي سلطة مختصة وموضوع الرقابة. وتُعد عمليات الرقابة على الواردات جزءاً من هذه برامج الرقابة الوطنية المتعددة السنوات هذه، إلى جانب عمليات الرقابة على الأغذية المحلية.

مؤسسات أخرى[31]

بالإضافة إلى سلامة الأغذية ومراقبة الجودة، قد يكون لدى بلد ما مؤسسات أخرى مسؤولة عن الأغذية المستوردة. وعلى جميع هذه المؤسسات أن تضمن وجود تواصل مستمر، وحيثما يقتضي الأمر، التعاون وتقاسم المهام لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج.

31 عمليات الرقابة على السلامة غير الغذائية والجودة.

الدوائر الجمركية

عادةً ما تكون للجمارك ولاية متعلقة بحماية الدولة من التهديدات الخارجية (مثل تهريب المنتجات غير القانونية) وتحصيل الإيرادات من المنتجات المستوردة بشكل قانوني. وبما أن الدوائر الجمركية تملك مكتباً بالعادة عند جميع المعابر الحدودية، فإنها تتمتع بسلطة كبيرة لجمع المعلومات عن المستوردين والمنتجات المستوردة، بما في ذلك الأغذية. وتُعتبر الدوائر الجمركية شريكاً مهماً في تأمين سلامة الأغذية المستوردة كمصدر للمعلومات من أجل تطوير ملفات مواصفات المستوردين والأغذية المستوردة (أنظر القسم 2) كجزء من تخطيط سلامة الأغذية. ويمكن للدوائر الجمركية أيضاً:

تمثل الدوائر الجمركية شريكاً مهماً لجميع السلطات المختصة التي تنفذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

- منع دخول الأغذية غير المشروعة.
- جمع المعلومات عن المستوردين من خلال شباك موحد (لتقليل الازدواجية).

نقطة اتصال هيئة الدستور الغذائي

قد تنشئ البلدان نقطة اتصال لهيئة الدستور الغذائي في مؤسسات مختلفة (مثل هيئة مراقبة سلامة الأغذية أو وزارة الزراعة أو هيئة المقاييس والمواصفات). وبغض النظر عن المؤسسة المعينة كنقطة اتصال، ينبغي لموظفي الرقابة على الأغذية المستوردة العمل مع الهيئة المعنية في ما يتعلق بالمساهمة/ المشاركة في نظم لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

التعاون وتبادل المعلومات حول الحالات المحلية والدولية للأمراض التي تنقلها الأغذية.

مراقبة الصحة العامة

ينبغي أن تتعاون المؤسسات المعنية بمراقبة سلامة الأغذية المستوردة بشكل مستمر مع السلطات المسؤولة عن مراقبة الصحة العامة داخل البلد، خاصة في ما يتعلق بتقاسم المعلومات حول الأمراض التي تنقلها الأغذية. المؤسسات المسؤولة عن صحة النبات وصحة الحيوان

والاتفاقيات الدولية الأخرى

ينبغي للمؤسسات المعنية بمراقبة سلامة الأغذية المستوردة أن تتعاون مع المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية الأخرى (مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وبرنامج الصحة الحيوانية في إطار المنظمة العالمية لصحة الحيوان، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض[32]، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[33]) أو المؤسسات المسؤولة عن الحجر النباتي النباتي أو الحيواني.

يمكن أن تشكل المؤسسات الأخرى التي تنفذ الترتيبات الدولية مصادر معلومات لتحسين فعالية عملية جمع المعلومات وكفاءتها.

ويمكن أن يشمل هذا التعاون:

- آليات وإجراءات متسقة ومشتركة لتقاسم المعلومات مع مستوردي الحيوانات والنباتات ومنتجاتها، لتحسين الكفاءة وتقليل الازدواجية.
- تبادل المعلومات بشأن الوضع في البلدان الأجنبية في ما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية أو تفشي الأمراض التي قد تؤدي إلى حظر أو تقييد الواردات الغذائية.
- التحقق من أن الأسماك المستوردة تم صيدها بصورة قانونية، مع مراقبة السلامة الغذائية المناسبة أثناء التجهيز.

---

32 http://www.cites.org

33 لدى معظم البلدان اتفاقيات سارية لمنع استيراد ممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي تدار كجزء من حصص الصيد.

عندما يكون لدى مؤسسات الإنتاج الأولي ولايات متداخلة (خاصة بالنسبة لشهادات المصادقة على الصادرات)، يمكن أن يؤدي التعاون وتبادل المعلومات مع السلطة المختصة إلى تحسين الكفاءة.

مؤسسات الإنتاج الأولي

توفر المؤسسات المسؤولة عن الإنتاج الأولي (بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك) بشكل عام دعم السوق للمنتجين (مثل المزارعين وصيادي الأسماك). وقد يشمل ذلك تقديم الدعم والتوصيات لتحسين الإنتاج الأولي، وفي بعض الحالات، الحصول على شهادات التصدير (لأهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو المنظمة العالمية لصحة الحيوان، على سبيل المثال).

ويجب على السلطات المختصة في الرقابة على الأغذية المستوردة تقييم فوائد التعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المسؤولة عن دعم صناعات الإنتاج الأولي.

يمكن أن يؤدي تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين السلطة المختصة وهيئات تقييم الامتثال المعترف بها إلى زيادة الكفاءة وتقليل الازدواجية.

توحيد المقاييس، وتقييم المطابقة والاعتماد

لقد أنشأت بعض البلدان هيئات للمقاييس والمواصفات لديها مسؤولية قانونية عن تطوير مواصفات المنتَج (مثل المنتجات الكهربائية) والطريقة (مثل الاعتماد) التي يمكن تضمينها في اللوائح (مثل التضمين بالإحالة). وقد تكون هذه المؤسسات مسؤولة أيضاً عن وضع معايير للأغذية المحلية والمستوردة وتنفيذها.

وضعت بعض الجمعيات الصناعية (مثل رابطة بائعي التجزئة البريطانيين) معايير خاصة بها، بما في ذلك معايير لتقييم المطابقة وإصدار الشهادات، لضمان تلبية الأغذية المستوردة للمتطلبات التنظيمية (مثل التحقق من موردي الأغذية الأجانب). ويجب أن يؤخذ تطبيق المعايير من قبل شركات الأغذية في الاعتبار عند تنفيذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر (أنظر القسم 2).

يمكن أن تضع هيئات المقاييس والمواصفات أو الجمعيات الصناعية أيضاً شروطاً لتقييم المطابقة، بما في ذلك طريقة تقييم المؤسسات القادرة على إجراء تقييمات المطابقة والاعتراف بها. في مثل هذه الحالات، قد تكون هناك فرصة للتعاون وتبادل المعلومات مع المؤسسات المسؤولة عن مراقبة الأغذية المستوردة. وقد تأخذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أيضاً المعايير الصناعية في الاعتبار عند تصنيف المخاطر، خاصة بالنسبة للتحقق من موردي الأغذية الأجانب.

تحتاج عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة إلى إدارة مناسبة لتصميم البرنامج وتنفيذه، ووظائف دعم التفتيش والخدمات العلمية والقانونية والإدارية والموارد البشرية.

يمكن أن يؤدي تنسيق الأنشطة بين مؤسسات الرقابة على الأغذية المستوردة وأجهزة تقييم المطابقة المعترف بها إلى زيادة الكفاءة وتقليل الازدواجية. ويتطلب ذلك بشكل عام وجود اتفاقيات بين مؤسسات الرقابة على الأغذية المستوردة ومؤسسات توحيد المقاييس المستوردة من أجل تحديد الأدوار والمسؤوليات وتبادل المعلومات. وفي حالات أخرى، قد تشمل الرقابة على الأغذية المستوردة أجهزة التقييم هذه لتنفيذ عمليات الرقابة على الواردات (أنظر القسم 4).

© FAO/Giulio Napolitano

© FAO/Olivier Asselin

© FAO/Jon Spaull

القسم 4

عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة – وظائف الدعم

> مقدمة

> الإدارة المركزية

> الدعم العلمي

> دعم التفتيش

> وظائف الدعم الأخرى

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 1

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 2 التخطيط

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 3 تصميم البرنامج – المشورة والمعلومات المقدمة للمستورد

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 4 أمثلة على استراتيجيات أخذ العينات للمستورد

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 5 عمليات التفتيش وأخذ العينات – إرشادات إجرائية

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 6 التوصيف الوظيفي وفئات الموظفين

> أدوات الدعم والتوجيه 4. 7 التدريب

مقدمة

يرمي هذا القسم إلى مساعدة السلطات المختصة على فهم الوظائف الأساسية المطلوبة لدعم برنامج للرقابة على الأغذية المستوردة، والاعتبارات الرئيسية لتطويرها وتنفيذها. وكما هو مبين في القسم 2 (إطار الرقابة على الأغذية المستوردة) والقسم 3 (الأطر القانونية والمؤسسية)، يجب على البلدان أن تفهم أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، بل تتميز كل دولة بوضع محدد، ليس فقط في ما يتعلق بالرقابة على الأغذية المستوردة (مثل التشريعات، والسلطة/ السلطات المختصة) ولكن أيضاً داخل المؤسسات الحكومية الأوسع (مثل الدوائر الجمركية، وهيئات صحة الحيوان، ومراقبة الأغذية المحلية). ولكن ثمة وظائف رئيسية لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة التي ينبغي للبلدان أن تأخذها في الاعتبار عند وضع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أو تنفيذها أو تحسينها، والتي يمكن أن تكون جزءاً من برنامج أوسع لمراقبة الأغذية.

وكما هو مذكور في القسم 2، ينبغي تنظيم عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة على شكل برنامج، بما يشمل الإدارة المركزية لتصميم البرنامج وتنفيذه، ووظائف دعم التفتيش والخدمات العلمية والقانونية والإدارية والموارد البشرية. ومن شأن دمج جميع وظائف الدعم أن يضمن فعالية الرقابة على الأغذية المستوردة من أجل تحقيق أهداف الحكومة. وهذا يعني التركيز على الأنشطة التي ستحقق أبرز النتائج على صعيد سلامة الأغذية.

يبين الشكل 6 المكونات الرئيسية لوظائف دعم مراقبة الأغذية المستوردة.

الشكل 6 المكونات الرئيسية لوظائف دعم مراقبة الأغذية المستوردة

وظائف الدعم الإداري

الإدارة المركزية

- تحليل النظام والتخطيط والإبلاغ
- تصميم برنامج قائم على المخاطر والمحافظة عليه
- إدارة البرنامج والتنسيق والاستجابة

وظائف الدعم الفني

الدعم العلمي

- المشورة العلمية
- الخدمات التحليلية

دعم التفتيش قبل الحدود

- قبل الحدود
- عند الحدود
- بعد الحدود

وظائف الدعم الأخرى

دعم الخدمات القانونية

الدعم الإداري

- الشؤون المالية
- الموقع
- النقل
- المشتريات
- السياساتوالإجراءاتالأخرى

الموارد البشرية

إن معظم البلدان تملك بعضاً من وظائف الدعم المحددة في الشكل 6 أو جميعها، بشكل أو بآخر. وسيستغرق بناء نظام شامل بعض الوقت، وبالتالي فإنه من المهم البناء على ما هو موجود أصلاً، وتقييم المكونات المتوفرة بطريقة منهجية لتحديد الثغرات، وإتباع ذلك بخطة متعددة السنوات تهدف إلى تحسين وظائف دعم الرقابة على الأغذية المستوردة.

ملاحظة

قلما تكون مسؤولية الرقابة على الأغذية المستوردة محصورة بمؤسسة أو سلطة مختصة واحدة فقط، بل يتم تنفيذها في الغالب من قبل مؤسسات تتحمل مسؤوليات أخرى في مجال سلامة الأغذية (مثل عمليات الرقابة على الواردات والصادرات، أو عمليات الرقابة على سلامة الأغذية المحلية). وعادةً ما يتم تقاسم بعض وظائف الدعم (مثل المشورة العلمية، والموارد التحليلية) بين برامج الرقابة على الأغذية المحلية وبرامج الرقابة على الواردات.

الإدارة المركزية

تصمم الإدارة المركزية وتنفذ وتدير المزيج المناسب من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر.

توفر الإدارة المركزية وظيفة تكامل حرجة لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وتتولى الإدارة المركزية تصميم وتنفيذ وإدارة المزيج المناسب من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر بناءً على سلطتها القانونية وضمن الإطار القانوني والمؤسسي الذي تضعه الحكومة. والإدارة المركزية مسؤولة عن تحديد الأهداف والغايات لبرنامج مراقبة الأغذية المستوردة، بما في ذلك التصميم وإعادة التصميم، ومشاركة أصحاب المصلحة والاتفاقات الوطنية أو الدولية[34].

عادةً ما تكون الإدارة المركزية مسؤولة عن وضع أولويات الرقابة على الأغذية المستوردة، من أجل تحديد المشورة العلمية المطلوبة، وتنسيق الرقابة الحكومية المناسبة (مثل إجراءات التفتيش، وأخذ العينات وتحليل المطلوبة). بالإضافة إلى ذلك، هي مسؤولة عن الإدارة المستمرة للمعلومات، والإدارة والموارد البشرية. يمكن وصف أنشطة الإدارة المركزية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها على النحو التالي:

- جمع المعلومات، وتحليل النظام، والتخطيط.
- تصميم برنامج قائم على المخاطر والمحافظة عليه.
- إدارة البرنامج، والتنسيق والاستجابة.

جمع المعلومات، وتحليل النظام، والتخطيط

يرشد جمع المعلومات وتحليلها عمليات التخطيط والتنفيذ.

يجب أن تكون الإدارة المركزية قادرة على جمع المعلومات (على سبيل المثال، وضع ملف بمواصفات المستورد والأغذية المستوردة)، ثم إجراء تحليل منتظم للبيانات. وستدعم نتائج هذا التحليل عمليات التخطيط والتنفيذ الجارية. وعندما يكون لدى البلدان أصلاً بعض الأساليب لجمع البيانات والتخطيط، يجب استخدام االتوجيهات الواردة في هذا القسم لإجراء تحسينات على التصميم والتنفيذ.

34 الدستور الغذائي: المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CAC/GL 82-2013).

يجب ألا يتجاوز جمع المعلومات قدرة الإدارة المركزية على إجراء تحليل منهجي.

ستبدأ معظم البلدان بعمليات بسيطة لجمع المعلومات، وغالباً ما تكون ورقية، أو تعتمد جزئياً على الورق. ويمكن للأنظمة الورقية أن تشكل الأساس في عمليات جمع المعلومات حول الأغذية المستوردة والمستوردين لسنوات عديدة، خاصة في البلدان ذات البنية التحتية المحدودة أو الموارد المحدودة لتتمكن من تطوير البرامج المعلوماتية اللازمة. وعند استخدام النظام الورقي، يجب أن ينصب التركيز على جمع المعلومات الرئيسية حول الاستيراد وتحليلها (مثل هوية المستوردين، وتصنيف أبرز 10 أغذية مستوردة) بدلاً من محاولة جمع كل المعلومات عن مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر. ومن المهم أن يتركز الاهتمام فقط على جمع نوع المعلومات والكمية التي يمكن تحليلها بفعالية وكفاءة. فعندما يتم جمع الكثير من المعلومات، يستغرق تحليلها وقتاً طويلاً، مما قد يؤخر تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر.

ينبغي أن تتأكد السلطة المختصة من أن التحسينات في نظام إدارة المعلومات الخاص بها تقابلها زيادة في جمع المعلومات حول الأغذية المستوردة والمستوردين. ومن المهم أن يتوفر نظام مناسب لإدارة المعلومات، سواء كان ورقياً، أو معلوماتياً بشكل جزئي أو كلي، لكي يتمكن الموظفون من الوصول بسهولة إلى المعلومات.

يجب أن يتم تحليل المعلومات التي يتم جمعها حول المستوردين والأغذية المستوردة بشكل منهجي خلال دورة التخطيط السنوية التي تجعل التحليل متاحاً لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا. ويجب أن يقوم تحليل المعلومات بتقييم:

- المعلومات المحددة المتعلقة بملفات مواصفات الأغذية المستوردة والمستورد والبلد المصدِّر.
- المشورة العلمية بشأن المخاطر المرتبطة بالأغذية، ونتائج أخذ العينات والاختبار.
- نتائج أنشطة التفتيش (مثل عمليات التدقيق المطبقة على البلدان المصدّرة، وعمليات تفتيش المستوردين، والرقابة الحدودية).
- دعم الموارد القانونية والمالية والإدارية والبشرية اللازم لتنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة.

التخطيط

عند الانتهاء من تحليل المعلومات، ينبغي أن توجه النتائج أولويات عمليات تخطيط الرقابة على الأغذية المستوردة التي يمكن وصفها على النحو التالي:

تحدد المعلومات ونتائج تحليلها أولويات التخطيط للبرنامج والتنفيذ.

1. تخطيط البرنامج.
2. تخطيط تنفيذ العمليات

ملاحظة

المفتشون (الحكوميون أو غير الحكوميين)

تُعتبر الموارد، بما في ذلك عدد المفتشين المتاحين بالعموم عاملاً مقيداً في عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. ويُعتبر التخطيط وتحديد الأولويات عاملين رئيسيين للاستفادة الفعالة من المفتشين الحاليين في تنفيذ برامج الرقابة على الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر. وعادةً ما تتردد الحكومات في توفير موارد إضافية للرقابة على الأغذية المستوردة في غياب تقدير مفصل للموارد الحالية، وللفجوة بين الموارد الحالية والموارد المطلوبة لإنجاز البرنامج، وللنتائج المتوقعة (مثل زيادة سلامة الأغذية) من توفير المزيد من الموارد.

تخطيط البرنامج

يشير تخطيط البرنامج إلى الأنشطة المضطلع بها لتقييم إجراءات إدارة المخاطر في برنامج للرقابة على الأغذية المستوردة بقصد تحسين البرنامج، أو تنفيذ إجراءات جديدة لإدارة التصرف في المخاطر.

عادةً ما يكون تخطيط البرنامج عملية متعددة السنوات، حيث تتطلب التغييرات التي تطرأ على عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة جمع وتحليل قدر كبير من المعلومات حول جميع الوظائف والأنشطة في المؤسسة (مثل دعم البرنامج، ودعم التفتيش، والدعم العلمي). كما يشمل أيضاً جمع كمية ملحوظة من المعلومات وتحليل الوضع من قبل العديد من الجهات المعنية بما في ذلك الأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة والشركاء الحكوميين الآخرين.

وينبغي تقييم التغييرات المقترحة للتعرف إلى تأثيراتها على النتائج (مثل نتائج سلامة الأغذية)، والتكاليف (بالنسبة للمستوردين، وعمليات الرقابة على الأغذية العامة والمستوردة)، والتنفيذ (مثل المختبرات، ودوائر التفتيش). والقصد من ذلك هو تجنب الآثار السلبية غير المقصودة، بموازاة تحسين سلامة الأغذية بكفاءة وفعالية. ويمكن العثور على مثال على وظيفة تخطيط برنامج متعدد السنوات في أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 1.4.

مثال

إذا تم السعي للحصول على ضمان من الشركاء التجاريين، بما في ذلك طلب شهادة الأغذية المستوردة إلى جانب إدخال التغييرات المرتبطة بها في إجراءات التفتيش الحدودية وللمستوردين ، عند ذاك يصبح إعطاء الأولوية لإبرام الاتفاقيات الدولية أولوية برامجية. ويتطلب ذلك تحليل مواصفات المستورد والأغذية المستوردة، ودعم التفتيش، والعلوم، والدعم الإداري والموارد البشرية لتقييم متطلبات الدعم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وإدارتها.

مثال

يشكل استعراض عدد المفتشين اللازمين لمراقبة الأغذية المستوردة وظيفة شائعة للغاية في التخطيط البرامجي. وهذا يعني تحليل عدد المستوردين، وحجم الواردات التي تتطلب التفتيش و/ أو أخذ العينات، وموقع الواردات. بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء دراسة متأنية لقدرات التفتيش الحالية ولمواطنها، سواء كانت موارد التفتيش حكومية أو غير حكومية. ومن شأن تقييم الوقت المقدّر لكل مهمة يقوم بها أحد المفتشين، وعدد المهام المطلوب أداؤها، وترتيب المهام حسب المخاطر أن يسمح بالتوصل إلى تقدير تقريبي لعدد المفتشين المطلوبين لتنفيذ البرنامج. ويمكن استخدام هذه المعلومات لإعادة تفويض المفتشين بالأنشطة ذات المخاطر الأكبر، من أجل دعم طلبات زيادة الموارد الواردة من الحكومات أو لدعم إدخال تغييرات على البرنامج (مثل استخدام مفتشين من طرف ثالث أو غير حكوميين).

عند احتمال إدخال تغييرات جزئية على البرنامج، يمكن إجراء التقييم على مراحل، خاصةً إذا كانت الإدارة المركزية لديها موارد محدودة للتقييم أو للتنفيذ اللاحق. ومن شأن تحديد القدرات المتاحة للتقييم أو التنفيذ والعمل ضمن هذه القدرات أن يزيد من نسبة نجاح أي تغييرات مقترحة، إذ يسمح للإدارة المركزية بالتركيز على الأولويات الرئيسية.

أما في حال إجراء عملية تصميم أو إعادة تصميم كاملة (أي تقييم لجميع أنشطة إدارة التصرف في المخاطر)، فإن النتيجة تأتي بالعادة على شكل عمليات جديدة للرقابة على الواردات الغذائية.

وسيتطلب ذلك إجراء تقييم شامل لجميع عمليات الرقابة القائمة على الواردات الغذائية وتحديد أنشطة إدارة التصرف في المخاطر التي ستتغير (مثل إضافة أنشطة جديدة أو إسقاط بعض الأنشطة أو تغيير المتطلبات التنفيذية أو التنظيمية). كما يجب أن يتضمن خطة تنفيذية لإجراء التغييرات المقترحة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمشاركة جهة خارجية (مثل لجنة خبراء من أصحاب المصلحة الخارجيين، أو فريق تدقيق وتقييم) يمكن أن تقود عمليات التصميم أو إعادة التصميم تلك، بالتعاون مع السلطات المسؤولة. وقد يسهل وجود قيادة خارجية المشاورات والشفافية وتعزيز دعم أصحاب المصلحة للتغييرات المقترحة.

مثال

على سبيل المثال، عندما يتم تنفيذ عمليات الرقابة على الواردات قبل الحدود باعتبارها عنصراً جديداً في البرنامج، عندئذ تشمل العملية تقييماً كاملاً لمواصفات المستورد والأغذية المستوردة، وتقييم تصنيف المخاطر، وتقييم قدرات المؤسسة (مثل الرقابة الحكومية)، بالإضافة إلى المشاركة الكاملة مع الشركاء التجاريين وأصحاب المصلحة والمسؤولين الحكوميين. وقد تمتد المشاورات على مدى أشهر لا بل سنوات لوضع توجيهات مفصلة خاصة بالبرنامج للمستوردين والموظفين، وضمان نشرها وتوزيعها بشكل مناسب، وأخيراً تنفيذها.

يحدد تخطيط تنفيذ العمليات الأنشطة الجارية المتعلقة بعمليات التفتيش وترخيص المستورد وأخذ العينات والتحليل، حيث تستند التغييرات بشكل عام إلى أدلة مستمدة من السنوات السابقة.

تخطيط الأداء التشغيلي

يشير تخطيط الأداء التشغيلي إلى الأنشطة المستمرة التي تشمل المشورة العلمية وخطط أخذ العينات وترخيص المستورد والتفتيش والتنسيق. وفي معظم برامج الرقابة على الأغذية المستوردة، تظل أغلبية الأنشطة البرنامجية ثابتة من سنة إلى أخرى، مع إدخال بعض التغييرات حيث يلزم ذلك لتحسين البرنامج أو الاستجابة للظروف المتغيرة. وتنتج التغييرات من تقييم الأدلة المستمدة من أنشطة السنة السابقة (للتأكد مما إذا تم تنفيذها على النحو المقرر، وما إذا كانت النتائج تشير إلى تحقيق أهداف سلامة الأغذية). وفي العادة، يعيد التخطيط التشغيلي إعطاء الأولوية للموارد المخصصة للتفتيش والتحليل لاستهداف الخطر الأبرز، لضمان التنفيذ الفعال والكفؤ.

يُعتبر التخطيط التشغيلي جزءاً لا يتجزأ من برنامج الرقابة على الواردات، وسوف تملك معظم البلدان شكلاً من أشكال التخطيط التشغيلي. ويعتمد التخطيط التشغيلي عموماً على دورة محددة مسبقاً لجمع المعلومات/ رفع التقارير، والتحليل والتخطيط تمتد على 18 أو 24 شهراً، أي على طول السنة المالية (من الأول من تشرين الأول/ أكتوبر حتى 30 أيلول/ سبتمبر على سبيل المثال). وتورد أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 1.4 مثالاً على التخطيط السنوي.

تصميم البرنامج والمحافظة عليه

يتم الجمع بين إجراءات إدارة التصرف في المخاطر لإنشاء عمليات الرقابة على الواردات الغذائية الخاصة بالبلد.

إن تصميم البرنامج والمحافظة عليه مسؤولان عن ضمان وجود معلومات متاحة بسهولة لكل من الجمهور الخارجي (مثل الصناعة والمستهلكين) والداخلي (مثل المفتشين والمحللين). ويجب توثيق المعلومات، مثل وثائق توجيه المستوردين أو إجراءات التشغيل الموحدة للمفتشين.

إن السلطة المختصة مطالبة بتوفير توجيهات موثقة ومتاحة عن المواصفات والعملية للجمهور الخارجي والداخلي.

توجيه المستوردين

يجب أن تكون وثائق توجيه المستوردين مفصلة بما يكفي للسماح لجميع المستوردين بفهم المتطلبات الأساسية لاستيراد الغذاء. كما يجب أن تقدم بيانات السياسة التي تحدد الهدف من كل مطلب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحدد نقاط الاتصال (مثل اسم الموظفين المسؤولين وعنوانهم وعناوين بريدهم الالكتروني) للحصول على مزيد من المعلومات.

يمكن أن تشمل التوجيهات توجيه المستوردين وإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالموظفين.

ترد أربعة أمثلة لوثائق توجيه المستوردين في أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.4.

مثال

عندما يشترط برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة أن يكون المستورد مرخصاً له أو مسجلاً، أو أن يطلب الحصول على تصريح استيراد:

- يجب أن يكون لدى المستوردين توجيهات بشأن كيفية الحصول على الترخيص المطلوب.

التوجيه حول تنفيذ التفتيش

يتم تطوير التوجيهات لموظفي التفتيش بصفة عامة على شكل إجراءات تشغيل موحدة تتضمن معلومات وإجراءات مفصلة. وتعمل إجراءات التشغيل الموحدة المفصلة على تعزيز اتساق تنفيذ البرنامج. ويجب تخصيص إجراء واحد أو أكثر من إجراءات التشغيل الموحدة لكل إجراء لإدارة التصرف في المخاطر مدرج كجزء من عمليات الرقابة على الواردات الغذائية. وتورد أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 3.4 مثالاً على أحد إجراءات التشغيل الموحدة.

إدارة البرنامج والاستجابة

تتطلب برامج الرقابة على الأغذية المستوردة وظيفة إدارة البرامج والاستجابة لأنه من المستحيل توفير توجيهات للمستوردين وموظفي تنفيذ البرامج تناسب كل الحالات الممكنة.

توفر إدارة البرنامج واستجاباته التوجيهات العملية وتضمن التعاون المستمر بين التفتيش والتنفيذ والمختبرات للاستجابة للقضايا وتوفير التوجيه.

مثال

يجب تأمين تواصل مستمر بين إدارة البرنامج والمختبرات التي تقوم بتحليل الغذاء، حيث سيمكّن ذلك المختبرات من فهم متطلبات برنامج الاستيراد والوفاء بها (مثل متطلبات الاختبار الجديدة)، مما يعزز التخطيط والاستعدادات (مثل بروتوكولات الاختبار، وجداول الصيانة، ومتطلبات الموظفين، والاستثمارات في المعدات).

وتُعتبر إدارة البرنامج والاستجابة وظيفة تشغيلية بين الإدارة المركزية وموظفي تنفيذ البرامج للاستجابة للمشاكل، وإدارة التعاون وتقديم التوجيه بشأن الحالات الناشئة على الصعيدين الوطني والدولي.

تتطلب إدارة البرامج التواصل والتعاون المستمرين مع الشركاء التجاريين الدوليين، لاسيما بالنسبة إلى الحفاظ على الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف. ومن المهم أيضاً تأمين التواصل والتعاون المستمرين مع الشركاء الوطنيين لضمان معاملات سلسة مع دوائر الجمارك والمنظمات المحلية. ويضمن التعاون المستمر عدم وجود ثغرات، ويقلل من الازدواجية ويعزز النُهج المتسقة.

ستحتاج السلطات المختصة إلى الحصول على المشورة العلمية والدعم التحليلي.

ووظائف إدارة البرامج مسؤولة أيضاً عن التصدي لحالات عدم الامتثال حيث يتعين اتخاذ إجراءات على أساس وطني. ويتيح إنشاء مركز وطني للتنسيق والاستجابة ضمن وظيفة إدارة البرامج استجابة منسقة. كما يسمح أيضاً بتوفير توجيه مستمر للمستوردين وموظفي التنفيذ حول البرنامج عندما يتم التعرف إلى حالات جديدة أو غير عادية.كذك تُعتبر وظائف إدارة البرامج مسؤولة عن رصد النتائج وإعادة ترتيب أولويات أنشطة التفتيش في دورة التخطيط، بما يضمن الاتساق. وإدارة البرامج هي المسؤولة عن رفع التقارير السنوية عن نتائج تنفيذ برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة.

ملاحظة

من أجل اتسام البرنامج الوطني بالاتساق والتماسك، لا يجوز السماح للمفتشين الأفراد بإجراء تغييرات على البرنامج أو بتغيير القرارات الصادرة عن إدارة البرنامج.

تستجيب إدارة البرنامج للقضايا الناشئة وحالات عدم الامتثال بهدف تعزيز الاتساق على المستوى الوطني.

الدعم العلمي

سيتطلب برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة دعماً علمياً من أجل إنشاء عمليات الرقابة على الواردات القائمة على المخاطر والمحافظة عليها. وبشكل عام، يمكن تقسيم الدعم العلمي إلى نوعين:

- المشورة العلمية، بما في ذلك وضع استراتيجيات أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات.
- الدعم التحليلي.

المشورة العلمية

سوف تحتاج وظيفة الإدارة المركزية إلى الوصول إلى المشورة العلمية لإنشاء عمليات الرقابة على الواردات القائمة على المخاطر وتنفيذها والحفاظ عليها.

تعتبر المشورة العلمية مهمة في تقييم المخاطر أو تصنيفها، وكذلك في تطوير استراتيجيات أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات.

يمكن طلب المشورة العلمية من مصادر دولية أو مؤسسات حكومية وطنية أو دون وطنية أخرى أو من الأوساط الأكاديمية. ويشمل ذلك اللجوء إلى مصادر دولية مثل الدستور الغذائي، وتقييمات المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (مثل لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية). وتعمد بعض البلدان إلى إنشاء منظمة وطنية مستقلة لتولي تقييم المخاطر أو تقديم المشورة العلمية لمديري المخاطر (مثل لجنة سلامة الأغذية في اليابان). وفي حالات أخرى، أنشأت الحكومات شراكات إقليمية توفر المشورة العلمية لحكومات متعددة (مثل هيئة سلامة الأغذية في أستراليا ونيوزيلندا، والوكالة الأوروبية للسلامة الغذائية). وتسمح الشراكات الاقليمية (فوق الوطنية) للبلدان بتجميع الموارد على صعيد الأقاليم من أجل تطوير وتقديم المشورة العلمية وتطبيقها.

عندما يتم تقديم المشورة العلمية من قبل مؤسسة أخرى، يجب إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة التي بينها وبين السلطة المختصة من خلال آلية أو اتفاق موثق. حيث من المهم تحديد أدوار ومسؤوليات كل مؤسسة، الموارد التي توفرها بالإضافة إلى التوقعات النتائج المنتظرة منها. ستحتاج السلطة المختصة التي تتلقى الشورة العلمية إلى التأكد من أن مسؤولي البرنامج لديهم المعرفة العلمية والقدرة على فهم وتنفيذ محتوى الرأي العلمي.

استراتيجية أخذ العينات وخطط أخذ العينات السنوية

توفر استراتيجية أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات إرشادات للمسؤولين وأصحاب المصلحة الخارجيين

تبرز الحاجة إلى المشورة العلمية لوضع استراتيجية أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات وللحفاظ عليها.

توفر استراتيجيات أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات التوجيه لموظفي التفتيش، ولكن أيضاً للقطاع ولأصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين. وتعتمد استراتيجية أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات عموماً على فرضية أن جميع الأغذية المستوردة تخضع للتفتيش بهدف:

- التحقق من التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة من قبل المستوردين لتقديم ضمانات معقولة بأن الأغذية المستوردة تلبي متطلبات البلد باستمرار.
- التحقق من فعالية برنامج الرقابة على الواردات (على سبيل المثال، تحديد ما إذا كان البرنامج يجري تنفيذه بفعالية أو إذا كانت هناك حدود يسهل اختراقها).

تحدد استراتيجية أخذ العينات المبادئ والمفاهيم ضمن إطار يوجه عملية وضع الخطط السنوية لأخذ العينات.

استراتيجية أخذ العينات

إن إدارة البرنامج مسؤولة بشكل عام عن توثيق استراتيجية أخذ العينات في إطار تخطيط البرنامج. وبعد الموافقة عليها، تصبح الاستراتيجية هي الأساس لتطوير الخطط السنوية لأخذ العينات.

تقدم أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 4.4 مثالَين عن استراتيجيات أخذ العينات. وعلى الرغم من أنه لديهما الهدف نفسه- المتمثل في تقييم مدى امتثال الغذاء المستورد والمستوردين للمتطلبات التنظيمية، فإنهما يرتكزان على فلسفات مختلفة. فالأول يعتبر كل الأغذية المستوردة مطابقة، أي يفترض أنها تلبي متطلبات الاستيراد، في حين أن الثاني يستند إلى تصنيف الأغذية على أنها أغذية عالية الخطورة أو أغذية تستحق أن تخضع للرقابة.

تُدمج خطط أخذ العينات في وثيقة واحدة تضم جميع أنشطة أخذ العينات والتحاليل المقررة، بما في ذلك عدد العينات التي سيتم جمعها وأنواع الأغذية التي يجب أخذ عينات منها.

خطط أخذ العينات السنوية

عادةً ما توضع الخطط السنوية لأخذ العينات كجزء من تخطيط الأداء التشغيلي، حيث إنها تدمج في الوثيقة عينها جميع أنشطة أخذ العينات والتحاليل المقررة. وتحدد خطط أخذ العينات عدد العينات التي سيتم جمعها، وتعطي توجيهات بشأن أنواع المنتجات المراد أخذ عينات منها، كما تعطي توجيهات بالنسبة إلى التحليل المطلوب. ويتم تطويرها وصيانتها بناءً على استعراضات منتظمة لنتائج العينات، إلى جانب المعلومات المستمدة من ملفات مواصفات الأغذية المستوردة والمستوردين والبلد المصدّر، ومعلومات تصنيف المخاطر والمعلومات الأخرى ذات الصلة (مثل المعلومات الواردة من الشركاء التجاريين أو من الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية).

تحدد الخطط السنوية لأخذ العينات بشكل عام نوع عمليات التفتيش (بما في ذلك مراجعات وضع ملصقات البيانات) والتحاليل/ الفحوص التي يتعين إجراؤها وعددها. كما تحدد ما إذا كان يجب أخذ العينات كجزء من عمليات الرقابة الحدودية (المقبولية) أو كجزء من عمليات الرقابة داخل البلد. وينبغي استخدام أخذ العينات والاختبار كمجرد أداة واحدة ضمن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر، في حدود قدرات الموارد المخبرية المتاحة وقدرتها التحليلية.

مسؤولية أخذ العينات والتحليل

عند وضع خطط أخذ العينات ووثائق التوجيه، يجب إيلاء الاعتبار الدقيق للمسؤولية عن كل من أخذ العينات والتحليل. وهناك العديد من الخيارات المتاحة لبرامج الرقابة على الأغذية المستوردة ومنها:

- أن يتم تنفيذ جميع عمليات أخذ العينات والتحليل من قبل الموظفين الحكوميين.

- أن تكون جميع عمليات أخذ العينات والتحليل من مسؤولية المستورد.
- أن تكون عمليات أخذ العينات والتحليل من مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمستوردين، أي بعبارة أخرى، أن يستخدم البرنامج مزيجاً من الاثنين.

يجب النظر في قدرات المختبر والموظفين الحكوميين لضمان اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وفقاً للخيار الأول، يجب على السلطة المختصة أن تأخذ في الاعتبار قدرة المختبرات والموظفين الحكوميين حتى يتم تحقيق النتائج، واتخاذ القرارات بشأن الأغذية المستوردة في الوقت المناسب.

ملاحظة

قد يأخذ الموظفون الحكوميون عينات عشوائية من ضمن عملية الرقابة التي يجرونها للتحقق من إجراءات المستوردين، بما يضمن عدم قيام المستوردين بطريقة احتيالية بإعطاء عينات من دُفعات أو شحنات محددة مسبقاً للإيهام بمطابقتها.

قد يكون أخذ العينات والتحليل من مسؤولية الموظفين الحكوميين أو المستورد أو كليهما.

أما في الخيار الثاني، فقد يطالب برنامج الرقابة على الواردات الغذائية المستوردين بالاستعانة بمقدمي خدمات من الأطراف الثالثة، سواء من الهيئات المعترف بها أو المعتمدة. وقد يُطلب من مقدمي الخدمات هؤلاء أخذ عينات من بعض الدُفعات بسعر محدد مسبقاً، وتحليل العينات وتزويد الحكومة بنتائج التحاليل. في مثل هذه الحالات، يقوم البرنامج على مبدأ مسؤولية المستوردين عن استيراد الأغذية التي تلبي المتطلبات التنظيمية. وفي حالات عدم الامتثال المثبتة، قد يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين عن أخذ العينات للتحقق من الامتثال وعن أي إجراءات متابعة أخرى.

إن إسناد مسؤولية أخذ العينات والتحليل هو قرار محدد في البرنامج ولا يجوز تغييره من قبل المفتشين.

ويمكن أن يكون الخيار الثالث عبارة عن مزيج من الخيارين السابقين، مثل مطالبة المستوردين بالدفع مقابل أخذ العينات، على أن يتولى الموظفون الحكوميون مسؤولية تنفيذ عملية أخذ العينات والتحليل.

إن إسناد مسؤولية أخذ العينات والتحليل هو قرار محدد في البرنامج ضمن الصلاحيات التي يمنحها القانون. ومن المهم ألا يُسمح للأفراد بتغيير القرارات المتعلقة بأخذ العينات (أي إذا كانت الحكومة مسؤولة عن أخذ العينات، يجب ألا يُسمح للمفتشين الأفراد بتغيير البرنامج والسماح للمستورد بتقديم عينات، حيث لن يكون هناك أي ضوابط وموازين متاحة في البرنامج لضمان سلامة العينات).

عندما يكون المستوردون مسؤولين عن أخذ العينات والتحليل، يجب أن تتوفر قدرة كافية للوفاء بهذه المتطلبات.

صحيح أن مطالبة المستوردين إما بدفع تكاليف أخذ العينات والتحليل أو بالقيام فعلياً بأخذ العينات والتحليل قد تبدو منطقية من الناحية المالية للعديد من برامج الرقابة على الواردات الغذائية، إلا أنها تتطلب دراسة متأنية قبل وضعها موضع التنفيذ، إذ يجب أولاً أن تسمح القوانين واللوائح المتعلقة بسلامة الأغذية المستوردة بذلك، مع توفر قواعد وعمليات رقابة كافية. فإن كان يتوجب على المستوردين القيام بأخذ العينات والتحليل، لا بد من أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى عدد كافٍ من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة للقيام بأخذ العينات، وعدد كبير من المختبرات الخاصة لإجراء التحاليل، وإمكانية إشراف مهمة على العملية من قبل الموظفين الحكوميين للتمكن، إلى أكبر حد ممكن، من إحباط أي تضارب في المصالح أو ممارسات احتيالية من قبل المستورد أو مقدم الخدمات.

كما يمكن أن تقدم عمليات الرقابة على الواردات الغذائية خيار أن يصبح البلد المصدّر هو الطرف الثالث الذي يقدم الخدمات. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للبلد المصدّر أن يقدم للمستورد الأدلة حول حسن الرصد وأخذ العينات والتحليل، استناداً إلى ثقة برنامج الرقابة على الواردات الغذائية في خدمات التفتيش والمختبرات في بلد التصدير.

المختبرات

إن السلطات المختصة بحاجة إلى الوصول إلى الخدمات التحليلية لتقييم الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

سيحتاج برنامج الرقابة على الواردات الغذائية أيضاً إلى الوصول إلى الخدمات التحليلية كجزء من وظيفة الدعم العلمي. وتُعتبر الخدمات التحليلية ضرورية في سياق عمليات الرقابة على الواردات لتقييم الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومراقبة تنفيذ البرامج (مثل تقييم مسببات الأمراض الميكروبية، والملوثات).

يُرتب تقديم جميع الخدمات التحليلية تكاليف باهظة على الحكومات، وبالتالي ينبغي لبرنامج الرقابة على الواردات الغذائية أن يدرس بعناية المجموعة الكاملة من الخيارات المتاحة للوصول إلى الخدمات التحليلية. وكما هو مذكور أعلاه، تشمل الخيارات استخدام كل من المختبرات الحكومية، أو مختبرات الطرف الثالث أو كلا الجهتين. وتنطوي هذه الخيارات على حسنات وسيئات في آنٍ معاً..

لا توجد عموماً مختبرات مخصصة للرقابة على الأغذية المستوردة. وغالباً ما يتم تقاسم هذه الخدمات التحليلية مع برامج أخرى للرقابة على الأغذية (عمليات الرقابة المحلية، وشهادات التصدير، وما إلى ذلك). غير أن هذا التكامل يعني أيضاً أن القرارات المتعلقة بالحصول على الخدمات التحليلية (من الحكومة أو طرف ثالث) سوف يُتخذ بشكل عام بالنسبة إلى جميع عمليات الرقابة على سلامة الأغذية، وليس لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وحدها.

يتطلب تحديد أفضل خيار أيضاً فهماً للصلاحيات القانونية التي ترعى عملية أخذ العينات والتحليل. وفي بعض الحالات، يوجب القانون إجراء الفحوص الحكومية في المختبرات الحكومية. وفي حالات أخرى، لا يوجد أي موجب بأن تكون الحكومة مسؤولة عن الفحوص. عندما ينطوي برنامج الرقابة على الواردات الغذائية على خيارات، عندئذ يلزم إجراء تقييم كامل للقدرات التحليلية القائمة لدى:

- المختبرات الحكومية للرقابة على الأغذية المحلية، في الحكومات الوطنية ودون الوطنية.
- مختبرات الجامعات والكليات والمختبرات المؤسسات الأكاديمية الأخرى.
- المختبرات الخاصة التابعة لطرف ثالث.
- المختبرات الحكومية الدولية أو المختبرات التابعة لطرف ثالث (خاصة الشركاء التجاريين الاقليميين).

ينبغي أن يشمل تقييم القدرات التحليلية المختبرات الوطنية والجامعية وغيرها من المختبرات الوطنية أو الدولية من الأطراف الثالثة.

من الضروري معرفة القدرات المتاحة (مثل الاختبارات والمنهجية) ومستوى الثقة بكل مختبر (مثل عمليات مراقبة الجودة، أو الضمانات أو الاعتمادات). ويجب أن يكون أي مختبر يوفر الدعم التحليلي لعمليات الرقابة على الواردات قادراً على تقديم النتائج بشكل سريع ومناسب، وأن يدعم بشكل كامل نتيجة التحاليل في حال تم التقدم بطعن.

عندما يكون لبرنامج الرقابة على الوادرات الغذائية إمكانية الوصول إلى المختبرات الحكومية، يكون مستوى الرقابة أكبر على الموظفين، والإمدادات، والأساليب، وضمان الجودة. ويوفر ذلك عموماً للموظفين مستوى كبير من الثقة تجاه الخدمات التي يؤدونها. ولكن ذلك يتطلب أن تمتلك المختبرات الحكومية الموارد الكافية.

عندما يعتمد برنامج الرقابة على الواردات الغذائية على حكومات أخرى (مثل الوزارات في الحكومات الوطنية الأخرى أو الحكومات دون الوطنية) للخدمات التحليلية، ستكون له رقابة أقل على عمل المختبرات، ولكن مع مستوى عالٍ من الثقة بالنتائج المخبرية في حال توفر أنظمة مناسبة لضمان الجودة. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون برنامج الرقابة على الواردات مسؤولاً إلا عن بعض موارد المختبرات، بما يتناسب مع الخدمات التحليلية المقدمة. وعندما يتعاقد برنامج الرقابة على الواردات الغذائية للحصول على خدمات مخبرية مع حكومات أخرى، ينبغي

وضع اتفاقات رسمية والمحافظة عليها لتحديد الأدوار والمسؤوليات ومعايير الخدمة وتوفير الموارد، من بين أمور أخرى. إن إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات، إلى جانب الاتصالات الجارية، أمر بالغ الأهمية لضمان تقديم الخدمات بصورة مناسبة.

تشمل المبادئ الأساسية لجميع المختبرات التي تستخدمها السلطة المختصة الاتساق والثقة والشفافية.

عندما يتعاقد برنامج الرقابة على الواردات الغذائية مع مختبرات جامعية أو خاصة من طرف ثالث، يجب أن ينظر بعناية إلى نوع الإشراف المطلوب على تلك المختبرات من أجل تأمين الثقة بالنتائج. كما ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية في ما يتعلق بجميع المختبرات التي يتعامل معها برنامج الرقابة على الواردات الغذائية.

- **الاتساق**

يجب أن تلتزم جميع المختبرات بالمعايير نفسها إلى أقصى حد ممكن، وأن يتم تقييمها على أساس المعايير ذاتها بحيث تكون النتائج التي تنتجها صحيحة ودقيقة وقابلة للتكرار.

- **الثقة**

سيتم تقييم كفاءة المختبرات من خلال استخدام معايير موضوعية يمكن التحقق منها. فالثقة بالنتائج المخبرية المستخدمة لصنع القرار أمر ضروري للحفاظ على مصداقيتها في نظر القطاع والجمهور والبلدان الأخرى.

- **الشفافية**

يجب أن تكون المختبرات والأشخاص الذين يستخدمون خدمات الفحوص المخبرية على دراية بالمعايير والمتطلبات التي يتعين الوفاء بها، وبكيفية تقييم امتثالهم. ويعتمد التقييم على معايير موضوعية ويتم إرسال تبليغ المختبر الذي جرى تقييمه بنتيجة التقييم.

يجب تشارُك الطريقة التي جرى على أساسها تقييم كفاءة المختبرات ونتائج التقييم مع القطاع المعني والجمهور والدول الأخرى بشكل دوري وشفاف.

ضمان جودة المختبرات واعتمادها

يجب أن يكون لدى المختبرات التي تستخدمها برامج الرقابة على الواردات الغذائية لاتخاذ قرارات تنظيمية بشأن الغذاء المستورد أنظمة مناسبة لضمان الجودة للتأكد من دقة إجراءات أخذ العينات والاختبار لديها. وينسحب ذلك على كل من المختبرات الحكومية ومختبرات الطرف الثالث، إذ يجب أن تكون هذه المختبرات قادرة على إثبات امتلاكها برنامجاً لضمان الجودة[35]. ويشمل ضمان الجودة مجموعة من الأنشطة التي تمكن المختبرات من تحقيق مستويات عالية من الدقة والجدارة والحفاظ عليها على الرغم من التغييرات في طرق الاختبار وحجم العينات التي يتم فحصها. ويجب أن يشمل نظام ضمان الجودة الجيد ما يلي:

يجب أن يكون لدى المختبرات المستخدمة في برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة ضمانات الجودة المناسبة لضمان دقة نتائجها.

- إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالمختبرات لكل خطوة من خطوات عملية الفحص المخبري (مثل أخذ العينات، والتحقق من تنفيذ القانون).
- متطلبات إدارية واضحة، مثل حفظ السجلات الإلزامي، وتقييم البيانات، وعمليات التدقيق الداخلية،
- إجراءات تصحيحية محددة مسبقاً لحالات عدم الطابقة التي قد تنشأ، بما في ذلك تحديد المسؤولية عن تنفيذ الاجراءات التصحيحية.

35 سلسلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول مبادئ الممارسات المخبرية الجيدة ومراقبة الامتثال Env/Jm/Mono(99)20.

ملاحظة

في بعض البلدان، لا تزال أنظمة ضمان الجودة قيد التنفيذ في مختبرات الرقابة على الأغذية. ويجب أن يشمل برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة حداً أدنى من الرقابة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على جميع المختبرات التي تجري تحليلات للبرنامج. وعند الاستعانة بمقدمي الخدمات من أطراف ثالثة، يجب أن ينشر برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة قائمة بالمختبرات التي يتبين أنها تملك القدرة والإمكانية على أخذ العينات وتحليلها.

ملاحظة

المواصفات الدولية- المختبرات

تبنّت دول عديدة مواصفة أيزو/ إي أي سي 17025 حول المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة كمعيار أساسي لقبول المختبرات التي تجري الفحوص، حيث إنها توفر أساساً مقبولاً على الصعيد الدولي لتقييم كفاءة المختبرات. بالاضافة إلى مواصفة أيزو/ إي أي سي 17025، يمكن أيضاً استخدام معايير أخرى لتغطية متطلبات محددة تتعلق بالفحوص. ويمكن أن تشمل هذه المعايير المشاركة في البرامج من مصادر خارجية مختارة (مثل المشاركة في برنامج اختبار الكفاءة الصادر عن جمعية الكيميائيين التحليليين الرسميين بالنسبة إلى مخلفات مبيدات الآفات في الفواكه والخضروات)، إلى جانب التفسيرات والشروحات المتعلقة بمتطلبات مواصفة أيزو/ إي أي سي 17025 في سياق عمليات الرقابة المحددة على الأغذية المستوردة.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج المختبرات إلى أن تكون معتمدة وفقا للمعايير الدولية.

كما تفرض بعض الدول أن تكون جميع المختبرات المشاركة في عمليات الرقابة على الواردات الغذائية، سواء كانت حكومية أو من طرف ثالث، حاصلة على اعتماد. والمختبر المعتمَد هو الذي يملك إجراءات تشغيل موحدة تُتَّبع بشكل روتيني وأنظمة لإدارة الجودة لكشف حالات الانحراف عن تلك الإجراءات وتصحيحها. ومن أجل تعزيز الثقة تجاه شهادة اعتماد المختبرات، يجب أن تكون مؤسسة الاعتماد موقعة على ترتيب الاعتراف المتبادل الصادر عن هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات، (أي أن تعمل وفقاً لمواصفة الأيزو/ أي إي سي 17011، "المتطلبات العامة لهيئات الاعتماد التي تعتمد جهات تقييم المطابقة"، أو ما يعادلها).

لا بد من دراسة متأنية لتحديد الخيار الأكثر فعالية لدعم التفتيش، كجزء من الرقابة الحكومية على الواردات الغذائية.

يتكون الاعتماد بشكل عام من مكونين هما تقييم العمليات العامة للمختبر، وتقييم محدد للتحقق من أن المختبر مؤهل لأداء طريقة (طرق) اختبار محددة ضمن نطاق اعتماده. وستقوم هيئة الاعتماد بإجراء عمليات تدقيق دورية للمختبر للتأكد من أنه يعمل وفق المعايير المحددة. وقد يشارك في عمليات التدقيق هذه موظفون فنيون من برنامج الرقابة على الواردات بموجب اتفاق بين هيئة الاعتماد والحكومة. كما يجب أن توضع ترتيبات مع هيئة الاعتماد أو المختبر المعتمَد لتزويد برنامج الرقابة على الواردات الغذائية بنتائج عمليات التدقيق، خاصة في حال جرى سحب الاعتماد أو تعليقه.

دعم التفتيش

يتمثل أحد المبادئ الرئيسية للرقابة على الواردات الغذائية في مسؤولية الإشراف الحكومي للتحقق من استيفاء الأغذية المستوردة والمستوردين للشروط التنظيمية (أنظر القسم 3). يتم تضمين الإشراف الحكومي في تصميم البرنامج ويمكن أن يحصل قبل الحدود، عند الحدود أو بعد الحدود. ويجب أن يأخذ برنامج الرقابة على الواردات الغذائية بعين الاعتبار خيارات تنفيذ الإشراف الحكومي. وتتراوح الخيارات المعترف بها عموماً بين الإشراف من قبل المسؤولين الحكوميين، سواء مسؤولي الرقابة على الواردات أو غيرهم من الموظفين الحكوميين، أو من قبل مزودي الخدمات من طرف ثالث أو من كليهما.

قبل الحدود

يهدف الإشراف في سياق عمليات الرقابة قبل الحدود بشكل عام إلى تقييم قدرات البلد المصدِّر أو صناعته على إنتاج الغذاء الذي يلبي متطلبات البلد المستورد.

تقييم عمليات الرقابة الحكومية على الصادرات

بصفة عامة، يقدم الموظفون الحكوميون دعم التفتيش لتقييم نظم سلامة الأغذية الأجنبية.

عادةً ما يكون تقييم نظام سلامة الأغذية في البلد المصدِّر بمثابة وظيفة بين الحكومات. وينبغي أن يستند التقييم إلى مواصفات الدستور الغذائي، ولاسيما "المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء تقييمات للنظم الرسمية الأجنبية للتفتيش وإصدار الشهادات"[36]. ويتولى الموظفون الحكوميون بالعادة عمليات التقييم، ولكن قد يتم استكمالها من قبل خبراء فنيين غير حكوميين.

تقييم الموردين الأجانب

يستعين المستوردون بشكل عام بمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة لتقييم الموردين الأجانب، على الرغم من أن بعض المستوردين سوف يلجأون إلى موظفين أكفاء من الناحية الفنية.

يمكن للمدقق الخارجي أن يكون حكومة أجنبية أو تعاونية أجنبية أو طرف ثالث آخر، ويجب أن يستوفي معايير السلطة القانونية والكفاءة والقدرات والنزاهة/ الموضوعية وإجراءات ضمان الجودة والسجلات. وينبغي أن يحدد برنامج الرقابة على الواردات الغذائية متطلبات الأهلية (مثل المعايير الدولية أو ما يعادلها) لمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، وإما أن يقيّم هذه الأطراف الثالثة على أساس المتطلبات، أو أن يعمل مع هيئات الاعتماد الوطنية الأخرى التي ستقوم بذلك.

عند الحدود

لدى معظم البلدان بعض عمليات الرقابة الحدودية، خاصةً في ما يتعلق بالجمارك وحماية الحدود. وبشكل عام، تكون الدوائر الجمركية مسؤولة عن إدارة الحدود، أي عن اتخاذ قرارات بشأن المنتجات والأشخاص المحظور دخولهم إلى البلد وأولئك الذين يمكن دخولهم في ظل ظروف معينة (مثل دفع التعريفات أو الرسوم، والتحقق من جوازات السفر والتأشيرات). ونتيجةً لذلك، عادة ما يكون لدى الدوائر الجمركية مسؤولون متمركزون في جميع النقاط الحدودية الرسمية، وبعض أشكال الرقابة على الحدود بأكملها ونقاط الدخول الأخرى (مثل المطارات).

سيحتاج برنامج الرقابة على الواردات الغذائية للعمل مع الدوائر الجمركية من أجل تنفيذ رقابته عند النقاط الحدودية. وهناك عدد من الخيارات والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار الجهة التي ستتولى تقديم هذه الخدمات.

يمكن توفير دعم التفتيش لعمليات الرقابة داخل البلد من قبل السلطة المختصة أو من قبل المسؤولين الحكوميين الآخرين على المستوى الوطني أو دون الوطني.

الموظفون الحكوميون

وقد يُنظر في الاستعانة بموظفين من الدوائر الجمركية أو موظفين مسؤولين عن الرقابة على الواردات الغذائية لتنفيذ عمليات الرقابة على الحدود.

موظفو الرقابة على الواردات الغذائية

[36] الخطوط التوجيهية لتصميم نظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها، وتشغيل تلك النظم، وتقييمها والمصادقة عليها (CAC/GL 26-1997).

قد تكتفي الدوائر الجمركية بإحالة جميع المستندات المتعلقة بالأغذية المستوردة إلى الموظفين المكلفين بمراقبة الأغذية المستوردة لمراجعتها. ويسمح هذا الإجراء بأن يكون للمستوردين نقطة دخول واحدة وفعالة إلى الحكومة. كما يضمن أن يتلقى برنامج الرقابة على الواردات الغذائية معلومات عن جميع الواردات القانونية. ويمكن معالجة حالات الواردات الغذائية غير القانونية من خلال عمليات تفتيش حدودية مفاجئة وخاطفة يقوم بها موظفو الجمارك.

وفي حال قيام الدوائر الجمركية بإحالة المستندات إلى موظفي الرقابة على الواردات الغذائية، يمكن أن تحضر متطلبات مراجعة المستندات في مرحلة التخليص المسبق أو عند وصول الدُفعة إلى الحدود. وسيتلقى موظفو الرقابة على الواردات الغذائية التدريب والمعرفة العلمية لاتخاذ القرارات المتصلة بالمخاطر التي يتطلبها برنامج الرقابة على الواردات الغذائية.

ومن شأن قيام موظفي الرقابة على الواردات الغذائية بمراجعة المستندات أن يسهل تحديد شحنات أو دُفعات الأغذية المستوردة التي يُفترض تفتيشها وأخذ عينات منها (راجع أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 5.4). ويمكن أن يقوم الموظفون بوضع ترتيبات مناسبة (مثل نقل الدُفعة إلى مكان آخر، وإفراغ الحمولة، والتفتيش الكامل) حسب الحاجة.

الدوائر الجمركية

تمثل الاستعانة بموظفي الجمارك لتنفيذ إجراءات إدارة التصرف في المخاطر على الحدود (مثل وثائق المستورد، وإصدار الشهادات من الحكومة الأجنبية) خياراً آخر يتميز بقدرته على الحد من احتمال ازدواجية عمليات الرقابة الرسمية مثل مراجعة المستندات لتحديد مدى المقبولية (ويحدد نقطة دخول واحدة) وتبسيط التكاليف. وبموجب هذا الترتيب، ستتوفر رقابة حكومية كاملة على جميع شحنات الأغذية عند جميع نقاط الدخول. غير أن موظفي الجمارك بشكل عام يعتبرون أن جمع الإيرادات وأنشطة مكافحة التهريب والإرهاب تشكل أولوية أهم من سلامة الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون لدى موظفي الجمارك بالعادة معرفة محددة كافية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن المخاطر لإدارة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. فإذا تمت الاستعانة بموظفي الجمارك لتنفيذ عمليات رقابة محددة على الأغذية المستوردة، يجب أن يكون هناك ترتيب رسمي مع السلطات المختصة بالرقابة على الأغذية، مع تحديد الأولويات والإجراءات بوضوح (أنظر القسم 2)، لتحديد أنشطة الرقابة التي يمكن القيام بها (مثل مراجعة الشهادات والتحقق من الهوية، ولكن ليس الفحص المادي وأخذ العينات).

عند النظر في إمكانية اللجوء إلى دعم التفتيش من طرف ثالث بالنسبة لعمليات الرقابة قبل الحدود أو داخل البلد، يتعين على السلطة المختصة تحديد متطلبات الأهلية والتأكد من استيفاء الأطراف الثالثة لتلك المعايير.

النهج غير الحكومي

عندما يتمتع المستوردون بسجل امتثال جيد (أي حين تكون المنتجات الغذائية المستوردة قد استوفت المتطلبات التنظيمية باستمرار)، قد يبحث برنامج الرقابة على الواردات الغذائية في إمكانية خفض الرقابة الرسمية على الحدود، مع الإبقاء على متطلبات الحصول على معلومات حول طبيعة الغذاء المستورد ومكان التصدير، والجهة المستوردة ووقت الاستيراد. في مثل هذه الحالات، يكون المستورد، بموجب ترتيب رسمي يجمعه ببرنامج الرقابة على الواردات الغذائية، مسؤولاً عن فحص المنتجات المستوردة وأخذ العينات منها واختبارها، وفقاً لمواصفات محددة، أو عن التأكد من قيام مقدم خدمات خارجي معتمد أو معترف به بعملية الفحص وأخذ العينات والاختبار. كما يتحمل المستورد مسؤولية تقديم نتائج الفحص وأخذ العينات والاختبار إلى برنامج الرقابة على الواردات الغذائية.

وكما هي الحال مع مقدمي الخدمات الخارجيين في عمليات الرقابة ما قبل الحدود، يتعين على الحكومة تحديد شروط الأهلية وإما أن تقيم هذه الأطراف الثالثة على أساس هذه الشروط، أو أن تعمل مع هيئات الاعتماد الوطنية الأخرى التي ستقوم بذلك. ويجب أن يستوفي مقدم الخدمات الخارجي معايير السلطة القانونية والكفاءة والقدرات والنزاهة/ الموضوعية وإجراءات ضمان الجودة والسجلات (أنظر القسم3).

ما بعد الحدود/ داخل البلد

تتكون عمليات الرقابة داخل البلدان عادةً من إعطاء الأذون للمستوردين وتفتيشهم، ويشمل ذلك أخذ عينات من الأغذية المستوردة من داخل مستودع المستوردين. ويتم دمج رصد الأغذية المستوردة المتاحة للبيع في السوق المحلية بشكل عام في برنامج الرقابة على الواردات الغذائية.

الموظفون الحكوميون

تقع مسؤولية تفتيش المستوردين لضمان احترامهم ممارسات الاستيراد الجيدة ووفائهم بالمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك أخذ العينات وتحليل الأغذية في مستودعات الاستيراد، بشكل عام على عاتق موظفي الرقابة على الواردات الغذائية. ويتسم ذلك بالعديد من المزايا، حيث يمكن استخدام المعلومات التي تم جمعها من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر قبل الحدود وعند الحدود لإعطاء الأولوية لعمليات تفتيش المستوردين، وبالتالي استهدافهم على أعلى مستوى من المخاطر، كما يمكن للمعلومات المجموعة حول المستوردين أن تساعد في النشاطات المنظمة قبل الحدود وعلى الحدود.

غير أنه عندما تكون مستويات أخرى من الحكومة أو غيرها من السلطات المختصة في الحكومة الوطنية مسؤولة عن سلامة الأغذية المحلية/ داخل البلد، يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى ازدواجية وعدم فعالية في استخدام الموارد، ذلك أن الرقابة على الأغذية المستوردة في السوق المحلية قد تخضع لعملية مزدوجة لأخذ العينات والتحليل. وعندما تكون هناك سلطات متعددة، من المهم اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان التنسيق والتواصل (أنظر القسم3).

النهج غير الحكومي

يقضي النهج البديل بالمطالبة بتقييم المستورد على أساس المتطلبات التنظيمية (مثل ممارسات الاستيراد الجيدة (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.5) من قبل مقدم خدمات خارجي. كما يُطلب من مقدم الخدمات أو المستورد تقديم نتائج التقييم إلى برنامج الرقابة على الواردات الغذائية. في مثل هذه الحالات، يجب أن تأخذ الرقابة على الأغذية المستوردة بعين الاعتبار مدى توفر مقدمي الخدمات الخارجيين، وأعدادهم، وكفاءتهم وموثوقيتهم. وسوف يتعين على الحكومة تحديد شروط الأهلية وإما تقييم هذه الأطراف الثالثة على أساس هذه الشروط، أو العمل مع هيئات الاعتماد الوطنية الأخرى التي ستقوم بذلك. ويجب أن يستوفي مقدم الخدمات الخارجي معايير السلطة القانونية والكفاءة والقدرات والنزاهة/ الموضوعية وإجراءات ضمان الجودة والسجلات (أنظر القسم 3.3).

تتطلب عمليات الرقابة على الواردات الغذائية الحصول على المشورة القانونية من أجل تطوير التشريعات والصناعة والإرشادات التشغيلية.

وظائف الدعم الأخرى

دعم الخدمات القانونية

يتطلب وضع عمليات الرقابة على الواردات الغذائية وإدارتها الوصول إلى الخدمات القانونية، نظراً إلى الحاجة للمشورة القانونية في العديد من الأنشطة، بما في ذلك:

- سنّ قوانين ولوائح الرقابة على الأغذية المستوردة وإنفاذها.
- وضع توجيهات للقطاع والتنفيذ، لاسيما لضمان الاتساق مع السلطات القانونية.
- المشورة بشأن السلطات أو القيود القانونية عندما يتعين على إدارة البرنامج معالجة حالات جديدة/ غير معتادة.

يتم طلب المشورة القانونية بشكل عام بخصوص الإجراءات التنظيمية والإجراءات التنفيذية وتفويض السلطات وتحديد الموظفين.

- المشورة بشأن متابعة حالات عدم الامتثال/ الإجراءات القانونية/ إجراءات الإنفاذ.
- دعم برنامج الرقابة على الواردات خلال إجراءات الإنفاذ (مثل الطعون التي يقدمها المستوردون/ أصحاب الأعمال، أو حالات تعليق العمل بالرخص أو إلغائها، أو الدعاوى في المحاكم).

يضمن الوصول إلى المشورة القانونية اتساق أنشطة الرقابة على الواردات مع السلطات والمتطلبات القانونية. ومن المهم أن يتلقى الموظفون الذين يقدمون المشورة القانونية التدريب وأن يطوروا معرفتهم وفهمهم للنظام القانوني المناسب (مثل القانون العام، والقانون المدني).

الإجراءات التنظيمية/ الإنفاذ

في حين أن أنشطة الرصد والمراقبة يمكن أن يقوم بها مقدمو الخدمات الخارجيين، فإن الإجراءات التنظيمية وإجراءات الإنفاذ يتولاها عادةً الموظفون الحكوميون. ويجب أن تكون جميع الإجراءات التنظيمية/ إجراءات الإنفاذ مجازة بحكم القانون (أنظر القسم 3)، وبما أن الهدف يقضي بضمان الامتثال، يجب توفير توجيهات للمستوردين حول أوجه استخدام مثل هذه الإجراءات القانونية التي يمكن أن تشمل:

- تعليق العمل برخص المستورد أو تصاريح الاستيراد أو إلغاءها.
- سحب الأغذية المستوردة غير المطابقة من السوق.
- إتلاف المنتجات المضبوطة.
- الضبط.
- الملاحقة القضائية.

عند اتخاذ إجراءات تنظيمية وإنفاذية، يجب على الموظفين التأكد من أنهم يتّبعون الإجراءات المناسبة ضمن السلطات المفوضة لهم. في العديد من الحالات، سيسعى الموظفون للحصول على المشورة القانونية في إطار عملية صنع القرار لاتخاذ إجراءات الإنفاذ المناسبة.

تفويض السلطات

يجب أن تكون القرارات التنظيمية وإجراءات الإنفاذ متسقة وقابلة للدفاع عنها قانوناً، وأن تعكس سلطة الموظفين المسؤولين عن الرقابة على الأغذية المستوردة. وبالتالي، فإن برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة سيحتاج إلى سياسة بشأن تفويض السلطات بموجب التشريعات. وتحدد هذه السياسة عادةً مستوى المسؤولية المسندة إلى موظفين معينين أو إلى مسؤولين من مستوى محدد. على سبيل المثال، قد يُمنح موظفون مبتدئون صلاحية فحص المستندات وأخذ عينات من الأغذية المستوردة، في حين أن موظفين من درجة أعلى سيسلَّمون مهمة وضع الترتيبات الرسمية مع الشركاء التجاريين. ومن شأن وجود سياسة تنظم تفويض السلطات القانونية أن يسهل بدوره تدريب الموظفين على فهم واجباتهم ومسؤولياتهم القانونية.

أوراق التفويض

إن القدرة على تحديد الهوية مسألة ضرورية بالنسبة إلى موظفي برنامج الرقابة على الواردات الغذائية. وقد تشمل وسائل تحديد الهوية البطاقات أو الشارات الرسمية. وينبغي أن تحدد السياسة والإجراءات الجهة التي ينبغي أن تحمل بطاقة التعريف، والمعلومات التي يجب أن ترد على الهوية (مثل الاسم، والرقم الرسمي، والصلاحية

الممنوحة بموجب القانون). ومن المهم أيضاً أن يتم تحديد عملية الإذن باستخدام هذه المستندات. فالحرص على أن يحمل الموظفون المعتمدون دون سواهم بطاقة تعريف رسمية يقلل من إمكانية سرقة الهوية، كما يقلل من احتمال انتحال شخصية موظفين لتحقيق مكاسب شخصية.

الدعم الإداري

لكي تجري عمليات الرقابة على الواردات بسلاسة وفعالية يجب تنفيذ الخدمات الإدارية. وتغطي الوظيفة الإدارية مجموعة واسعة من الخدمات من إدارة الموارد المالية (مثل الرسوم)، إلى متطلبات الصحة والسلامة، إلى المشتريات (مثل مستلزمات المختبرات واللوازم المكتبية)، وشراء الموارد الرأسمالية وصيانتها (مثل المكاتب والمركبات)، وصولاً إلى وضع سياسات وإجراءات لضمان الاتساق في برنامج الرقابة على الواردات الغذائية.

يمكن توفير الموارد من قبل الحكومة، من خلال الرسوم المفروضة على المستوردين أو من خلال الجمع بين الاثنين.

الموارد المالية

تُعتبر الموارد المالية ضرورية لتوفير البنية التحتية والمعدات والموظفين اللازمين لتنفيذ عمليات الرقابة على الواردات الغذائية بفعالية. ومن شأن التنفيذ الفعال لأنشطة إدارة التصرف في المخاطر أن يضمن حصول البلدان على أفضل النتائج من الموارد المحدودة.

حيث إن سلامة الأغذية تعتبر من المصلحة العامة، فإن الحكومات هي التي توفر الموارد المالية لتنفيذ عمليات الرقابة على الواردات بشكل عام. ولكن بما أن المستوردين هم عادةً شركات خاصة تعمل من أجل الربح (أي المصلحة الخاصة)، فغالباً ما يتم تمويل عمليات الرقابة على الواردات عن طريق الجمع بين الموارد الحكومية التي تكمّلها رسوم الاستيراد.

وحيثما يوفر المستوردون الموارد، تتخذ هذه الموارد بصفة عامة شكلَين: فإما أن يُلزم المستوردون بدفع طرف ثالث مقابل الخدمات (مثل التفتيش، والتحليل المخبري) أو بدفع رسوم الاستيراد مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة.

وفي الحالات التي يُطلب فيها من المستورد دفع رسوم أو الدفع مقابل خدمات يؤديها طرف ثالث، يتوجب على الجهاز المركزي وضع جدول بالرسوم بالتشاور مع أصحاب المصلحة، يكون متاحاً بسهولة للمستوردين والمصدرين والأطراف المعنية الأخرى (مثل أن يُنشر الجدول على مواقع الإنترنت). وينبغي إدراج دورة مراجعة منتظمة لجميع الرسوم ضمن دورة التخطيط. ويجب أن تكون الرسوم المسددة إلى أطراف ثالثة متناسبة مع مستويات الخدمة.

أنواع الرسوم

عندما يُطلب من المستوردين أن يحصلوا على ترخيص أو إذن قبل الاستيراد، غالباً ما ترتبط الرسوم بإصدار الترخيص أو التصريح. ويمكن استخدام طرق مختلفة لتحديد الرسوم:

- يمكن تطبيق رسوم الاستيراد كرسم مقطوع (أي وفقاً لوزن أو كمية الواردات) أو على أساس الرسوم مقابل الخدمة (مثل رسوم مراجعة المستند، أو فحص المنتج، أو التحليل المخبري). وفي الحالات التي تُفرض فيها الرسوم مقابل الخدمة، خاصةً إذا كان ذلك على أساس الرسوم بالساعة أو بحسب الوقت المستغرَق لتأدية الخدمة، من المهم عدم تعرّض المفتشين لضغوط لإكمال عملهم.

- عادةً ما تكون الرسوم الاجمالية أعلى بالنسبة للأغذية المستوردة التي تنطوي على مخاطر عالية، وذلك بسبب زيادة التدخلات التنظيمية المطلوبة (مثل تقييم المستندات، والتفتيش، وأخذ العينات/ الاختبار، والتدقيق).
- يمكن تقسيم الرسوم بحيث تأخذ سجل الامتثال في الاعتبار، وبالتالي التأثير على المستوردين. فمن خلال فرض رسوم أعلى على عملية أخذ العينات والتفتيش إثر حالة من عدم الامتثال سيضطر المستورد ذو سجل الامتثال السيىء إلى دفع رسوم أعلى. ومن خلال فرض رسوم أقل على المستوردين الذين يملكون برامج لضمان الجودة، سيدفع المستورد الذي لديه سجل امتثال جيد رسوماً أقل.
- قد تفكر البلدان أيضاً في زيادة رسوم الخدمات للأداء السيئ (مثل حالات الإخفاق المتكررة في الاختبار)، وبالتالي زيادة التكاليف على النتائج السيئة للواردات والمستوردين. بهذه الطريقة، يتم الاستفادة من رسوم الرقابة على الواردات لضمان تحمل المستوردين لمسؤولياتهم عن إدارة التصرف في المخاطر والتكاليف المرتبطة بالواردات الغذائية.
- قد ترتبط الأغذية المستوردة المنخفضة المخاطر بتكاليف أقل، حيث لا يجوز أن تكون المتطلبات والتدخلات المرتبطة بعمليات الرقابة على الواردات واسعة النطاق بالنسبة لهذه الأغذية.

تحصيل الرسوم

يجب أن توضح التشريعات التي ترعى رسوم الاستيراد عملية التحصيل. فقد يتم تحصيل الرسوم من قبل الجمارك ومن ثم إرسالها إلى برنامج الرقابة على الواردات الغذائية لتمويل خدمات الاستيراد. في مثل هذه الحالات، يجب أن تتوفر ترتيبات رسمية تتعلق بتحصيل الرسوم وتبادل الإيرادات بين المؤسسات. ومن المهم أن يتضمن الترتيب أحكاماً تتعلق بالتدقيق.

يجب جمع الرسوم بشكل مركزي بصفة عامة، مع ضرورة توفر إجراءات واضحة وشفافة ومراجعة مالية منتظمة.

وفي الحالات الأخرى، قد يقوم برنامج الرقابة على الواردات الغذائية بجمع رسوم الاستيراد مباشرةً. في مثل هذه الحالات، يجب أن يجري تحصيل الرسوم على المستوى المركزي، قدر الإمكان. وينبغي أن تكون إجراءات تحصيل جميع رسوم الاستيراد واضحة وشفافة، ومتاحة لكل من المستوردين والموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُنفَّذ عمليات تدقيق مالي منتظمة للتحقق من الإيرادات والنفقات.

وبناءً على السلطة التشريعية، يجوز تطبيق الرسوم في نقاط مختلفة من مسار الاستيراد (مثل الترخيص، أو عند وصول الشحنة، أو مراجعة المستندات، أو أنشطة التفتيش، أو أخذ العينات، أو الاختبار). وبشكل عام، لا يجوز تحصيل الرسوم مباشرةً من قبل المفتشين، ولكن من خلال أمين الصندوق المركزي أو أي ترتيب مالي آمن آخر، وينبغي، حيثما أمكن، التعامل مع المدفوعات إلكترونياً للحد من إمكانية الرشوة أو الفساد.

الواردات المكفولة

قد تدرج البلدان متطلبات للمستوردين بدفع كفالة أو ضمانة مقابل أغذيتهم المستوردة. وفي بعض الحالات، يكون ذلك شرطاً للاستيراد، حيث يتم إعادة أموال الكفالة (عادةً ما تكون نسبة مئوية من التكلفة المعلنة للشحنة) إلى المستورد عندما تستوفي الأغذية المستوردة متطلبات الاستيراد ويتم الإفراج عنها. وفي حالة عدم استيفاء المنتج للمتطلبات التنظيمية، تُستخدم الكفالة لدفع تكاليف إعادة التصدير أو الإتلاف. ويؤكد هذا النهج مسؤوليات المستوردين في ضمان استيفاء منتجاتهم للمتطلبات التنظيمية.

يجب أن يسمح موقع المكاتب والمختبرات بالنقل الفعال للمفتشين والعينات وبتعزيز التواصل.

موقع المكاتب/ المختبرات

ينبغي لبرنامج الرقابة على الأغذية المستوردة أن ينظر بعناية في موقع كل من مكاتبه ومختبراته، مع إيلاء اهتمام خاص لأنماط وأحجام تجارة الأغذية المستوردة. وعموماً، يمكن أن يتشارك موظفو الخطوط الأمامية المواقع مع موظفي النقاط الحدودية لتسهيل التواصل والتعاون مع موظفي الجمارك. ولكن ثمة العديد من الاعتبارات الأخرى التي ينبغي مراعاتها، بما في ذلك عدد النقاط الحدودية وطرق دخول الأغذية المستوردة.

ينبغي أن يسمح موقع المكاتب بالنقل الفعال لكل من المفتشين والعينات، وأن يسهل التواصل مع المستوردين وغيرهم من الموظفين الحكوميين. فعلى سبيل المثال، إن كان معظم الأغذية يدخل عبر السفن، فقد يكون من المناسب إنشاء المكاتب الأولية في الموانئ البحرية. أما في حال كان معظم المواد الغذائية يُنقل إلى المدن الرئيسية لتفتيشها في مستودع المستورد أو غيرها من المستودعات المعينة، عندئذٍ يكون إنشاء المكاتب والمختبرات بالقرب من نقاط التفتيش أكثر ملاءمة. في بعض الحالات، تبرز الحاجة إلى الحد من نقاط الاستيراد لضمان فعالية عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، خاصةً في البلدان ذات الحدود المديدة. وقد تختار الدول أيضاً إنشاء منافذ دخول مخصصة للأغذية العالية الخطورة حيث تتوفر البنية الأساسية المناسبة.

وغالباً ما تتواجد المكاتب المركزية (مثل المقار الوطنية) في العواصم، إذ يسهل ذلك التواصل والتنسيق مع المؤسسات الوطنية الأخرى والهيئات الحكومية الوطنية.

كما أشرنا سابقاً، تُعتبر المختبرات جزءاً أساسياً من برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة، ولكن ترتّب أيضاً نفقات هائلة لإنشائها وصيانتها وتشغيلها. ولا بد من النظر بعناية في عدد المختبرات ومكانها لضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة. وتشمل بعض الاعتبارات عدد العينات وأنواعها، ومتطلبات النقل (مثل التبريد)، وطريقة وتكلفة النقل (في السيارة أو الطائرة على سبيل المثال)، وأنواع التحاليل والمعدات المطلوبة. ويستحيل التوصل إلى السيناريو المثالي (أي وصول العينات إلى المختبرات المحددة في غضون ساعتين أو أقل) في العديد من البلدان، غالباً بسبب الجغرافيا أو البنية التحتية المحدودة. في مثل هذه الحالات، يجب تعبئة العينات ونقلها من أجل الحفاظ على الظروف المناسبة (مثل سلسلة التبريد) بحيث يتمكن المختبر من إجراء تحليل فعال عند وصولها.

النقل

سيتطلب برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة وسائل نقل ملائمة للموظفين والعينات. فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل نقل معدات أخذ العينات (مثل المبردات وحزم الثلج) إلى موقع التفتيش وإعادة العينات إلى المختبر، إن كانت وسيلة النقل الوحيدة المتوفرة هي مشياً على الأقدام. ويحتاج تخزين العينات ونقلها إلى وصف وترتيب بشكل واضح، وإلا فلن تكون نتائج التحاليل دقيقة (مثلاً يجب أن تصل العينات المجمدة أو المبردة إلى المختبر بدرجة الحرارة المناسبة) وستكون نتائج التحاليل غير مجدية.

يمكن أن يشمل النقل من مواقع أخذ العينات وإليها السيارات المستأجرة، أو استخدام المركبات الرسمية أو الفردية، أو الدراجات النارية، أو النقل العام، أو مزيج من وسائل النقل هذه. ويجب الانتباه إلى المسافة التي يتعين قطعها من موقع التفتيش وإليه، ومدى توفر وسائل النقل وكلفتها.

في بعض الحالات (مثلاً لعمليات التقييم ما قبل الحدود)، قد يكون السفر جواً ضرورياً للموظفين، وللعينات في بعض الحالات.

من المهم أن يضع برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام أنواع معينة من وسائل النقل، مع تحديد وسائل النقل التي ينبغي استخدامها، وتحت أي ظروف. على سبيل المثال، إذا توفرت

مركبة رسمية، يجب أن تشكل وسيلة النقل الرئيسية بدلاً من استخدام سيارة خاصة. وفي حال استخدام وسائل النقل العام، يجب وضع إجراءات لضمان حماية العينات.

المشتريات

ينبغي أن تضمن السلطة المختصة توفر سياسات إدارية مناسبة لضمان الاتساق.

سيحتاج برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة إلى شراء مجموعة واسعة من المعدات واللوازم مع مرور الوقت كجزء من عملياته. وقد تشمل المشتريات الرأسمالية (مثل السيارات، والمعدات المخبرية، والمباني) أو اللوازم العامة (مثل اللوازم المكتبية، والكواشف المخبرية). عند اتخاذ قرارات الشراء، ينبغي أن يأخذ البرنامج في الاعتبار المتطلبات الحكومية الرئيسية (مثل مقدمي الخدمات الدوليين بموجب سياسات التجارة الحرة).

يمكن أن يتولى عمليات الشراء العديد من الأشخاص (مثل موظفي الإدارة، والمفتشين، ومحللي السياسات، ومحللي المختبرات) ومن المهم وجود سياسة وإجراءات شراء لتوجيه المشتريات. وقد يختار برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة اتباع سياسات وإجراءات مشتريات حكومية راسخة أخرى لتعزيز الاتساق والحد من الازدواجية أو، عند الضرورة، تطوير متطلباتها الخاصة.

يجب أن تحدد سياسة وإجراءات الشراء الجهة المسؤولة عن تفويض الشراء. على سبيل المثال، بالنسبة لعمليات شراء الأصول الرأسمالية (مثل معدات المختبرات والسيارات)، قد تضطر الإدارة العليا إلى إعطاء الإذن بالشراء، بينما يمكن تفويض صلاحية شراء اللوازم المخبرية إلى موظفين أقل رتبة. كما يجب أن تحدد السياسة الضوابط والموازين التي تضمن أن عمليات الشراء مطلوبة من قبل البرنامج من أجل فعالية الأداء وكفاءته، وأن البضائع المستلمة مطابقة لطلبات الشراء، وأن التكاليف تتناسب مع السلع المشتراة. وتُعتبر هذه الضوابط والموازين مهمة لتقليل احتمالات الرشوة والاحتيال.

السياسات والإجراءات

يتطلب تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وجود موظفين فنيين وإداريين.

يفترض برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة وجود عدد من السياسات والإجراءات الإدارية لتوفير التوجيه بشأن الأنشطة الرئيسية. وتختلف هذه الوثائق عن الإرشادات الفنية التي يقدمها البرنامج (مثل إجراءات أخذ العينات) ولكنها مهمة لضمان اتساق إجراءات الموظفين على نطاق البرنامج. فعلى سبيل المثال، يجب وضع سياسات تتعلق بالسفر، والصحة والسلامة المهنية، وتعيين الموظفين. ويجب أن تكون هناك أيضاً سياسات وإجراءات لتوظيف المقاولين أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة.

الموارد البشرية/ الموظفون

يتطلب تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وجود موظفين فنيين وإداريين. وينبغي أن تشكل وظائف البرمجة والدعم على أساس المخاطر نقطة الانطلاق لتحديد المهارات المطلوبة لتسيير عمليات الرقابة وإدارتها وتنفيذها. وقد يختار برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة اتباع سياسات وإجراءات حكومية أخرى خاصة بالموارد البشرية لتعزيز الاتساق والحد من الازدواجية أو، حسب الضرورة، تطوير متطلباتهم الخاصة (أنظر أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 6.4 للحصول على مثال عن التوصيف الوظيفي).

ينبغي أن يكون من السهل الوصول إلى المخططات التنظيمية وأن تكون جميع الأدوار والمسؤوليات والصفات والمهارات والقدرات (أي توصيفات العمل) واضحة ومتاحة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويجب أن تشمل ما يلي:

- الصلاحيات والواجبات المحددة بوضوح (مفصلة في التوصيفات الوظيفية).
- الألقاب الوظيفية المحددة بوضوح (مثل المفتش، والمدير الوطني) التي تحدد مسؤوليات الموظفين والتسلسل الهرمي للإدارة.

التوصيف الوظيفي

يصف التوصيف الوظيفي الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة. كما يحدد العلاقة مع الوظائف الأخرى في المؤسسة. وتستند هذه التوصيفات عموماً إلى مجموعات مهنية، حيث يتم تجميع (تصنيف) الوظائف التي تؤدي أنواعاً متشابهة من المهام وتتطلب أنماطاً مشابهة من المهارات.

لتصنيف

ثمة حاجة أيضاً إلى نظام تصنيف لتنظيم التوصيفات الوظيفية. فالتصنيف كفيل بتسهيل تحديد الحد الأدنى من متطلبات التعليم والتدريب المتسقة، سواء للتوظيف أو للتدرج في المؤسسة.

ملاحظة

التصنيف: يوفر إنشاء الهياكل التنظيمية السليمة والحفاظ عليها إطاراً للإدارة الفعالة للموارد البشرية.

التدريب

يجب أن تحدد السياسات الفرص والحاجات التدريبية والتعلمية للموظفين. ويُتوقع أن يتحلى الموظفون بفهم مشترك لأدوارهم في برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة، وينبغي أن يملك المديرون المعرفة اللازمة لممارسة السلطات المفوضة إليهم، ويجب على المتخصصين في الشؤون المالية، والموارد البشرية، والتدقيق الداخلي، والمشتريات، وإدارة المواد، والملكية العقارية، وإدارة المعلومات، وما إلى ذلك، الوفاء بالمعايير المهنية؛ ويجب على الموظفين على جميع المستويات اكتساب المعرفة والمهارات والكفاءات المتعلقة بمستواهم المهني ووظيفتهم وتطويرها.

يجب أن يكون لدى الموظفين خطة تدريب لضمان تمكنهم من أداء مهامهم الحالية بشكل مناسب والاستعداد لمهامهم المستقبلية. ويجب أن يستند التدريب إلى الاحتياجات الفردية، مع مراعاة الخلفية الأكاديمية والخبرة المناسبة. ومن المهم تطوير خطط التعلم الفردية بالتشاور مع الإدارة. ويجب أن يساعد التدريب الموظفين في زيادة معارفهم وفهمهم ومهاراتهم وقدراتهم، وبالتالي إعدادهم للقيام بأعمالهم بفعالية أكبر، وتحمل مسؤوليات أكبر.

وبموازاة تشجيع الموظفين على التدرب بشكل مستمر، يجب أيضاً أن يكون واضحاً أن السياسة التدريبية يجب أن تُفعَّل ضمن حدود الميزانية المتاحة التي لن تكون كبيرة بما يكفي لتوفير كل التدريب المطلوب. وينبغي دمج التدريب على الرقابة على الأغذية المستوردة في عمليات التخطيط المتعددة السنوات والعمليات. تورد أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 7.4 بعض التوجيهات حول التدريب.

أدوات الدعم والتوجيه 4. 1

التخطيط

يوفر التخطيط البرامجي في هذه الأداة وصفاً لعملية تخطيط متعددة السنوات تستند إلى الأدلة، بمشاركة أصحاب المصلحة، يرمي إلى تحسين الرقابة على الواردات الغذائية.

تتطلب جميع عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وجود وظيفة التخطيط. ويشمل ذلك تخطيط البرامج (أي تقييم سلسلة أنشطة إدارة التصرف في المخاطر وتحديثها) والتخطيط التشغيلي (أي تحديد أولويات العمليات لإنجاز أنشطة إدارة التصرف في المخاطر). ولعل العديد من البلدان سيكون قد بلور عملية تخطيط وإعداد التقارير لأنشطة الاستيراد الحالية وقام بتنفيذها. بالنسبة لهذه البلدان، ستوفر الفقرات التالية إرشادات حول سبل تحسين عملياتها.

تخطيط البرامج: عملية التخطيط المتعددة السنوات

سوف تستغرق عملية تطوير برامج الاستيراد أو تحسينها، مثل تنفيذ أنشطة إدارة التصرف في مخاطر جديدة (كما هو موضح في القسم 2) سنوات عديدة بالعادة. وتحتاج عملية التخطيط إلى جمع الأدلة وتحليلها، وإشراك أصحاب المصلحة، وتوثيق التغييرات المقترحة وتقديم التوجيهات بشأنها، وكل ذلك يستغرق وقتاً.

وبالتالي، فإن ما يلي هو وصف لعملية التخطيط التي تستند إلى الأدلة، وتشمل مشاركة أصحاب المصلحة وتحسن عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة مع مرور الوقت.

السنة الأولى

في تحليل النظام وتصميم البرنامج، يتم تخصيص السنة الأولى بشكل عام لمرحلة التحليل. ويشمل ذلك استعراض البيانات الموجودة، وتقييم التنفيذ، وتحديد الفجوات الحرجة، والبدء بإعداد الوثائق المطلوبة، والتواصل مع أصحاب المصلحة والتشاور معهم.

يجب أن تكون النتيجة مستنداً يسرد إجراءات إدارة التصرف في المخاطر الرئيسية التي سيتم تنفيذها مع مرور الوقت (على سبيل المثال، ترتيبات ما قبل الحدود مع الدول المحددة، والعمليات والإجراءات الحدودية، وعمليات الرقابة ما بعد الحدود على الواردات). يجب أن يبين هذا المستند أيضاً عمليات الرقابة المتاحة حالياً، ويحدد الفجوات الرئيسية التي يجب معالجتها وأن يضع إطاراً زمنياً لمعالجتها.

السنة الثانية

مرحلة التطوير: تشهد السنة الثانية بالعادة تطوير وثائق البرنامج التي ستحدد المتطلبات لكل من أصحاب المصلحة الخارجيين (أي المستوردين) والجهات المنفذة (مثل المفتشين، والمختبرات، ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة). وتحدد وثائق البرنامج العمليات التي يمكن اتباعها لسدّ الفجوات المحددة سابقاً.

يجب أن ينجم عن ذلك وثائق واضحة للبرنامج مع إجراءات ثابتة لأنشطة إدارة التصرف في المخاطر ذات الأولوية. وينبغي أن يكون جميع الموظفين المعنيين بالتنفيذ قد تلقوا تدريباً كافياً على التنفيذ ويجب، عند الضرورة، أن يسبق ذلك عملية تنفيذ تجريبية. ويجب إجراء مناقشات أولية مع الجهات الرئيسية (مثل الشركاء التجاريين، والشركاء المحليين) لتعزيز التعاون والترتيبات. ويجب أن تتضمن الوثائق أيضاً عملية لمعالجة الفجوات المحددة خلال السنة الأولى.

السنة الثالثة

مرحلة التنفيذ- عموماً، تمثل السنة الثالثة بداية تنفيذ البرنامج. وينبغي أن يشمل ذلك مستوىً رفيعاً من التوعية والتثقيف للمستوردين والشركاء التجاريين الرئيسيين. ويجب أن توضع خطط تشغيلية لضمان تنفيذ أنشطة البرنامج حسب التصميم، وأن يتم الإبلاغ عن النتائج على النحو المطلوب. وتوفر النتائج المبلَّغ عنها معلومات عن التنفيذ وما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التدريب والتعليم، ويمكن أن تسهم في تحسينات أخرى على البرنامج في السنوات اللاحقة.

ينبغي أن تكون هناك استراتيجيات وإجراءات إنفاذ مكتوبة واضحة لحالات عدم الامتثال. ويجب توفر تنسيق للبرنامج على الصعيد الوطني لضمان الاتساق.

السنة الرابعة والسنوات اللاحقة

إعادة التقييم وإعادة التصميم: هذه هي المرحلة المستمرة من تنفيذ البرنامج. ويجب أن تتضمن تقييماً لتنفيذ البرنامج في السنوات السابقة، وأن تجيب عن الأسئلة التالية:

- هل تم تنفيذ الأنشطة على النحو المنشود؟
- هل تحققت النتيجة المرجوة؟

يجب أن يحصل تنفيذ البرنامج ورفع التقارير عن مدى امتثال المستورد والأغذية المستوردة بشكل مستمر.

التخطيط السنوي (التشغيلي)

يحدد التخطيط التشغيلي في هذه الأداة الأنشطة المتلازمة التي ينبغي أن تُنفَّذ على مدار الدورة السنوية على المستوى الوطني ومستوى الإدارة المركزية ومستويات التنفيذ.

تتطلب برامج الرقابة على الواردات عمليات تخطيط وإبلاغ لتخصيص الموارد واستهدافها بفعالية. وتبرز الحاجة إلى هذه العمليات لتقييم فعالية البرنامج في تلبية المتطلبات التنظيمية.

يهدف ما يلي إلى مساعدة البلدان في إدخال تحسينات على عمليات التخطيط التشغيلي الخاصة بها. وعموماً، يُعتبر التخطيط التشغيلي عملية دورية تستند إلى السنة المالية للسلطة المختصة. ويقدم الشكل 7 تصويراً بصرياً لعملية تخطيط نموذجية تحدث على أساس دوري، وتمتد عموماً على فترة تتراوح بين 18 و24 شهراً.

يحصل التخطيط التشغيلي على مستويين:

1. التخطيط الوطني من خلال وظائف الإدارة المركزية يرمي إلى تقييم نتائج البرنامج الوطني وتحديد أولويات إجراءات إدارة التصرف في المخاطر ووضع أهداف وأنشطة جديدة.
2. تخطيط التنفيذ من خلال المستوى التشغيلي (تسليم التفتيش، والمختبرات) من أجل تحديد واضح للإجراءات التي سيتم إنجازها وتاريخ الإنجاز والجهة المسؤولة.

في الربع الأول من السنة المالية (من الشهر الأول إلى الثالث)

- سوف يقوم المستوى التشغيلي بوضع اللمسات الأخيرة على التقارير، وتحليل البيانات الواردة من السنة المالية السابقة وتنفيذ إدارة التصرف في المخاطر (أي التفتيش، وأخذ العينات للسنة المالية الجارية).
- سوف تقدم الإدارة المركزية التوجيهات، وترد على الأسئلة الخاصة بخطة السنة المالية الجارية (الشهر الأول) وتستهل التحاليل الأولية لبيانات السنة المالية السابقة.

في الربع الثاني (من الشهر الرابع إلى السادس)

- سوف يوفر المستوى التشغيلي تقارير للربع السابق ويواصل تنفيذ أنشطة السنة الجارية.
- سوف تقوم الإدارة المركزية بمراجعة نتائج السنة المالية السابقة، وتحديد الحاجات إلى إعادة ترتيب الأولويات خلال السنة الجارية والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة على أساس أولويات العام التالي.

في الربع الثالث (من الشهر السابع إلى التاسع)

- سوف يوفر المستوى التشغيلي تقارير عن الربع السابق يضمّنها عمليات إعادة ترتيب الأولويات التي جرت خلال السنة، ويواصل تنفيذ أنشطة السنة الجارية.
- سوف تبدأ الإدارة المركزية بوضع الخطط السنوية لأخذ العينات وأرقام التفتيش للسنة المالية اللاحقة، للموافقة عليها. وينبغي أن تحدد خطط أخذ العينات هذه التحاليل الواجب القيام بها، وعددها، والجهة المسؤولة عن توفير هذه الخدمة. ويجب أن تحدد خطط التفتيش القطاعات والسلع وشركات الأعمال التي ينبغي تفتيشها، والعينات التي يُفترض أخذها، وعمليات الرقابة التي يجب الاضطلاع بها وفي أي منشآت.

في الربع الرابع (من الشهر العاشر إلى الثاني عشر)

- سوف يقوم المستوى التشغيلي بمراجعة خطط أخذ العينات وأولويات التفتيش للسنة المالية اللاحقة، ويبدأ بعملية وضع خطط تنفيذ مفصلة (مثل خطط التنفيذ الشهرية لعمليات التفتيش، والعينات) مع الاستمرار في تنفيذ أنشطة السنة المالية الجارية.
- سوف تقوم الإدارة المركزية بوضع اللمسات الأخيرة على الوثائق التوجيهية، والعمل مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ لتوضيح الاتجاهات، والرد على الأسئلة.

الشكل 7: دورة التخطيط التشغيلي

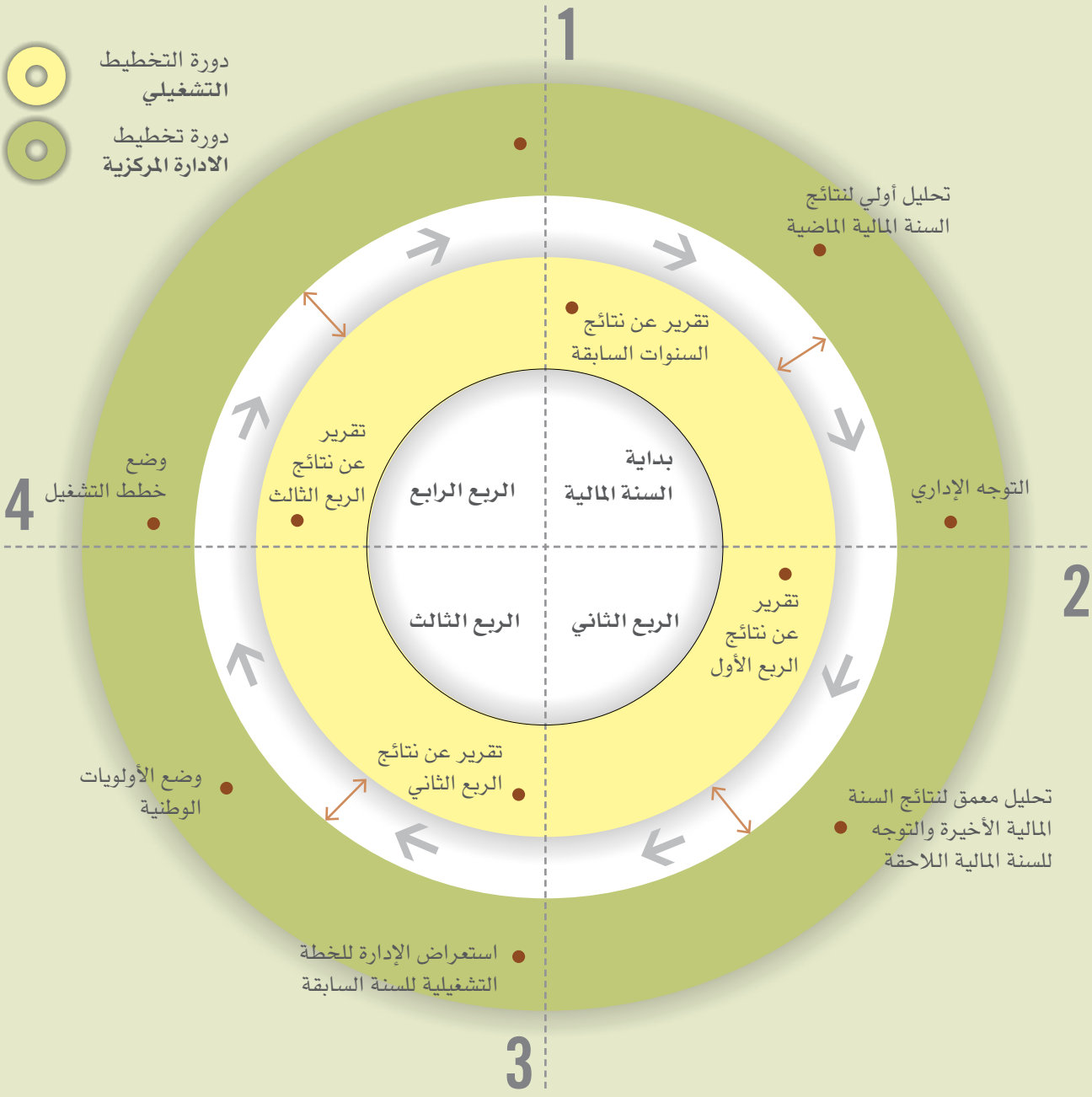

يجب وضع إرشادات موجهة للمستورد لجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالواردات الغذائية.

أدوات الدعم والتوجيه 4. 2

تصميم البرنامج - المشورة والمعلومات المقدمة للمستورد

يجب أن تشكل المشورة والمعلومات المقدمة للمستورد بيان السياسة، وهي المتطلبات الأساسية والمعلومات العامة التي يحتاجها المستورد للالتزام ببيان السياسة. وفي ما يلي **أمثلة** على معلومات بسيطة وسهلة الفهم.

مثال

- دليل نيوزيلندا لاستيراد الأغذية:
  /www.foodsafety.govt.nz/industry/importing/guide
- أستراليا- فحص الأغذية: معلومات للمستوردين:
  www.daff.gov.au/biosecurity/import/food/information-importers
- وكالة المواصفات الغذائية، المملكة المتحدة: إرشادات للمستوردين:
  www.food.gov.uk/business-industry/imports

الترخيص

بيان السياسات

يُطلب من جميع المستوردين الحصول على رخصة استيراد سنوية لا يمكن تحويلها لشخص آخر.

للتقدم بطلب للحصول على رخصة استيراد، يجب إرسال ملف كامل بالطلب إلى مكتب [أدخل اسم المؤسسة].

من خلال التقدم بطلب للحصول على رخصة، يلتزم صاحب الطلب بتلبية متطلبات رخصة الاستيراد والمتطلبات التنظيمية وبأن تستوفي الأغذية المستوردة جميع المتطلبات التنظيمية السارية.

يجب أن يتضمن ملف طلب رخصة الاستيراد ما يلي:

- استمارة طلب معبأة، بما في ذلك العملية المتبعة لاستيفاء ممارسات الاستيراد الجيدة (أنظر القسم 2).
- الرسوم (إن وُجدت).

سيراجع [اسم المؤسسة] ملف الطلب والمعلومات الإضافية لضمان استيفائها لجميع المتطلبات قبل إصدار الرخصة.

قد يؤدي تقديم معلومات خاطئة أو عدم استيفاء المتطلبات التنظيمية المرعية الإجراء إلى تعليق العمل برخصة الاستيراد أو إلى إلغائها.

قد يرفض [اسم المؤسسة] إصدار ترخيص في حال لم يتمكن صاحب الطلب من إثبات أنه مستعد أو قادر على الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك دفع الرسوم.

مصادر المنتجات

بيان السياسات

يجب أن يتبع المستورد عملية للتأكد من أن الأغذية المستوردة تلبي المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وهذا يعني فهم الخطر المرتبط (المخاطر المرتبطة) بالمنتَج (المنتجات) الذي يستورده وحرصه على استيفائه للمتطلبات التنظيمية المرعية الإجراء.

من المهم أن يتم استقدام المنتجات من الموردين القادرين على تقديم ضمانات بأنها تلبي المتطلبات التنظيمية دون سواهم. في حال لم يكن المورّد هو الجهة المنتجة للمنتج، يجب أن يكون قادراً على تزويدكم باسم المنتِج وعنوانه، ويجب أن تكونوا قادرين على التحقق من دقة هذه المعلومات وتأكيدها. كما يجب أن يكون مورد المنتج أو الجهة المنتجة له قادرين على توفير معلومات دقيقة عن المنتَج لناحية الغذاء، والمكونات الغذائية، وطريقة التجهيز.

الإبلاغ عن المنتَج المستورد والرقابة عليه وتخزينه وتحديد هويته

بيان السياسات

يجب على جميع المستوردين الإبلاغ عن الشحنات التي يستوردونها إلى الجمارك والدوائر الجمركية و[اسم المؤسسة] من خلال تقديم الوثائق الورقية أو من خلال تبادل البيانات الالكترونية.

ملاحظة

تطالب الدوائر الجمركية بشكل عام بتقديم إخطار عند الاستيراد أو قبل الاستيراد لتقدير التعريفات أو تحصيل الرسوم ذات الصلة. ويجب أن يحدد برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة ما إذا كان يجب تقديم الإخطار قبل الاستيراد، في وقت الاستيراد أو خلال فترة زمنية محددة بعد الاستيراد.

يُطلب منكم أيضاً إبلاغ [اسم المؤسسة] بجميع الواردات الغذائية باستخدام النموذج المحدد. وعليكم ملء نموذج الإبلاغ بدقة بجميع المعلومات المطلوبة التي تشمل:

- اسم المستورد ورقم الرخصة وجهة الاتصال.
- عنوان البريد الالكتروني ورقم الهاتف ورقم الفاكس.
- رقم تتبع المستورد (في حال استخدامه) لتنسيق الفواتير مع الإخطارات.
- رقم المعاملة لدى الدوائر الجمركية- للتحقق من قانونية المنتَج المستورد.
- التاريخ المتوقع أو تاريخ الوصول المتوقع- التاريخ الذي يُفترض فيه وصول الشحنة أو، في حال كانت الشحنة قد وصلت بالفعل، تاريخ تخليصها في الجمارك.
- نقطة دخول الجمارك.
- اسم المستودع وعنوانه- اسم المستودع (المستودعات العامة) وعنوانه حيث يجب أن يتم حجز الشحنة لتفتيشها.
- المنتِج الأجنبي- الاسم والعنوان وبلد المنتج.
- وصف المنتَج (اسم المنتَج كما تم تحديده على بطاقة التوسيم (العبوة المخصصة للتجزئة أو العبوة الأساسية) ويشمل ذلك لكل دُفعة:
  - اسم العلامة التجارية (إن وُجد).

- ظروف التخزين وفترة الصلاحية (درجة حرارة الغرفة، إن كان المنتج مجمداً أو مبرداً).
- الاستخدام النهائي: البيع بالتجزئة، خدمات الأغذية، المزيد من التجهيز.
- عدد الحالات- عدد علب/ صناديق الشحن والوحدات في كل صندوق- عدد الوحدات الفردية المعبأة في كل علبة مشحونة ووزن الوحدة

- رقم الشهادة- أدخل رقم الشهادة للدُفعة عندما يتم إصدار شهادة معترف بها من قبل السلطة المختصة.
- الإفادة- الاسم والتوقيع وتاريخ إقرار الشخص بأن المعلومات المذكورة في النموذج دقيقة، وبأن جميع الخطوات الممكنة قد اتخذت لضمان استيفاء المنتجات للمتطلبات التنظيمية.

مراقبة المنتج وعملية التفتيش

بيان السياسات

يجب على المستورد إبقاء المنتَج المستورد المحفوظ في موقع التخزين على إشعار الاستيراد إلى أن يتم إبلاغه بقرار التفتيش.

يمكن نقل الأغذية المستوردة التي وافقت الدوائر الجمركية على دخولها إلى موقع التخزين المحدد في إشعار الاستيراد. وعليكم التأكد من أن المنتجات المستوردة الخاضعة لرقابتكم مخزنة بطريقة تحافظ على جودة المنتج، وتمنع تلوث منتجكم. وهذا يشمل حسن التحقق من درجة الحرارة أثناء النقل والتخزين. ويجب على المستوردين مسك سجلات تتعلق بالتخزين تتضمن تاريخ الدخول/ الخروج، ودرجة الحرارة، والظروف البيئية الأخرى.

يجب الحفاظ على جميع السجلات المتعلقة بالتخزين لمدة ثلاث سنوات كحد أدنى.

أدوات الدعم والتوجيه 4. 3

تطوير إجراءات التشغيل الموحدة

يعزز تطوير إجراءات التشغيل الموحدة الاتساق والثقة في عمليات الرقابة على الواردات الغذائية.
توفر إجراءات التشغيل الموحدة تعليمات مكتوبة ليتم تنفيذها في إطارعمليات الرقابة على الواردات الغذائية.

من المهم أن تضع البلدان إجراءات موحدة لتعزيز الاتساق والثقة في تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وفي حين تصف هذه الأداة التطوير النظري لإجراءات التشغيل الموحدة، توضح أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 2.4 الشكل الذي قد يكون عليه الرسم التخطيطي لإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالرقابة على الأغذية المستوردة.

بشكل عام، يكون الإجراء عبارة عن مستند أو تعليم مكتوب يشرح متطلبات العمليات المختلفة التي قد يقوم بها مفتش أو موظف آخر من ضمن البرنامج. وتعتبر الإجراءات المكتوبة مهمة للغاية للتشغيل الفعال للمؤسسة، إذ تضمن اتباع الاجراءات الأساسية باستمرار، مما يسمح للموظفين بالتركيز على مجالات أكثر تعقيداً أو إشكالية. ويمكن أن تقضي الإجراءات المكتوبة على التباين الذي يحدث غالباً عندما يقارب الأفراد مهمة ما من دون توجيه. وعلى الرغم من أن هذا المستند سيستخدم مصطلح "إجراءات"، يمكن أيضاً استخدام مصطلحات أخرى مثل البروتوكولات والتعليمات وأوراق العمل وإجراءات التشغيل المخبرية.

يجب أن تكون الإجراءات جزءاً من التنفيذ المستمر لعمليات الرقابة على الأغذية المستوردة. وتحتاج الإصدارات الحالية إلى أن يكون الوصول إليها سهلاً للاستعانة بها في مجالات عمل الأفراد الذين يقومون بالفعل بالنشاط، سواء على شكل نسخة مطبوعة أو إلكترونية.

يمكن أيضاً استخدام الإجراءات في إطار برنامج تدريب الموظفين، حيث يجب عليها تحديد إرشادات العمل الهامة.

وضع إجراء

تتطلب الإجراءات التي يتم تنفيذها بشكل متكرر ومن قبل العديد من الأشخاص معلومات أكثر تفصيلاً لضمان الاتساق.
يجب أن توفر إجراءات التشغيل الموحدة تفاصيل كافية حتى يتمكن الموظفون ذوو الخبرة المحدودة من اتباع الخطوات بنجاح.

من المهم أن يتم استكمال برنامج الرقابة على الواردات بإجراءات أكثر تفصيلاً من شأنها توجيه الموظفين ومساعدتهم. ويمكن دمج تحديد أولويات وضع الاجراءات وصياغتها في عملية التخطيط.

يجب أن تُعهد كتابة الاجراءات إلى أشخاص مطلعين. هؤلاء هم بشكل أساسي خبراء في الموضوع يقومون بالفعل بالعمل أو يستخدمون العملية بالتعاون مع إدارة الجودة. ويجب أن تكون الإجراءات مكتوبة بصيغة موجزة، خطوة بخطوة، وأن تكون سهلة القراءة. ويجب أن تكون المعلومات المقدمة خالية من أي لبس وغير معقدة أكثر من اللزوم. ويجدر بها أن تكون بسيطة وقصيرة. وينبغي نقل المعلومات بوضوح وصراحة لإزالة أي شك حول ما هو مطلوب. كما أن استخدام الرسم التخطيطي لتوضيح العملية الموصوفة غالباً ما يكون مفيداً للغاية.

قد يختلف مستوى التفاصيل المقدمة في الإجراءات بحسب ما إذا كانت العملية حرجة (أي تتطلب مزيداً من التفاصيل)، ووتيرة استخدام هذا الإجراء، وعدد الأشخاص الذين سيستخدمون الإجراء، وتوافر التدريب. وبشكل عام، كلما تم استخدام الإجراء بشكل متكرر وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمونه، لزم توفير المزيد من التفاصيل للحفاظ على الاتساق والترابط. والقاعدة الجيدة هي أن الإجراء يجب أن يتضمن تفاصيل كافية حتى يتمكن الأشخاص من ذوي الخبرة المحدودة في الإجراء من اتباع الخطوات وفهمها بنجاح.

تستخدم العديد من إجراءات التشغيل الموحدة قوائم مرجعية ورسوم تخطيطية لضمان اتباع الخطوات بالترتيب، ويمكن أيضاً استخدامها لتوثيق الإجراءات المكتملة. في مثل هذه الحالات، من المهم التذكر أن القائمة المرجعية لا تمثل الإجراء بأكمله ولكن مجرد مجموعة فرعية من الاجراء. وينبغي الإشارة إلى القائمة المرجعية في الجزء المناسب من الإجراء المكتوب وإرفاقها بالوثيقة النهائية أو إلحاقها بها.

المراجعة والموافقة

يجب مراجعة الإجراء والتحقق من صحته من قبل فرد آخر لديه خبرة أو خبرة مماثلة، عند الانتهاء من تطويره. ومن شأن ذلك أن يسمح بإجراء تحسينات وتغييرات قبل اعتماد المستند للتوزيع. كذلك قد يكون من المفيد اختبار مشروع الإجراء قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.

يجب أن تتم الموافقة على الإجراء من قبل الإدارة المناسبة عندما يصبحها جاهزاً وجعله متاحاً بسهولة للموظفين.

التحديثات

يجب أن تظل الإجراءات محدثة لتكون مفيدة ولضمان أنها تحقق أهدافها. لذلك، من المهم أن يتم وضع جدول زمني منتظم للمراجعة بهدف تقييم ما إذا كانت الإجراءات لا تزال صالحة أو تحتاج إلى تحديث أو يجب إعادة كتابتها بالكامل. ولتقليل عبء العمل، يجب تعديل أقسام محددة فقط من الإجراء حيثما يمكن لتعكس تغييرات العملية. وسيتطلب ذلك ملاحظة تاريخ التغيير/ رقم المراجعة لهذا القسم في الجزء المخصص لمراقبة الوثائق.

مراقبة الإجراءات

من المهم أن توضع قائمة رئيسية بجميع الإجراءات، مع التفاصيل ذات الصلة (مثل الرقم، والعنوان، ورقم الإصدار، وتاريخ الإصدار، والمؤلف، والحالة، والمؤسسة).

ينبغي للبرنامج أن ينشئ نظام ترقيم لتحديد الاجراءات وأن يضع إجراء لمراقبة الوثائق. وبشكل عام، تتضمن إجراءات مراقبة الوثائق ضرورة أن تتضمن كل صفحة من الإجراءات تدويناً بشأن المراقبة. وغالباً ما يتم وضع تدوين بشأن مراقبة الوثيقة في الركن الأيسر العلوي من كل صفحة.

مثال

تدوين المراقبة
العنوان / رقم الإصدار #
التحديث . #:
التاريخ :
الصفحة 1 على

في حالة استخدام التنسيقات الإلكترونية للحفاظ على المستندات الإجرائية، يمكن أن يقتصر الوصول الإلكتروني على نسق القراءة فقط، مما يؤمّن حماية ضد إمكانية إدخال تغييرات غير مصرح بها على المستند.

الشكل

يتم تطوير الإجراءات عادةً خصيصاً لكل مؤسسة ومن قبلها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد شكل "صحيح" واحد،

وبالتالي فإن الوثائق تختلف من مؤسسة إلى أخرى. ويتم في ما يلي تناول شكل عام.

صفحة العنوان

يجب أن تحتوي الصفحة الأولى أو صفحة الغلاف الخاصة بكل إجراء على المعلومات التالية:

- عنوان يحدد بوضوح النشاط أو الإجراء، ورقم التعريف.
- تاريخ الإصدار و/ أو المراجعة.
- اسم المؤسسة المعنية التي تسري عليها.
- أسماء/ تواقيع المؤلفين.
- أسماء/ تواقيع الموظفين الذي أعطوا الموافقة.
- تاريخ الموافقة.

جدول المحتويات

قد تكون هناك حاجة إلى جدول محتويات لضمان سرعة الرجوع إليه، خاصة إذا كان إجراء التشغيل الموحد طويلاً، من أجل تحديد موقع المعلومات والتعرف إلى التغييرات أو التنقيحات التي يتم إدخالها على أقسام معينة فقط من إجراء التشغيل الموحد.

الغرض أو الهدف

وصف موجز للغرض أو الهدف من العمل أو العملية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً النطاق لتبيان المجالات المشمولة والحالات التي يجب استخدام الإجراء فيها.

السلطة

شرح مختصر للسلطات القانونية أو التنظيمية المتصلة بهذا الإجراء. ويمكن أن يشمل ذلك تحديد المؤهلات مثل شهادات المصادقة أو الخبرة التدريبية. وقد تحدد أيضاً الوظيفة أو الوظائف المحددة المسؤولة عن النشاط الموصوف.

التعريفات

تحديد أي مصطلحات أو اختصارات متخصصة أو غير عادية.

أقسام التوجيه

قبل وصف الإجراءات، من المهم ملاحظة المتطلبات أو المحاذير الأساسية. يمكن أن يتناول هذا القسم مؤهلات الموظفين، والمعدات اللازمة، واعتبارات السلامة.

الإجراءات

كما ورد أعلاه، يجب أن تُصاغ الإجراءات بوضوح وأن تصف بوضوح كل خطوة بالترتيب. ويمكن أن يساعد استخدام الرسوم البيانية والرسوم التخطيطية في توضيح العملية.

ضمان الجودة

أخيراً، وصف أنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة المناسبة لهذا الإجراء، وإدراج أي مراجع مذكورة أو ذات أهمية.

المرفق

أرفاق أي معلومات مناسبة. عند الاشارة إلى إجراءات أخرى أو مستندات أقصر أخرى، سيكون من المناسب ذكر المرجع وإرفاق نسخة منها. بالنسبة للوثائق الأطول، لن يكون من الملائم إرفاق الوثيقة، ويجب تضمين المعلومات في قسم المراجع.

أدوات الدعم والتوجيه 4. 4

أمثلة على استراتيجيات أخذ العينات

توفر استراتيجيات أخذ العينات الاطار والمبادئ الأساسية لوضع الخطط السنوية لأخذ العينات. ويُفترض أن تكون موثقة ومتاحة للمستوردين والموظفين.

يوضح هذا القسم "الفلسفة" الكامنة وراء اختلاف استراتيجيات أخذ العينات. وهذا بدوره يرشد عملية وضع الخطط السنوية لأخذ العينات.

استراتيجية أخذ العينات للرصد والتحقق من الامتثال

يستند ذلك إلى مبدأ أن المستوردين قد اتخذوا الخطوات الملائمة بالنسبة إلى مصادر المنتجات وحصلوا على ضمانات بأن الأغذية المستوردة هي في حال جيدة (أي أنها ستفي بالمتطلبات التنظيمية). وفي كل عام، ستقوم السلطة المختصة بوضع خطة لأخذ العينات على أساس هذه الاستراتيجية تحدد بموجبها الأغذية التي سيتم أخذ عينات منها، وأنواع التحاليل التي سيتم إجراؤها، ومتى يتم أخذ العينات وأين، والإجراءات الواجب اتخاذها في حال جاءت النتيجة غير مطابقة. وفي إطار هذه الخطة، يتم أخذ العينات كجزء من تدابير الرقابة التنظيمية الشاملة التي تشمل تقييم أنشطة المستوردين.

يتم تقييم النتائج الفردية للدُفعات التي تم أخذ عينات منها مقارنةً بالمعايير التنظيمية وتجري مراجعة البيانات المتراكمة بشكل دوري، عادةً على أساس فصلي، لتحديد الاتجاهات وأي قضايا ناشئة والاستجابة المناسبة لها.

بموجب هذه الاستراتيجية، تُقسَم العينات على النحو التالي:

- أخذ العينات لأغراض الرصد: تغطية فحص المنتج للمنتجات التي هي بحال جيدة وفقاً لوتيرة "روتينية" ومحددة سلفاً لأخذ العينات (بنسبة 5 في المئة من الدُفعات المستوردة على سبيل المثال)؛ ويشمل ذلك أيضاً خيارات لأخذ العينات بتروٍّ أو بوتيرة أقل، بناءً على الثقة في البلد المصدَر (بموجب اتفاق ثنائي على سبيل المثال).
- أخذ عينات للتحقق من الامتثال: إثر الكشف عن منتجات غير مطابقة، يتم أخذ عينات من الشحنات أو الدُفعات اللاحقة القادمة من المنتِج نفسه بوتيرة أعلى أو يجري إخضاعها لتفتيش مشدد، وعادةً ما يتم تفتيش كامل الدُفعات/ الشحنات القادمة من عند هذا المنتج إلى أن يتم تحليل عدد محدد من الدُفعات (خمسة أو عشرة على سبيل المثال) وتبيّن مقبوليتها. ويجب حجز الدُفعات المستوردة التي تمت معاينتها بموجب عملية أخذ عينات مشددة/ للتحقق من الامتثال إلى حين صدور النتائج.
- يستهدف أخذ العينات الموجَه نحوالمشاكل المشكوك فيها المقترحة في برنامج الرصد أو عمليات المسح البيئي الأخرى، ويُقصد منه التحقق من مشاكل سلامة الأغذية المشتبه فيها التي قد تتكشف من خلال المسح البيئي، أو المعلومات الواردة من الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية أو من شركاء دوليين آخرين، أو من خلال الاتجاهات المحددة في عملية أخذ العينات لأغراض الرصد. ويستند إلى الأدلة المتاحة ويُوجه بشكل عام إلى السكان المستهدفين (مثل المنتجات المحددة المستوردة، أو مستوردين معينين، أو سلع أو أغذية محددة تأتي من مناطق جغرافية محددة).

عند اكتشاف حالات من عدم الامتثال، تحدد خطة أخذ العينات الخطوط العريضة لمعالجة عدم الامتثال. ويشمل ذلك بشكل عام كلاً من التدخل على صعيد الدُفعة المحددة (مثل إعادة التوضيب، أو إعادة التصدير، أو الإتلاف)، ومتطلبات أخذ العينات من الدُفعات المستوردة في المستقبل (أي قواعد الانتقال من نهج أخذ العينات العادي إلى نهج أخذ العينات للتحقق من الامتثال بوتيرة أكبر). كما يشمل ذلك بشكل عام تقييم ممارسات الاستيراد الجيدة الخاصة بالمستورد، والتأكد من أنها تفضي إلى استيراد الأغذية التي تلبي المتطلبات التنظيمية. وفي إطار إدارة البرنامج، يجب أن تكون هناك أيضاً إجراءات تشغيلية ترعى الانتقال من وتيرة التفتيش الكبيرة إلى الوتيرة العادية.

استراتيجية أخذ العينات للتصنيف

تستند هذه الاستراتيجية إلى شحنات أو دُفعات الأغذية المستوردة المصنّفة في فئتين: "الأغذية العالية الخطورة" أو "الأغذية التي تكفي مراقبتها". وتقوم السلطة المختصة بوضع خطة لأخذ العينات من جزأين، واحداً للأغذية العالية الخطورة، والأخرى للأطعمة المراقبة.

يمكن تفتيش الأغذية العالية الخطورة وفحصها بمعدل 100 في المائة على أساس قائمة منشورة بالمخاطر المحتملة- تشمل الكائنات الدقيقة والملوثات. وبمجرد نجاح عدد محدد من الشحنات المتتالية من المنتِج نفسه (خمسة على سبيل المثال) في التفتيش، يمكن تخفيض معدل التفتيش (إلى 25 بالمئة على سبيل المثال)، وتخفيضه أكثر (إلى 5 بالمئة على سبيل المثال) بعد نجاح عدد محدد من الشحنات أو الدُعات المتتالية في التفتيش (عشرة أو عشرين على سبيل المثال).

عادةً ما يتم احتجاز الأغذية العالية الخطورة، أي إنها لا تُطرح للبيع حتى صدور النتائج، إذ لا يجوز بيع الشحنات التي لا تستوفي المعايير التنظيمية. ويجب العمل على جعل الأغذية من هذه الشحنات مطابقة أو إعادة تصديرها أو إتلافها. وعندما يتبين أن شحنة ما غير مطابقة، يتم أخذ عينات من جميع الشحنات أو الدُفعات اللاحقة التابعة لذلك المنتِج لفحص هذا النوع من الغذاء الخطر وتحليله بنسبة 100 في المئة.

يُعتبر أن الأغذية التي تكفي مراقبتها (أي جميع الأغذية غير العالية الخطورة) تشكل خطراً منخفضاً على صحة الإنسان وسلامته. ويجب أن تخضع هذه الأغذية لعملية أخذ عينات عشوائية وتقييم بوتيرة أقل من سواها (بنسبة 5 في المئة على سبيل المثال). ويجب أن يكون اختيار العينات عشوائياً لجميع المستوردين، والمنتجين الأجانب بغض النظر عن بلد المنشأ. ويمكن تحليل شحنات أو دُفعات الأغذية التي تكفي مراقبتها للتأكد من امتثالها للمتطلبات التنظيمية (على سبيل المثال، المبيدات أو المضادات الحيوية فوق المستويات المقبولة، والملوثات الميكروبيولوجية، والمواد السامة الطبيعية، والملوثات المعدنية والمضافات الغذائية).

وبما أن الأغذية التي تكفي مراقبتها تُعتبر منخفضة الخطورة، لا يتم احتجازها بشكل عام ريثما تصدر النتائج. ويعني ذلك أن معظم الأغذية يتم توزيعها للبيع قبل استلام نتائج الاختبار. ولكن في حال لم تكن نتيجة تفتيش الشحنة أو الدُفعة إيجابية، قد يتطلب الأمر سحب هذا المنتَج من الأسواق.

ملاحظة

في كلا النوعين من خطط أخذ العينات، يتم بشكل عام التفاوض على الأرقام، مثل النسبة المئوية لأخذ العينات العادية، والعدد المحدد للدُفعات المطلوبة للانتقال من عملية مشددة إلى عملية عادية، كجزء من تصميم البرنامج. ويتطلب ذلك مراعاة خصائص الأغذية المستوردة وسجل الامتثال، فضلاً عن قدرات المفتش والقدرات التحليلية، من أجل تحديد المستويات المناسبة.

على غرار الأغذية العالية الخطورة، إذا أظهر التفتيش عدم مطابقة الأغذية التي تكفي مراقبتها، يجب أخذ عينات من الدُفعات اللاحقة التي تأتي من ذلك المنتِج بنسبة 100 بالمئة إلى حين نجاح عدد محدد من الدُفعات المتتالية

(خمسة على سبيل المثال) في التفتيش. وبعد نجاح عدد ملائم من الدُفعات المتتالية، يعود معدل التفتيش إلى 5 بالمئة.

كما ينبغي أن تطلب الخطة إجراء تقييم لممارسات المستورد إثر حالة عدم امتثال المنتَج لضمان استيفائه للمتطلبات التنظيمية.

أدوات الدعم والتوجيه 5. 4

عمليات التفتيش وأخذ العينات- إرشادات إجرائية

تصف أدوات الدعم والتوجيه في الفقرة 4.4 المفاهيم المتعلقة باستراتيجية أخذ العينات والخطط السنوية لأخذ العينات (مثل أرقام العينات، ونوع التفتيش أو التحليل). ويقدم هذا القسم بعض المعلومات والتوجيهات التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع إجراء تشغيل موحد بشأن أخذ العينات، على الرغم من أنه لا يتضمن جميع المتطلبات التفصيلية التي سيتم تضمينها في إجراء التشغيل الموحد.

سيطلب المفتش الوصول إلى الكمية بالكامل لتفتيشها وأخذ العينات منها، الأمر الذي يتطلب تفريغ الحاويات. وأثناء التفتيش أو جمع العينات، يجب ألا يواجه المفتش أي تدخلات أو ضغوط لتسريع الإجراءات، ولا ينبغي أن يحاول أي شخص منعه من الوصول إلى الدُفعة بأكملها. وعلى المفتشين أن يدونوا أي تدخل يواجهونه وأن يبلغوا عنه لأنه قد يعرض نتائج التفتيش أو أخذ العينات/ التحليل للخطر.

قد يتم تفتيش دُفعة مستوردة للتحقق من حالتها المادية أو وضع ملصقات البيانات عليها أو التحقق من تطابق المنتجات الغذائية مع المستندات، سواء تم أخذ عينات منها أم لا.

- أثناء التفتيش أو أخذ العينات، يجب اتباع إجراءات التفتيش المذكورة أدناه.
- أثناء عملية أخذ العينات، يجب اتباع إجراءات أخذ العينات المناسبة لضمان الحفاظ على سلامة العينات من لحظة جمعها إلى أن يتم تسليم العينة إلى المختبر.

إجراءات التفتيش

ينبغي أن يستطيع المفتشون الوصول إلى إجراءات التفتيش واتباعها. ويجب عليهم الرجوع إلى الإجراءات قبل تفتيش الدُفعة.

يجب أن تتضمن الخطوات الرئيسية في الإجراءات:

- عملية تحديد الدُفعات التي سيتم تفتيشها فعلياً، وتشمل التحقق من الموقع (أي إن كانت محتجزة لدى الجمارك على الحدود، أو في مستودع جمركي أو في مستودع المستورد) وشروط التفتيش.
- إجراءً منهجياً لتأكيد المعلومات الواردة على الدُفعات المادية ومقارنتها بالمعلومات المقدمة كجزء من وثائق الاستيراد (مثل المنتج الغذائي، وحجم الدُفعة، وعلامات التعريف (رقم الدُفعة، والرموز، وأي معلومات أخرى مطلوبة).
- عملية التحقق من الحالة المادية للدُفعة (مثل الحاويات المسربة، وأضرار المياه، والأضرار المادية)، وإن وُجدت، توجيهات محددة بشأن الاجراءات التصحيحية التي يمكن اتخاذها من جانب المستورد (مثل الفرز والتجديد والتخلص).
- إجراءات تفتيش بطاقات البيانات (مثل لغة البطاقة، والرموز، والاسم الشائع المعتمد، والمكونات المسموح بها).

- إجراءات توثيق عمليات التفتيش، بما في ذلك جميع متطلبات الإبلاغ.
- القرارات المتعلقة بالدُفعة (مثل الإفراج عنها إذا كانت مطابقة، واحتجازها في حالة عدم الامتثال) ومتطلبات أي متابعة للدُفعات غير المطابقة.

إجراءات أخذ العينات

ستوفر استراتيجية وخطة أخذ العينات التوجيه للمفتشين وينبغي استشارتها قبل التفتيش وأخذ العينات من الدُفعة. (على سبيل المثال الفحص البكتريولوجي، والحسي، والتركيبة، والكيميائي، والفيزيائي). كما يجب أن توفر توجيهات حول إجراءات أخذ العينات، بما في ذلك تحديد العينة التي سترتبط النتائج بشحنة مستوردة. وعند أخذ العينات، من المهم الحفاظ على سلامة العينة المرتبطة بالدُفعة واستمراريتها (من وقت سحب العينة إلى إتمام التفتيش).

يجب أن يصف إجراء أخذ العينات المعلومات التي سيتم توثيقها في تقرير العينة، قبل سحب العينات:

- نظراً لأهمية الحفاظ على سلامة العينات واستمراريتها، يجب أن يحدد الإجراء ما هي المعلومات المطلوب ورودها على الدُفعة (مثل رقم التسجيل الجمركي، والموقع الذي تم أخذ العينات منه، وحجم الدُفعة، والكمية المتاحة عند أخذ العينات، ورقم التعريف، ورمز الإنتاج).
- بما أنه يجوز أخذ العينات من قبل الموظفين الحكوميين أو غير الحكوميين، يجب إدراج هوية الجهة (مثل الموظف الحكومي، أو مختبر معترف به أو مصلحة أخذ العينات) والأفراد الذين يقومون بجمع العينات.
- ينبغي أن تحدد الإجراءات جميع المعلومات المطلوبة عن العينة (مثل تاريخ جمع العينات، وطريقة جمع العينات، وتقنيات إعداد العينات، وحجم العينة) وأن تتضمن أي ملاحظات من قبل جامع العينات عن حالة الدُفعة أو الحاويات أو غيرها من الظروف التي يمكن أن تؤثر على سلامة العينة.
- يجب أن يتضمن الإجراء أيضاً إرشادات للحالات التي يمكن فيها تحديد حالة الدُفعة من خلال التفتيش من دون الحاجة إلى أخذ عينات منها (على سبيل المثال، تعرض المنتَج المجمد للذوبان أو للتلف المادي، ما يجعل المنتج غير صالح للأكل).

يجب أن يحدد إجراء أخذ العينات أيضاً المعلومات المتعلقة بالعينة نفسها.

- تعريف بالتحليل المطلوب:
  - الميكروبيولوجي (البكتريولوجي، والتعقيم التجاري، والفيروسي).
  - الكيميائي (مثل المضافات، والتركيبة، ومخلفات الأدوية، والملوثات، والسموم).
  - سلامة الحاوية/ الطرد.
  - الحسي، والمحتوى الصافي، وسلامة الطرود (خطة الدستور الغذائي حول أخذ العينات من الأغذية المعبأة مسبقاً).
- توفير التوجيه بشأن عدد وحدات العينات المطلوبة. وقد يتم إجراء أكثر من تحليل واحد وفي هذه الحالة يجب أخذ عينات كافية لإجراء جميع التحاليل المطلوبة.

- توفير التوجيه بشأن اختيار وحدات العينات (أي الانتقاء العشوائي أو العينات التمثيلية) والمعاينة المادية.
  - عند معاينة دُفعة كبيرة من حاويات الأغذية التي قد تكون معبأة في علب كبيرة، سيحتاج جامع العينات إلى مساعدة ممثل القطاع في نقل علب الكرتون من الدُفعة إلى مكان مناسب.
  - عند معاينة دُفعات أصغر يمكن الوصول إليها بسهولة، يجب على جامع العينات تحديد ما إذا كان يحتاج إلى المساعدة.
- معاينة المعلومات المتصلة بالتخزين والنقل بما في ذلك درجة الحرارة (مثل التبريد والتجميد)، ووقت النقل (مثل الحد الأقصى للوقت)، وإجراءات الاستقبال (مثل الوثائق المطلوبة للمختبرات).
- الاستلام في المختبرات (مثل متطلبات تسجيل الدخول، والتحقق من حالة العينة، والتحقق من المعلومات المطلوبة).
- تبليغ النتائج بعد التحليل.
- تقرير عن النتائج التحليلية (ملاحظة: يتم تضمين متابعة الدُفعات غير الممتثلة في بروتوكول التفتيش).
- تسلسل حفظ العينات الذي يربط العينة بشحنة الاستيراد (مثل جميع الأشخاص المعنيين، وأدوارهم في جمع العينة وإيصالها إلى المختبر، والتحليل والإبلاغ اللاحقين).

أدوات الدعم والتوجيه 4. 6

التوصيف الوظيفي وفئات الموظفين

سوف تحتاج إدارة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة وتنفيذها إلى مجموعة متنوعة من المهارات والتدريب في عدد من المجالات.

الدعم العلمي

محللو المختبرات (علماء الأحياء/ الكيميائيون)

يمكن الاستعانة بمحللي المختبرات لإجراء اختبارات أو بحوث في بيئة مخبرية، أو العمل على تطوير معايير المنتج. وقد يشمل عملهم:

- إجراء التحاليل والتقييمات العلمية لأغراض التشخيص والاختبار.
- تقديم المشورة بشأن وضع المعايير التشريعية والتنظيمية.
- المشاركة في المفاوضات مع الحكومات الوطنية والدولية أو الهيئات الدولية لوضع المعايير.

الأخصائيون الفنيون في المختبرات

يخضع الأخصائيون الفنيون في المختبرات بصفة عامة للمراقبة من قبل محللي المختبرات، ويقومون بتحاليل في مجالات محددة (مثل علم الكيمياء، وعلم الأحياء المجهرية، وعلم السموم).

مديرو المختبرات

إن المديرين مسؤولون بشكل عام عن تقديم الخدمات التحليلية. وقد تشمل نشاطاتهم الرئيسية ما يلي:

- تخطيط الأنشطة التحليلية والإبلاغ عنها.
- تنسيق العمل مع المنظمات الأخرى (مثل الإشراف على مقدمي الخدمات الخارجيين، والمختبرات الخاصة).

مثال

أمثلة على المتطلبات التعليمية

المحللون في المختبرات:

- شهادة جامعية في الكيمياء، أو علم الأحياء المجهرية الغذائي، أو علم الفيروسات أو غيرها من الاختصاصات ذات الصلة.

تقنيو المختبرات:

- دبلوم جامعي (تخصص تقني) في الكيمياء، أو علم الأحياء المجهرية الغذائي، أو علم الفيروسات أو غيرها من الاختصاصات ذات الصلة.

دعم التفتيش

المفتشون

إن المفتشين مسؤولون عن تنفيذ برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة، بما في ذلك جميع الأنشطة المراعية للمخاطر (مثل فحص المستندات، وفحص المنتج، وتقييم المستورد). ويمكن الاستعانة بالمفتشين البيطريين، وهي مجموعة فرعية من المفتشين المتخصصين في المنتجات المستوردة من أصل حيواني، ضمن برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة.

مثال

أمثلة على المتطلبات التعليمية

المفتشون:

- التخرج من المدرسة الثانوية مع تلقي التدريب المناسب في التخصصات التقنية.
- دبلوم جامعي (تخصص تقني).
- شهادة جامعية، في مجال علوم الأغذية أو الطب البيطري أو الصحة البيئية على سبيل المثال.

مديرو التفتيش

يكون مديرو التفتيش مسؤولين بشكل عام عن تنفيذ أنشطة دعم التفتيش. وقد تشمل نشاطاتهم الرئيسية ما يلي:

- تخطيط أنشطة الرقابة على الأغذية المستوردة والإبلاغ عنها، بما يشمل تنسيق العمل مع المنظمات الأخرى.
- حل المشكلات (على سبيل المثال، الرد على الأطراف المنظَمة، وشكاوى المستهلك والتجارة، والمخالفات التنظيمية).

دعم الإدارة المركزية

مسؤول السياسات

يلعب مسؤولو السياسات دوراً في دراسات ومشاريع السياسات، وتحليل القضايا واتجاهات المراقبة.

مسؤول التخطيط

إن مسؤولي التخطيط مسؤولون عن إدارة مهام التخطيط والإبلاغ الوطنية. وهم يعملون عن كثب مع مديري التفتيش والمختبرات على وضع خطط التفتيش والمعاينة السنوية والتقارير السنوية.

مسؤول البرنامج

يعمل مسؤولو البرنامج على المستوى الوطني لإدارة تنفيذ البرنامج والاستجابة. وهم مسؤولون بشكل عام عن المفاوضات الدولية مع الشركاء التجاريين، وإدارة عمليات التدقيق الدولية وضمان الاتساق في جميع المهام.

الإحصائيون

يدعم الإحصائيون وظائف دعم البرنامج والعلوم.

الدعم الإداري

الوظائف الإدارية/ المكتبية

تقدم الوظائف الإدارية والمكتبية الدعم والمساعدة لجميع الأنشطة الفنية والإدارية لمديري العلوم والتفتيش والإدارة والمالية والموارد البشرية. ويمكن أن تشمل وظائف الخدمات الادارية الوظائف المكتبية (مثل تنظيم الملفات، والبريد، واللوازم) والمساعدة الإدارية (مثل الجدولة، والتنسيق، والاجتماعات) للمسؤولين الإداريين والمديرين.

أنظمة الكمبيوتر/ تكنولوجيا المعلومات

يقوم خبراء أنظمة الكمبيوتر/ تكنولوجيا المعلومات بالتخطيط لخدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم مهام التخطيط والإبلاغ وإنجازها وصيانتها.

المحللون الماليون

يعمل المحللون الماليون مع نظم التخطيط المالي، والاستراتيجية، والتحليل، والتنبؤ، وإعداد التقارير، والإدارة المالية، والرقابة الإدارية.

دعم الموارد البشرية

يعمل خبراء الموارد البشرية في مجال التوظيف، والتصنيف، ودفع التعويضات، والعلاقات مع الموظفين وعلاقات العمل، والتعلم والتطوير، والسياسات، والنظم أو استراتيجيات الموارد البشرية، والتخطيط.

7 .4 أدوات الدعم والتوجيه

التدريب

تتطلب عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة أن يفهم المفتشون والموظفون الآخرون أساسيات الأغذية المستوردة (مثل الأخطار والمخاطر) وظروف الواردات وبرنامج الأغذية المستوردة بحد ذاته.

ينبغي أن يكون لدى الموظفين، لاسيما المفتشين ومسؤولي المختبرات والبرنامج، ما يلي:

- خلفية فنية تسمح لهم بفهم مخاطر سلامة الأغذية.
- التدريب الإداري، مما يسمح لهم بفهم القوانين والمعايير المطبقة على الأغذية المستوردة، وسلطاتهم القانونية وواجباتهم، والاجراءات الفنية والتشغيلية الأساسية (أنظر القسم 2).
- تدريب في الصحة والسلامة المهنية.

ويمكن تقسيم مناهج التدريب على برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة إلى وحدات تتدرج من المعارف الأساسية (مثل التفتيش، وتقييم الوثائق) إلى أشكال أكثر تخصصاً من الأنشطة (مثل أساليب وتقنيات أخذ العينات). ويمكن أيضاً أن تُعتمد المناهج والبرامج والوحدات التدريبية بشكل رسمي. ويُعتبر ذلك مفيداً بشكل خاص عندما يشارك العديد من الجهات في تنفيذ عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، حيث يساهم في تعزيز الاتساق على نطاق جميع الجهات المعنية. ويجب تقييم ما تم اكتسابه من مادة الدورة التدريبية بشكل رسمي من خلال الامتحانات الخطية والعملية.

وتعمد العديد من المؤسسات إلى التدريب أثناء العمل نظراً لفعاليته بشكل خاص لترسيخ المعارف والكفاءات الرئيسية. وفي حال خضوع المفتشين المتدربين أو غيرهم من الموظفين للتدريب أثناء العمل، ستبرز الحاجة إلى إشراف مناسب وإلى تقييم أدائهم بشكل رسمي. ويتيح هذا النهج للمتدربين التقدم بعد أن يبرهنوا على إتقانهم الموضوع.

كما ينبغي مراقبة الأداء وإدراج النتائج في إدارة الأداء، لتحديد ما إذا كان يلزم تأمين المزيد من التدريب.

يجب أن تغطي الوحدة التمهيدية المتعلقة بالأغذية المستوردة الموضوعات التالية:

- مقدمة في سلامة الأغذية: الأخطار والمخاطر الرئيسية المتعلقة بالأغذية.
- ممارسات النظافة الغذائية الأساسية والنظافة الصحية الجيدة (ممارسات النظافة الصحية الجيدة، والممارسات الزراعية الجيدة، والممارسات الصناعية الجيدة، وغيرها).
- الواردات الغذائية: السياق القطري (حسب المخاطر، والتركيبة، البلد).
- خلفية عن برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة: التاريخ، والمؤسسات.
- تشريعات الرقابة على الأغذية المستوردة، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، والمعايير والمتطلبات.

- أنشطة إدارة التصرف في المخاطر (ما قبل الحدود وعند الحدود وما بعد الحدود) بما في ذلك مقدمة حول سير العمل (مثل فحص الوثائق، والفحص البصري، وفحص بطاقات البيانات، وأخذ العينات والتحليل المخبري) وقرارات التفتيش (مثل الخيارات المتاحة بالنسبة إلى الأغذية المستوردة غير المطابقة (إعادة التوضيب، والإتلاف، وإعادة التصدير).
- إدارة معلومات الرقابة على الواردات: إعداد التقارير، والنظم، والتشغيل.

دليل المصطلحات

لأغراض هذا الدليل، يرد أدناه المعنى والاستخدام المحدد للتعابير المتكررة:

السلطة: هي السلطة القانونية أو التنظيمية الممنوحة لسلطة مختصة أو مسؤول مختص لتنفيذ إجراء محدد لإدارة المخاطر.

إصدار الشهادات: هو الاجراء الذي تقدم بموجبه هيئات إصدار الشهادات الرسمية والهيئات المعترف بها رسمياً ضمانة خطية أو ما يعادلها بأن الأغذية أو أنظمة الرقابة على الأغذية تتوافق مع المتطلبات. وقد تكون شهادة المصادقة على الأغذية، حسب الضرورة، قائمة على مجموعة من أنشطة التفتيش، بما في ذلك التفتيش المستمر عبر الإنترنت، ومراجعة أنظمة ضمان الجودة وفحص المنتجات النهائية. وقد تعتمد إجراءات إصدار الشهادات الشهادات الورقية أو الالكترونية.

السلطة (السلطات) المختصة: هي الوكالات أو المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مراقبة الأغذية المستوردة (ويشمل ذلك سلامة الأغذية وجودتها على النحو المحدد في التشريعات).

عمليات الرقابة أو عمليات الرقابة على الأغذية مستوردة: هي الإجراءات التي تتخذها السلطة المختصة أو تُتخذ بالنيابة عنها في ما يتعلق بجمع المعلومات وإدارة التصرف في المخاطر لضمان امتثال الأغذية المستوردة. ويعني تنفيذ عمليات الرقابة المجموعة الكاملة من إجراءات إدارة التصرف في المخاطر المستخدمة لضمان استيفاء الأغذية المستوردة لمتطلبات البلد المستورد. ويُشار بتسمية ما قبل الحدود وعند الحدود وداخل البلد للمواقع التي يتم فيها تنفيذ عمليات الرقابة هذه.

تفريغ الحمولة: هو إزالة جميع المواد من حاوية الشحن، ويسمى ذلك أيضاً بإزالة الحمولة أو إفراغ الحاوية.

واجب الرعاية: هو الالتزام القانوني المفروض على الفرد. وفي حالة عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة، يكون التأكيد على أن المستوردين الرئيسيين يتحملون مسؤولية ضمان سلامة الأغذية المستوردة واجب الرعاية.

المستورد: هي شركات الأغذية (مثل المرسَل إليه، المستورد الرسمي) المسؤولة عن بيع وتوزيع الأغذية داخل البلد المستورد. ويشمل ذلك استيراد الأغذية والمكونات الغذائية لاستخدامها في عمليات تجهيز لاحقة.

المؤسسات: هي الوكالات أو المؤسسات الحكومية (مثل صحة الحيوان وحمايته) المسؤولة عن الغذاء، باستثناء سلامة الأغذية ومراقبة الجودة.

الإبلاغ: هي المعلومات عن الغذاء المستورد المقدمة للسلطة المختصة عند وصول الغذاء إلى البلد المستورد، أو في غضون ثمان وأربعين ساعة من وصوله.

التخليص المسبق: هو عملية مفروضة من الحكومة تعتمد على معلومات التحقق من المنتج (مثل تفاصيل إجراءات أخذ العينات، والنتائج التحليلية) التي يجب تقديمها إلى البلد المستورد قبل وصول الدُفعة إلى الحدود. وتحدد عمليات الرقابة على الأغذية المستوردة المعلومات المطلوبة والجهة المسؤولة عن تقديمها (أي البلد المصدّر، أو طرف ثالث مستقل معترف به أو المستورد). وتتخذ السلطة المختصة القرار بشأن قبول الدُفعة قبل شحنها، مما يقلل من احتمال فساد المنتَج القابل للتلف. غير أنه لا يجوز استخدام النتائج المخبرية من خارج عملية محددة مسبقاً كجزء من عملية اتخاذ القرار، بما أنه من المستحيل التحقق من صحة هذه المعلومات.

الإشعار المسبق: هو تقديم المعلومات عن الأغذية المستوردة إلى السلطة المختصة قبل وصول الأغذية إلى البلد المستورد.

معيار العناية الواجبة: هو الإجراء (الإجراءات) الذي يجب على الشخص الواعي اتخاذه للوفاء بواجب العناية. وبشكل عام، يُعتبر معيار العناية الواجبة هو الشرط المحدد قانوناً الذي يجب على المستوردين الالتزام به، مثل حظر استيراد المواد الغذائية التي لا تلبي مواصفات المنتَج أو التجهيز، أو مطالبة المستوردين بتنفيذ ممارسات الاستيراد الجيدة، أو فرض حصول المستوردين على تراخيص أو تصاريح استيراد إلزامية.

الحكومة فوق الوطنية أو الاقليمية: هي مؤسسة لديها سلطة أو نفوذ يتجاوز الحدود أو الحكومات الوطنية

تقييم المخاطر: هو عملية قائمة على أساس علمي تتألف من الخطوات التالية: (أولاً) تحديد الأخطار، (ثانياً) توصيف الأخطار، (ثالثاً) تقييم التعرض، و(رابعاً) توصيف المخاطر.

النقل العابر: حين يتم تصدير بعض المواد الغذائية المستوردة أو كلها إلى بلد ما عبر بلد ثالث، على ألا تخضع لمزيد من التجهيز وأن يكون قد تم تخزينها في ظل ظروف مناسبة.

العبور: قد يضطر الغذاء المتجه إلى بلد معين إلى العبور أو السفر عبر بلد آخر (على غرار المنتجات المتجهة إلى روسيا، التي قد تمر عبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي) على الرغم من عدم استيراده أو عرضه للبيع بتاتاً في بلد العبور. وقد تضع دولة العبور متطلبات محددة، غالباً ما تتعلق بصحة الحيوان أو وقاية النباتات، وقد تطلب شهادة عبور.

In Season
NOW
Vine ripened
Tomatoes
$
kg
19.20
IMPORTED PRODUCE

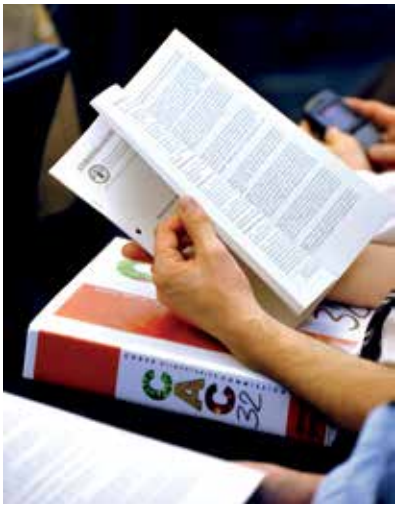

دليل
الرقابة على الأغذية المستوردة
على أساس المخاطر

يهدف دليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مراقبة الأغذية المستوردة على أساس المخاطر إلى دعم السلطات المختصة في تحسين فعالية إجراءات الرقابة التي تشرف عليها، استناداً إلى تحليل لوضعها القطري المحدد. يناقش الدليل المنهجيات المختلفة لإدارة المخاطر المتعلقة بالأغذية المستوردة ويقدم أمثلة ملموسة عن كيفية تنفيذ الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي بطرق مختلفة. فإلى جانب احترام المبادئ والتوجيهات والأهداف المتفق عليها من قبل هيئة الدستور الغذائي، يمكن اعتماد خيارات مختلفة لتدابير الرقابة والجمع بينها لتنفيذ مجموعة متماسكة من عمليات الرقابة على المواد المستوردة لتناسب احتياجات كل بلد على الوجه الأمثل. ويقدم الدليل أمثلة مختلفة على النحو المعتمد في عدد من البلدان تظهر توفر عدة بدائل في أغلبية الأحيان للوصول إلى هدف مشترك. كما يقدم مجموعة من الأفكار الهامة عن الأطر القانونية والمؤسسية، وكذلك عن خدمات الدعم اللازمة لتنفيذ إجراءات الرقابة الغذائية القائمة على المخاطر بشكل فعال.

وحدة سلامة وجودة الأغذية

مكتب سلامة الأغذية

إدارة الزراعة وحماية المستهلك

WWW.FAO.ORG/FOOD-SAFETY-QUALITY/HOME-PAGE

ISBN 978-92-5-133519-2 ISSN 2708-163X

9 789251 335192

I5381AR/1/01.21